ناهض حتّر

«اطياف» .. صحيفة في معركة

من وقائع الصراع الإجتماعي - السياسي في الأردن في التسعينيات

عمان
2003

الفهرس

مقدمة ٧

مدخل :عقد التسعينيات في الأردن .. تحولات جذرية

العشائر تخسر دولتها ١٣
حوار الأجيال حول انتفاضة آب ١٩٩٦ ..... ٢٧

«الميثاق» .. صحيفة في معركة

«أرض إسرائيل»!؟ ٤٥
أكيانٌ مصطنعٌ؟ ٥١
توضيح ٥٧
دفاعاً عن «الترهل الإداري»! ٦٢
لا ٦٧
سنقاوم ٧٢
الاستشراق حول الأردن! ٧٦
سدّ «شارون»!؟ ٨٢
الديمقراطية . . المستحيلة! ٨٩
شام واحدة . . وخندقان ٩٣
بين الكمبرادور وأبناء الحراثين ١٠٤
حزب إسرائيل في الأردن ١١٠
تكميم الأفوه لحماية التطبيع والتوطين والفساد ١١٧
«إصلاح» . . لخدمة البورجوازية أم إنقاذ الوطن من الهجمة الصهيونية؟ ١٢٦

هذه هي طريق العودة إلى المؤتمر الوطني الأردني ١٣٨
«أداة» لأنقرة وتل أبيب أم «جسر» بين جناحي الأمة؟ ١٥٢
«الإفلاس» . . والبديل ١٥٦
أمام الخيارات الصعبة ١٦٠
أراضينا . . هل «استعدناها» حقاً؟ ١٧٢
سرابات الاتفاق المائي بين الأردن و«إسرائيل» ١٧٩
مستوطنة إسرائيلية . . على الأراضي الأردنية؟ ١٩٠

مقدمة

يشتمل هذا الكتاب على مختارات من الافتتاحيات والتقارير التي كتبتها لأسبوعية "الميثاق" التي صدرت في عمان ، بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ ، لتكون منبراً للحركة الوطنية الأردنية .

لقد خاضت "الميثاق" معركة من أجل الحق في الصدور ، وأخرى من أجل البقاء ، وفُصِّلَ من أجلها قانون مطبوعات مؤقت ، وقوطعتْ وحوربتْ من قِبَل الحكومة والقطاع الخاص معاً ، وأُغرقتْ بقضايا المطبوعات .. ومع ذلك ، صمدت "الميثاق" سنتين ، لعبت ، خلالهما ، دوراً مؤثراً في الصراع الاجتماعي ـ السياسي في الأردن . وهو الذي شهد احتداماً غير مسبوق ، في أواخر التسعينيات ، بالنظر إلى أن التيار النيوليبرالي ـ الكمبرادوري كان قد عزم على تصفية الحسابات ، والانفراد بالحكم ، وإجراء تغييرات هيكلية تقطع ، نهائياً ، مع "الأردن القديم" .

وفي قلب "الميثاق" .. كانت هناك جبهة .. ولقاء نضالي بين أجيال من الوطنيين الأردنيين من مدارس مختلفة . فلم تكن "الميثاق" ، إذن ، مجرد مشروع صحافي بقدر ما كانت مشروعاً فكرياً وسياسياً . وهكذا ، كانت أسرة "الميثاق" ، تتحدى الضغوط ، والشحّ المالي ، وتفكر وتعمل معاً . ولذلك ، وبالرغم من أنني أتحمل ، وحدي ، المسؤولية الكاملة عما ورد في هذه المختارات ، فإنني لم أشأ أن أغير فيها شيئاً ، أمانةً لذكرى العمل الجماعي ، وللتجربة المشتركة .

ولإعادة نشر هذه المختارات في صورتها الأولى ، من دون تغيير، ميزة وضع القارئ في الأجواء اليومية للصراع الاجتماعي ـ السياسي في الأردن في عقد التسعينيات. وإنني ما أزال أتمسك بالموقع الذي انطلقت منه "الميثاق"، وبالخط العام لرؤى هذا الموقع الوطني الديمقراطي الشعبي ، غير أنني أرى بوضوح ، الآن ، الأخطاء التحليلية التي ارتكبتها وقت الكتابة ، وهي :

(١) إنني نسبتُ إلى التيار النيوليبرالي ـ الكمبرادوري ، وحده ، سياسات كانت متبناةً

من قبل القوى البيرقراطية والبورجوازية التقليدية . وربما كانت الرغبة في عزل ذلك التيار ، والسعي إلى تكوين جبهة وطنية ضده ، هما المسؤولان عن هذا الخطأ.

وعلى كل حال ، أريد أن أسجل الآن أن التيار النيوليبرالي - الكمبرادوري نشأ وتعزز بالعلاقة مع القوى البورجوازية الأخرى ؛ البيروقراطية والتقليدية، و"داخلها". وأن اتجاهاته عبرت عن منحى عام داخل نادي الحكم في التسعينيات.

(٢) إنني لم أنتبه ، كفاية ، إلى حقيقة أن الملك حسين لم يقطع، حتى رحيله العام ١٩٩٩، مع القواعد الاجتماعيّة التقليدية التي تحالف معها منذ أوائل الستينيات . وهو ما كان له أثر كبير - لم ألاحظه وقتذاك - في إعطاء المعارضة الوطنية الأردنية ، وزناً سياسياً، لم يعد لها بعد رحيله .

(٣) إنني بالغت ، ربما تحت تأثير المعارضة الإسلاموية - القوموية ، بالقول بحتميّة الربط بين اللبرلة والأسرلة ؛ أي بين المشروع النيوليبرالي - الكمبرادوري وبين مشروع الاندماج في نظام إقليمي جديد تحت هيمنة إسرائيل .

ولقد تبين ، لاحقاً ، أن المشروع الأول قادر على أن يكون مستقلاً عن التعاون الثنائي الحتمي مع إسرائيل ؛ بل وأكثر من ذلك : إن استبعاد ذلك التعاون من الصورة ، ساعد الليبرالية على تجذير مواقعها وتعزيز حضورها ومسارعة تنفيذ برامجها. وهو ما حدث منذ العام ١٩٩٩ ، حين تولى الملك عبدالله الثاني ، مقاليد العرش ، واتبع سياسات التفاهم والتصالح مع النظام العربي ، والتحول إلى السلام البارد مع إسرائيل .

ومن النافل، هنا ، القول إن الأسرلة سقطت واقعياً ، بانفجار اتفاقيات أوسلو ، وتحول إسرائيل نحو اليمين ، واندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين منذ خريف العام ٢٠٠٠ . غير أن ما أريد أن أسجله، هنا، أن سقوط الأسرلة لم يؤد إلى سقوط اللبرلة ، بل إنه منحها فرصة أفضل .

***

ولكي أضع القارئ في الأجواء التاريخية والنفسيّة للمعركة التي خاضتها "الميثاق" ، اخترت نصين أساسيين للمدخل : أولهما قراءة تحليلية للتحولات الأردنية في عقد التسعينيات ، كتبته لصحيفة "السفير" اللبنانية، ونشرته ، على ثلاث حلقات ، في آذار ١٩٩٨. والثاني تسجيل حي لحوار سياسي "جبهوي" جرى في المنتدى العربي بعمان في آب

١٩٩٦ ، على هامش ما عرف بـ "انتفاضة الخبز" . وقد صدر ، في الشهر نفسه، في نشرة خاصة ، تم تداولها على نطاق محدود.

* * *

ويبقى .. أن هذا الكتاب هو ، في النهاية ، حصيلة جهد جماعي لأسرة "الميثاق" .. وأنا هنا ، أعيد الفضل لأصحابه ، فإلى الزميلات والزملاء ، مؤسسي الميثاق" ومحرريها وكتّابها وإداريها وفنييها، أهدي هذه الصفحات .

ناهض حتّر

٢٠٠٣/٢/١٥

مدخل

عقد التسعينيات في الأردن : تحولات جذرية

العشائر تخسردولتها

(١)

إذا كانت الملكية في الأردن قد صمدت حتى اليوم، فإنها مدينة بذلك للعشائر الأردنية، التي كانت وما تزال، عماد العصبية التي تستند إليها الدولة الأردنية. وبقدر ما كانت الملكية، تتجاوب مع هذه العصبية، وتدعمها، وتطور الأشكال الاجتماعية والسياسية للتحالف الداخلي معها، بقدر ما كان النظام السياسي الأردني قادراً على التغلب على التحديات الكبرى التي واجهته: التحدي الوهابي في العشرينيات، والتحدي الناصري في الخمسينيات والستينيات، والتحدي الفلسطيني في السبعينيات، وأي منها كان الكفيل بالإطاحة به.

نحن لا ننكر ـ بالطبع ـ تأثير العوامل الخارجية في دعم النظام، ولا المرونة السياسية التي أبداها في التجاوب مع متطلبات التحالف الداخلي، ولكن ذلك ما كان ممكناً أصلاً لولا دعم العصبية المحلية له. واليوم، يواجه النظام الأردني مأزقاً تاريخياً، حيث تفرض عليه ضرورات تحالفاته الخارجية، ليس فك تحالفه الداخلي مع العصبية الأردنية فحسب، ولكن أيضاً تحطيمها. وهكذا رأيناه مؤخراً يرسل القوات المسلحة إلى معان لمحاصرتها، وتجريدها من سلاحها؛ هذا السلاح نفسه الذي أسس الدولة، وتصدى للغزوات الوهابية وللانقلابات، وللمنظمات الفلسطينية، ومَنَع الإسرائيليين من التفكير في توسيع الاحتلال شرقاً. إن هذا الأمر، يبدو ـ في عين التحليل التاريخي ـ انتحاراً.

أما الحملة السياسية والإعلامية والأمنية المركزة ـ التي يشنها النظام، منذ العام (١٩٩٤) ـ ضد العصبية الأردنية، وقيامه بإرسال الجيش مرتين لقمع المعاقل العشائرية في الكرك (آب ١٩٩٦) ومعان (شباط ١٩٩٨)، وقيامه بمطاردة النشطاء السياسيين، واعتقال المئات من أبناء العشائر، فإنه لم يؤد ـ كما هو متوقع ـ سوى إلى المزيد من تماسك هذه العصبية، وتنامي وعيها السياسي المستقل عن النظام، بل والمضاد له في أربعة مجالات حاسمة هي:

التطبيع مع إسرائيل، الخصخصة، التوطين، والخروج من النظام العربي، سيما العراقي ـ السوري. وهي السياسات التي تطبقها النخبة «النيوليبرالية المتأسرلة» التي انفردت بالحكم منذ مطلع (١٩٩٦) وتعتقد أنه بالإمكان الانتقال بالأردن من دولة تستند إلى العصبية في الإطار العربي، إلى دولة "حديثة" تستند إلى آليات السوق الخالصة في الإطار الإسرائيلي. فهل الأمر بهذه البساطة؟.

تشكلت البنى العشائرية الأردنية الحديثة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين تقاطع الصراع التقليدي بين البدو والفلاحين مع مؤثرات خارجية أهمها: (١) اتجاه العثمانيين، الراغبين بتجديد الدولة وتحصينها، إلى اختراق الداخل الأردني، والسعي إلى فرض الأمن وبناء إدارات حكومية، وقد تطلب ذلك تشجيع استقرار البدو ودعم الزراعة. (٢) التطور الاقتصادي في السواحل الشامية وتنامي ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية، وهو ما أوجد طلباً متزايداً على السلع الزراعية الأردنية: القمح والحبوب والدواب والماشية وغيرها.

لقد جاءت الظروف المؤاتية لحسم الصراع الداخلي، لمصلحة الزراعة والاستقرار، فنشأت مئات القرى والبلدات والمضارب المستقرة، التي كانت ـ في الوقت نفسه ـ "معاقل عشائرية".

وفي مطلع القرن الحالي كانت "الحروب" البدوية ـ الفلاحية قد انتهت تقريباً، واستقرت العشائر على نوع من التنظيم، نصف الفلاحي ـ نصف البدوي، وذلك في مناطق متلاحمة داخلياً، ومع أن ارتباطها معاً كان أقل تلاحماً، إلا أنه كان كافياً لكي ينظر مثقفوها القادمون من هزيمة المملكة السورية

على يد الفرنسيين عام (١٩٢٠) ، إلى شرق الأردن، بوصفه وطناً، ولكي يفكروا في بناء دولة أردنية، قبل مجيء الأمير عبد الله إلى البلاد، عام (١٩٢١).

أعلن الأمير عبدالله أنه جاء لحشد القوى من أجل تحرير سورية وإعادة توحيدها. وفي هذا السياق انضم إليه في معان، ثم عمان، مثقفون وسياسيون من الأقطار السورية كلها. ومضت العشائر الأردنية في تأييدها للأمير، ولحكومته التي تشكلت من سياسيين وإداريين من رجال العهد الفيصلي في دمشق. إلا أن العلاقة بين الطرفين انهارت لدى اتضاح الصورة؛ فالإمارة الباهظة التكاليف أرهقت العشائر ضريبياً، وهددت نفوذها المحلي، وحرمت أبناءها من الوظائف الحكومية، وفي الوقت نفسه لم تحرر سورية، بل إنها لم تحافظ على استقلال الأردن، وهو "استقلال" تقلص شيئاً فشيئاً كلما كانت قدرة الإمارة على فرض الأمن الداخلي تتعزز، حتى تم إنهاؤه لدى التوقيع على المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة (١٩٢٨).

هذا «الاستقلال» كان ناجماً بالأصل عن عدم رغبة الإدارة البريطانية في فلسطين، وربما عدم قدرتها، على تأمين الأموال والقوات اللازمة لفرض الأمن على مساحات واسعة تقطنها عشائر مسلحة، فاختارت الوسيلة الأقل كلفة لتحقيق الغرض نفسه ـ أعني «الإمارة» ـ فهل يكرر التاريخ نفسه مع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية؟.

إن الاستراتيجية التي وضعها رابين ـ بيريز بالنسبة للأردن، تأمل بتحقيق وضع الأردن تحت الهيمنة الإسرائيلية وذلك بالاستناد إلى الأسلوب البريطاني نفسه، بينما كانت استراتيجية آرئيل شارون غير الواقعية والباهظة التكاليف، تريد إرسال الدبابات الإسرائيلية إلى عمان.

لقد شهدت العشرينيات والنصف الأول من الثلاثينيات ، صراعاً بين العشائر والإمارة ، انتهى بعقد اجتماعي داخلي، تبلور في السنوات اللاحقة ، باتجاه قيام تحالف داخلي . وقد اتبع الإنجليز الذين تنبهوا إلى صعوبة تأمين الاستقرار في البلاد دون التفاهم مع العشائر سياسات مرنة تجاه المعارضة الداخلية ، فتحت

الاستجابة لمطلبها السياسي الرئيس ، وهو وقف نشاط الوكالة اليهودية واليهود على الأراضي الأردنية نهائياً، وبموجب قوانين. بالإضافة إلى التجاوب مع مطالبها الأخرى، بما في ذلك الاعتراف بالنفوذ المحلي للعشائر و«مصالحها» واستيعاب أبنائها في الجيش والإدارة، وتوجيه قدر أكبر من الإنفاق الحكومي للخدمات العامة والزراعة .

ولعل الحرب الفلسطينية الأولى ، وضم الضفة الغربية إلى «المملكة الأردنية الهاشمية» ، التي كانت قد أعلنت و«استقلت» عام (١٩٤٦) ، قد ختمت هذا الفصل من تاريخ الأردن، الذي شهد في الخمسينيات ولادة الحركة الشعبية الحديثة، التي أطلقتها حركة التحرر الوطني العربية، واندلع صراع عنيف بينها وبين النظام. هنا انشقت العشائر الأردنية على أساس بدوي ـ فلاحي ، فانخرط أبناء الفلاحين في التنظيمات الحزبية ، وبخاصة البعثية والشيوعية، وشكل العسكريون منهم، وتحت إغراء الأنموذج المصري، حركة أردنية للضباط الأحرار، إلا أنها فشلت في أهدافها، لأن أبناء العشائر البدوية في القوات المسلحة انحازوا للملك .

مع وصفي التل ، في مطلع الستينيات ، عاد التحالف الداخلي إلى التشكل في إطار شامل، يقوم على بناء نسخة أردنية، وفي ظل الملكية، من دولة القطاع العام الناصرية ـ البعثية: قطاع عام، وخطاب قومي، وعقيدة اجتماعية ـ اقتصادية برجوازية صغيرة، وجهاز مخابرات قوي، وتوظيف واسع النطاق في المؤسسات العامة والحكومية والجيش.

أي أنه تمّ استيعاب العشائر في الإدارة التي استقطبت في صيغتها الجديدة، بعثيين وشيوعيين وضباطاً أحراراً سابقين من أبناء العشائر، فنشأ تلاحم داخلي أساسي، وعصبية تمكنت من هزيمة أقوى تمرد واجهه النظام الأردني في تاريخه، وهو تمرد المنظمات الفلسطينية عام (١٩٧٠). وبفضل الدعم السياسي الذي قدمته سورية في السبعينيات، والدعم السياسي ـ المالي الذي قدمه العراق في الثمانينيات، والمساعدات الخليجية طوال هذين العقدين، تمكن النظام من تعزيز التحالف الداخلي، عن طريق تضخيم أجهزة الدولة والجيش والقطاع العام،

واستيعاب معظم أبناء العشائر في الجامعات والوظائف، وإنشاء البنى التحتية في الأرياف والبوادي، والتوسع في الإنفاق الاجتماعي والخدمي في مجالات التعليم والصحة بالأساس. بينما كان فلسطينيو الأردن المنخرطون في الأنشطة الخاصة، يستفيدون من مقاولات الإنفاق العام والتجارة، وتزايد الحاجة إلى الخدمات المهنية، إضافة إلى التحويلات السخية من أقربائهم العاملين في الخليج، مما أدى، عموماً، إلى استقرار متين في أردن السبعينيات والثمانينيات، استطاع أن يضبط نشاط ممثلي المنظمات الفلسطينية، والأحزاب الأردنية المرتبطة بها، في حدود رمزية، وفي إطار الشارع الفلسطيني.

(٢)

إذاً، كان سر قوة النظام الأردني في مواجهة خصومه ـ في الداخل والخارج ـ أنه تابع بأقصى مرونة ممكنة، بناء دولة خلدونية ـ ناصرية، استوعبت، بانتظام، ليس شيوخ العشائر التقليديين وحسب، ولكن أيضاً أبناء العشائر المثقفين، "القوميين" و"اليساريين، مما جعل العصبية الأردنية، تتماسك اجتماعياً، وتميل، أيديولوجياً، نحو القيم العروبية و"اليسارية"، بمعنى التأكيد على دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي وحقوق الفقراء، والعداء للقطاع الخاص والأغنياء.

وهذه القيم "المساواتية" الفلاحية ـ البدوية، والنفور من التجارة وتقاليدها، وإدانة الثراء والبذخ، وأولوية المكانة العشائرية ـ السياسية على المكانة المالية، تعانقت (أي هذه القيم) مع الأفكار الجديدة للعدالة الاجتماعية، التي حملها، إلى الوعي العشائري، بعثيون ويساريون، تصالحوا مع النظام، ومع ذويهم الموالين له، ولكنهم ظلوا يمارسون تأثيرهم في بناء الوعي الاجتماعي للعصبية الأردنية، سيما وأن الأخيرة انتعشت في سياق القطاع العام.

لقد تجلّت ذروة تأثير ممثلي العصبية الأردنية على النظام، في سياسته الخارجية، في توليد الضغط الكافي، لحسم الموقف، سلبياً، من المشاركة في مسيرة كامب ديفيد، والالتزام بالإجماع العربي نحوها. وكانت هذه اللحظة

ـ بالذات ـ حتى نهاية السبعينيات، هي التي بدأت فيها العلاقات الأردنية ـ العراقية، التي توطدت، لاحقاً، إلى تحالف استمر حتى حرب الخليج الثانية.

اكتشف النظام العراقي، في أجواء الموقف المشترك من كامب ديڤيد، خصوصية البنية الداخلية الأردنية، وربما لاحظ أن في كثرة عدد الوزراء والمسؤولين "البعثيين" وذوي الميول "البعثية" في أجهزة الدولة الأردنية، ما يشكل أساساً لتعاون وثيق بين القطاع العام العراقي والقطاع العام الأردني، اللذين تشاركا في العديد من المؤسسات والمنشآت، التي شغّلت، بدورها، العديد من أبناء العشائر، سواء بوصفهم موظفين، و عمالاً، أو مقاولين صغاراً في أكثر من قطاع، لا سيما في قطاع النقل. وباندلاع حرب الخليج الأولى، ازدهرت الأعمال العراقية في الأردن. وأصبح العراق الشريك الاقتصادي الأول للبلاد. ونشأت صناعات ومؤسسات خدماتية وتجارية ومالية لخدمة المتطلبات العراقية، وكان تأثير الشراكة الاقتصادية الأردنية ـ العراقية يمتد ليشمل القطاع العام، والقطاع الخاص أيضاً.

وبذلك دخل النظام العراقي في عمق البنية الأردنية، وصار فيها طرفاً داخلياً. وعزز هذا الاتجاه، ما قدمته بغداد للخزينة الأردنية من منح مالية وبترولية (الأخيرة مستمرة حتى الآن).

ويجب أن نتذكر أن كل ذلك كان يتم في إطار التوافق، في السياسة الخارجية، بين الرئيس صدام حسين والملك حسين. وبالرغم من أن هذا التوافق، بعد عقد من الشراكة الأردنية ـ العراقية، انتهى، إلا أن تلك الشراكة استمرت، لسببين:

أولهما، أن تلك الشراكة متجسدة في مؤسسات ومنشآت واستثمارات وعلاقات، تشغل حوالي (٤٠٪) من مجمل العمليات الاقتصادية الأردنية، وثانيهما، أن النظام العراقي والعصبية الأردنية تشابكا في علاقات اقتصادية ـ سياسية. فهما يتقاسمان المصالح نفسها، ووجهات النظر السياسية نفسها، والميول نفسها. ولذلك، واجه انقلاب النظام الأردني على حليفه العراقي ـ وسيواجه لاحقاً ـ مقاومة العصبية الأردنية، ليس لأن "عملاء" عراقيين

يحرضون العشائر ـ كما تدعي الحكومة الأردنية ـ بل لأن النظام العراقي، سواء في تأثيره الإقليمي الممكن، أو في تأثيره الأردني المستمر، هو الحليف "الداخلي" الرئيس للعصبية الأردنية في صراعها لاستعادة «دولتها»، التي يجري، منذ نهاية الثمانينيات، تفكيكها، أولاً ببطء، ومنذ العام (١٩٩٤) بتسارع عنيف.

بين عامَيّ (١٩٨٨) و (١٩٩٨)، نفذت الحكومات الأردنية المتعاقبة، الخطة العشرية لـ "الإصلاح الاقتصادي الهيكلي"، التي فرضها صندوق النقد الدولي، إثر انفجار أزمة المديونية العامة، وانهيار الدينار. وقد تضمنت هذه الخطة، إجراءات انكماشية (خفض الاستثمارات الرأسمالية الحكومية) وتقشّفية (خفض الدعم عن السلع والخدمات)، وزيادة الضرائب، وتحرير أسعار الصرف، والخصخصة، وإلغاء القوانين التي تحد من حرية رأس المال الأجنبي في التملك والاستثمار.

وقد كان تعاون الجانب الأردني، خلال عقد التصحيح، مثار إعجاب صندوق النقد الدولي وتقديره. فعلى العكس مما جرى في معظم البلدان التي نفذت برامج الصندوق، لم يشهد تنفيذ البرنامج في الأردن، خلافات أو عقبات أو تباطؤاً، بل حماسة واستعجالاً من الجانب الأردني.

ورداً على الانتقادات الموجهة "للصندوق" في أعقاب قرار الحكومة الأردنية إلغاء الدعم عن أسعار القمح والأعلاف ـ الذي كان الشرارة التي اشعلت "انتفاضة الخبز" في آب (١٩٩٦) ـ سربت مصادر في "الصندوق"، معلومات أعلنها. في حينه، رئيس الوزراء الأسبق، أحمد عبيدات، تقول: إن رئيس الوزراء، آنذاك، عبد الكريم الكباريتي، وليس "الصندوق"، من استعجل القرار، وأراد تنفيذه حالاً.

ومهما يكن من أمر، فقد حظي المسؤولون الأردنيون مراراً، بمدائح "الصندوق" على "الأداء الأردني الأنموذجي" لبرنامج التصحيح، الذي حقق "نتائج باهرة"، لم يكن من بينها ـ بالطبع ـ خفض المديونية، بل تمكين الخزينة من خدمتها. وهذا هو الهدف الرئيس "للصندوق".

أما التيار النيوليبرالي ـ الكمبرادوري في النخبة الحاكمة، فقد وجد في برنامج التصحيح، أداة لتنفيذ برنامجه الاجتماعي السياسي الخاص، واستقوى بـ "الصندوق" وبالولايات المتحدة، وتالياً بإسرائيل، لتنفيذ انقلاب شامل في البنية الأردنية، كان القمع الدموي لعشائر معان، وتجريدها من سلاحها، بداية مرحلته الأخيرة.

لقد كان التيار النيوليبرالي ـ الكمبرادوري ـ المتأسرل، الطرف الأضعف في النخبة الحاكمة، بينما هيمن التيار البيروقراطي الميال للتعاون مع العراق (وقسم منه مع سوريا) ـ نسبياً ـ على الحكومات المتعاقبة في مرحلة السبعينيات والثمانينيات، ومن أبرز رؤساء تلك المرحلة: زيد الرفاعي، ومضر بدران، وعبد الحميد شرف، وأحمد عبيدات. وبالرغم من أن حكومة الرفاعي الثانية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) قد اتجهت نحو الليبرالية الاقتصادية، وبدأ في عهدها بالذات، تطبيق برنامج الإصلاح العشري، إلا أنها كانت حكومة تقليدية، وتتحرك داخل البنية الأردنية، لا تسعى إلى تفكيكها. وقد واجهت، مع ذلك، انتفاضة شعبية واسعة في نيسان (١٩٨٩) انطلقت من معان، وانتشرت في سائر مناطق البلاد ذات الكثافة شرق ـ الأردنية، بما فيها الجيوب العشائرية في العاصمة عمان.

وقد دعم التيار البيروقراطي هذه الانتفاضة، وامتنع مسؤولون أمنيون وعسكريون عن قمعها، فاتسع مداها، واتخذت طابعاً سياسياً صريحاً حين صار شعارها الرئيس: الديمقراطية. واتضح أنه من الصعب كبح جماح الحركة الشعبية، التي عبرت عن نفسها، بعد المظاهرات العنيفة، بسيل هادر من المطبوعات والاجتماعات واللقاءات «غير الشرعية». وتشكلت، لدى القصر، والنخبة البيروقراطية والأمنية، قناعة بأنه لا بد من إحداث تغيير في أساليب الحكم.

استعان القصر بالرئيسين، مضر بدران (فكلفه تشكيل حكومة جديدة أعلنت «توجهات ديموقراطية»)، وأحمد عبيدات (فكلفه تشكيل هيئة من كل الاتجاهات السياسية لإقرار "ميثاق وطني" للمرحلة الجديدة) وتراجع الحديث

(مؤقتاً كما سنرى) عن« الخصخصة»، «والحل السلمي»، وتوثقت ـ بصورة لم يسبق لها مثيل ـ علاقات التعاون مع العراق.

ونشطت الأحزاب علناً، وانتعشت القوى الشعبية والمعارضة، وحازت، في الانتخابات النيابية، على (٣٣) مقعداً من أصل (٨٠) مقعداً، بينما انخرطت القوى السياسية والاجتماعية والنقابية، والشباب والطلاب والنساء، في إنشاء منظمات جديدة أو دمقرطة أخرى قائمة.

وراجت آمال في إمكانية إحداث تحولات ديمقراطية عميقة في البلاد ـ في ظل التوافق الوطني ـ سلمياً.

في ظل هذه الأجواء، حدث الاجتياح العراقي للكويت في (٢/ ٨/ ١٩٩٠). وشهدت البلاد، منذ اليوم التالي وحتى شباط (١٩٩١)، خروج الحركة الشعبية الأردنية عن كل قيد. وحسب تقديرات محايدة، شارك حوالي مليون مواطن ومواطنة في مسيرات واجتماعات حاشدة، قامت في كل المدن والقرى والمضارب الأردنية.

وقد انتهى كل ذلك بالهزيمة القاسية التي تلقاها العراق في شباط (١٩٩١). وفي أجواء الإحباط تمكن الأمن من إعادة سيطرته على الشارع وكبح جماح الحركة الشعبية، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي ليوجه ضربة موجعة للقوى اليسارية والتقدمية، فتراجع دورها وتشرذمت، وتولى الإخوان المسلمون ـ وهم حليف تقليدي للنظام ـ القيادة الكاملة للحركة الشعبية، وران ركود انتظاري على الحياة السياسية. وقد سمح كل ذلك للتيار النيوليبرالي ـ الكمبرادوري أن يعزز قواه، سيما وأن الوفد الأردني المفاوض إلى مباحثات السلام التي تلت مؤتمر مدريد، تشكل أساساً من بين صفوف هذا التيار، وقاده بيروقراطي تقليدي، هو الدكتور عبد السلام المجالي. وبإعلان اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و "إسرائيل" في أيلول (١٩٩٣) واندفاع القسم الرئيس من فلسطينيي الأردن إلى تأييدها، تشكلت ظروف ملائمة أمام التيار النيوليبرالي المتأسرل للقفز إلى المقدمة، وتشكيل برلمان (١٩٩٣) على هواه، واستقطاب فعاليات سياسية واجتماعية وإعلامية بتوفير سبل "الصعود"

أمامها. وبعد فترة تردد قصيرة، انحاز القصر ـ نهائياً ـ للتوجهات الجديدة، وتكونت قوة دفع كافية للتوقيع على المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية خريف العام (١٩٩٤).

منذ ذاك، تبلورت السياسة الرسمية الأردنية على أسس نيوليبرالية ـ متأسرلة صريحة.

(٣)

إذا كانت الليبرالية (نظرياً): أيديولوجية الرأسمالية الأساسية، ومحورها: حرية الاستثمار والتجارة، وأبعادها: الحريات المدنية والسياسية، فإن «النيوليبرالية» ـ الليبرالية الجديدة ـ لا تهتم بهذه الأبعاد، وتتجاوز عنها وعليها، لأنها تريد حرية مطلقة في الاستثمار والتجارة، غير مقيّدة بالوطنيات، أو بالمصالح الاجتماعية العامة، أو بحقوق العمل.. إلخ.

وقد اجتاحت «النيوليبرالية» العالم منذ مطلع الثمانينيات، وأصبحت أيديولوجية عالمية، خصوصاً منذ سقوط الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية أواخر العقد، وهي تعتقد أن التاريخ انتهى عند هذا الحد. وفي الأردن، وجدت «النيوليبرالية» لها أنصاراً نشطاء. وشكّل هؤلاء، أساساً لقيام نخبة «نيوليبرالية»، ذات برنامج اقتصادي ـ اجتماعي شامل.

فإذا كان النظام السياسي الأردني قد وجد في العصبية والقطاع العام، (في ما أسميناه الدولة الخلدونية ـ الناصرية)، جداراً داخلياً استند اليه ـ ليس فقط للبقاء، ولكن أيضاً للقيام بأدوار إقليمية، تتخطى أحيانا حجم الأردن ـ فإن النخبة النيوليبرالية الحاكمة اليوم، تريد تفكيك تلك الدولة نهائياً، والاستعاضة عنها بـ "منطقة حرة" تحت الحماية الإسرائيلية. إنها تنظر إلى الأردن بصفته معبراً اقتصادياً «صافياً» لا يحتاج من الدولة إلا إلى وظيفتها الأمنية، أما الوظائف السياسية للدولة فتتم إحالتها، في إطار المشروعات الكونفدرالية، إلى «إسرائيل»، الأقدر على إدارة علاقات الداخل الأردني بالخارج الإقليمي والدولي. ومع الحفاظ على الاعتبارات البروتوكولية، تنظر النخبة النيوليبرالية

إلى مفهوم الحكم الذاتي، باعتباره المفهوم الأنسب لتحقيق اندماج ناجح في السوق الرأسمالية العالمية.

وفي سياق كهذا، تصبح العشائر فائضاً سكانياً يتم التعامل معه بوساطة الشرطة من جهة، والجمعيات الخيرية من جهة أخرى.

فما هي العناصر الأساسية للبرنامج النيوليبرالي في الأردن؟ نتابع تالياً:

أولاً: الخصخصة، بصفتها مفهوماً شاملاً، واستراتيجية، فالنخبة الحاكمة لا تعمل ـ فحسب ـ على إلغاء القطاع العام الإنتاجي والخدمي ـ بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافية ـ بل هي تسعى إلى تفكيك دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي تفكيكاً شاملاً، وترسيخ الليبرالية الاقتصادية، المتحللة من كل التزام اجتماعي أو أخلاقي، كأيديولوجية عامة للدولة والمجتمع.

ثانياً: الكمبرادورية، بما هي خضوع شامل لمنطق العولمة الرأسمالي. هنا يصبح كل ما هو مرتبط بمفهوم "السيادة الوطنية" عقبة أمام التطور الاقتصادي المرجو. وتتبنى النخبة الحاكمة في الأردن استراتيجية الاندماج غير المقيدّ بآلية السوق الرأسمالية العالمية، وصولاً إلى تحويل الأردن إلى "منطقة حرة" من أي قيد حمائي أو وطني أو محلي، يعوق حرية رأس المال الأجنبي في التملك (بما في ذلك الأصول الوطنية والأرض..)، والاستثمار (في كل المجالات).

ثالثاً: الأسرلة. فبالنظر إلى أن البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية الأردنية لا تمتلك الشروط التي تؤهلها للاندماج المباشر في السوق الرأسمالية العالمية، فإن المتاح هو تحقيق هذا الاندماج بوساطة "إسرائيل" بصفتها جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي، وقادرة، بالتالي، على إدماج المنطقة في ذلك النظام، بشرط أساس هو اندماج المنطقة في "النظام الإسرائيلي".

ومن هنا، تتبنى النخبة الحاكمة في الأردن، استراتيجية التحالف غير المشروط مع إسرائيل والشراكة الاقتصادية المفتوحة معها، بغض النظر عن المخاوف والاعتبارات الوطنية.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تسعى الحكومة الأردنية إلى اجتذاب الإسرائيليين

إلى مشاريعها الاستثمارية، باعتبارهم شركاء "استراتيجيين". وتخطط الحكومة الأردنية ليس فقط إلى إشراك الإسرائيليين في الاستثمارات المأمول إقامتها في منطقة الأغوار، ولكن إشراكهم في إدارة هذه المنطقة الغنية بالإمكانات الزراعية والمعدنية والسياحية.

وقد ناقش الجانبان الأردني والإسرائيلي، غير مرة، مشروعاً للإدارة المشتركة لأخدود وادي الأردن، الذي قد يرى النور قريباً، بينما بدأ تحويل المدينة الساحلية الوحيدة في الأردن (العقبة) إلى حديقة خلفية لجارتها الإسرائيلية (إيلات).

وتشجع الولايات المتحدة، الشراكة الأردنية ـ الإسرائيلية. وهي تمنح إعفاءات جمركية للسلع التي تنتجها مصانع أردنية ـ إسرائيلية مشتركة، أو تتوفر على نسبة من المدخلات الإسرائيلية. وثمة آمال بأن التسهيلات العديدة التي تمنحها الحكومات الأردنية، وانخفاض الأجور وأسعار الطاقة والخدمات، ستؤدي إلى انتقال العديد من المصانع الإسرائيلية التي تتطلب عمالة كثيفة إلى المدن الصناعية الأردنية.

و"يستثمر" الإسرائيليون في الأراضي والعقارات الأردنية، وقد أسسوا، لهذه الغاية، شركتين في عمان، بالتعاون مع مستثمرين من عرب (١٩٤٨) ويلعب هؤلاء دوراً رئيساً في تجسيد التعاون الإقتصادي بين إسرائيل والأردن.

رابعاً: الانفتاح الديموغرافي أو التوطين. فالمشروع "النيوليبرالي الكمبرادوري المتأسرل، يصطدم بالبنية الديموغرافية الأردنية «الجامدة»، المتشكلة من عشائر متماسكة، وتعيش خارج آليات السوق؛ إذ يعمل أبناؤها في مؤسسات الدولة والجيش والقطاع العام.

وهي، لذلك، تمتلك نفوذاً سياسياً يعوق المشروع «النيوليبرالي». وكان النظام الأردني قد أعاد إنتاج نفسه ـ كما أسلفنا ـ بالتحالف مع العشائر، قبل أن تصبح هذه عبئاً عليه، وعائقاً أمام مشروعه الجديد. وبالمقابل، يندمج فلسطينيو الأردن، المرتبطون بآلية السوق تقليدياً والنشطاء اقتصادياً، في المشروع النيوليبرالي الجديد، بصورة سلسة. وهو تناقض أدى إلى طرح مسألة «الحقوق

المنقوصة».

وقد تبنى النظام، علناً، ومنذ خريف (١٩٩٥)، استراتيجية مزدوجة، تهدف إلى تعزيز دور ونفوذ فلسطينيّ الأردن، وإلى إغراق البلاد بالفلسطينيين، بحيث يتحولون إلى أغلبية ديموغرافية. وقد صدرت قرارات عديدة في هذا المجال، أهمها منح فلسطينيّ الضفة الغربية وغزة، جواز السفر الأردني، وحقوق المواطنة، واعتبار الفلسطينيين ـ الإسرائيليين، عرباً، حيث تعطي القوانين الأردنية امتيازات استثمارية للمواطنين العرب.

هذا المشروع، بعناصره المترابطة، يسعى ـ كيما يتحقق ـ إلى التحرر من التزامات النظام السابقة، محلياً (وخصوصاً إزاء العشائر الأردنية)، وعربياً (وخصوصاً إزاء العراق).

ومن كل ما مضى، نستطيع أن نفهم حجم التأييد الذي يحظى به العراق في الأردن. كما نستطيع أن نفهم حجم الإجراءات العنيفة، التي واجه بها النظام تظاهرات معان المؤيدة للعراق، إبان أزمة شباط. فالحصار العسكري، وفرض حظر التجول، وتجريد المدينة من سلاحها، واعتقال المئات من أبنائها، وتقديم (٤٧) منهم إلى محكمة أمن الدولة، لا تمثل إجراءات اعتيادية، ورداً ملائماً على تظاهرات رأي، بل هي في الواقع، تنفيذ لسياسة استئصال مُعَدّة، وتتحيّن الفرص للتنفيذ.

***

منذ شباط (١٩٩٦) انفردت النخبة «النيوليبرالية المتأسرلة» بالحكم، وذلك بتشكيل الحكومات وتقرير برامجها. وداخل هذه النخبة هناك تياران، أولهما: تيار قدمت عناصره من القطاع الخاص، وهو ذو ميول عمالية (نسبة إلى حزب العمل الإسرائيلي) وعرفاتية، والثاني: قدمت عناصره من تكنوقراطيّي البيروقراطية الأردنية، وهو ذو ميول ليكودية و"حماسية".

التيار الأول، الذي يمثله رئيس الوزراء الأسبق عبد الكريم الكباريتي وفريقه، أكثر جرأة ومغامرة وعداءً للعراق والعرب، ويلوّن برنامجه بادعاءات ديمقراطية، ويميل إلى استخدام الوسائل السياسية.

والثاني، الذي يمثله رئيس الوزراء الحالي، عبد السلام المجالي وفريقه، أقل صخباً وأكثر ميلاً لاستخدام الوسائل الأمنية والإدارية. وأخيراً، يسعى التيار الأول (الكباريتي) إلى تعاون وثيق مع السلطة الفلسطينية، بينما يسعى الثاني إلى تنفيذ البرنامج نفسه بدون هذه السلطة، أو على الأقل بدون عرفات.

ننتهي أخيراً إلى التساؤل: هل البرنامج «النيوليبرالي» . . واقعي؟!! وبالتالي ممكن؟! وهل عنده ما يقدمه للمستقبل «الوطني» ؟!

سؤالان مطروحان للنقاش.

السفير ـ ١٢و١٣و١٤ آذار ١٩٩٨

حوار الأجيال حول انتفاضة آب ١٩٩٦

(١)

في السابعة من مساء الثلاثاء ١٩/ ٨/ ١٩٩٦ ، كنت في "المنتدى العربي" بعمان ، للمشاركة في حوار مفتوح ، استنّ "المنتدى العربي" سنّة حميدة بعقده، بين حين وآخر، لمناقشة القضايا العامة. وكان حوار هذا الثلاثاء مغرياً فقد جاء للمشاركة فيه ، لأول مرة، دولة الأستاذ أحمد عبيدات .

وكان "الباشا" ـ مدير "المخابرات" الأسبق ورئيس الوزراء الأسبق والعين ـ قد حقق لنفسه مكانة مرموقة في الحياة السياسية الأردنية ، بوساطة جملة من المواقف الشجاعة ضد الفساد ، وبرفضه العلني ، في مجلس الأعيان ، الموافقة على المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية لسنة ١٩٩٤ .

ترأس الحوار، كبير الحاضرين سناً ومقاماً ، الأستاذ حمد الفرحان، وأداره، بكفاءته المعهودة ، الأستاذ محمد الدباس. وكان الحضور يشكلون لوحة أردنية كاملة :

* ثلاثة أجيال من رجال الدولة الأردنية :

جيل حمد الفرحان، وجيل مريود التل، وجيل أحمد عبيدات . . .

* ووزراء ومسؤولون من حكومات مختلفة، وعهود مختلفة . . .

*ومثقفون وطنيون من أجيال. . . ومواقع . . ورؤى مختلفة . . .

ومن أبرز هؤلاء، اثنان صارا نائبين ومن ثم وزيرين بقوة الدفع الجماهيري

لهبة نسيان ١٩٨٩ هما : سليم الزعبي ومحمد فارس الطراونة .

وأيضاً . . كانت المدارس السياسية كلها ـ باستثناء مدرسة الأخـــوان المسلمين ـ حاضرة : المدرسة القومية التقليدية ، والمدرسة البعثية ، والمدرسة اليسارية ، والمدرسة الليبرالية .

وعلى مدى ساعتين ونصف ، دار حوار خصب واستثنائي ، تمحور في ثلاث كلمات لثلاثة متحدثين : الأستاذ أحمد عبيدات والأستاذ محمد فارس الطروانة وأنا . . .

وأنا الذي تكرم علي الحاضرون . . وبدأت الكلام .

(٢)

في الساعة نفسها ، السابعة من مساء يوم الثلاثاء ١٩/ ٨/ ١٩٩٧ ، كانت عناصر أمنية تداهم مكاتب جريدة "الميثاق" في جبل اللويبدة ومن ثم منزلي في جبل الحسين .

وباعتبارها "مستمسكات" (!) صادرت العناصر الأمنية مواد أرشيفي الخاص (مقالات منشورة وأصولها وتعديلات عليها ، ووثائق أخرى من الأرشيف الصحفي الذي نبنيه لجريدة "الميثاق" لم أتبين ما هي) . وعلى كل حال ، فإن في أرشيفي من حب الأردن ومحاولة فهمه والدفاع عن مصالح شعبه ، ما "يفبرك" قضية! فالأردني الآن متهم حتى تثبت براءته من حب الأردن ومن الانتماء إلى شعبه .

إذن ، فالحملة الأمنية الآن هي حملة سياسية ، وربما انتقامية . وحتى تنجلي الصورة ، قررت أن أحتفظ بحريتي . لقد أكدت الحكومة الأردنية لنظيرتها الأميركية أن هناك ضمانات قانونية كافية للمعتقلين الأردنيين في "حملة آب" المستمرة منذ بدأت الاحتجاجات الشعبية في الكرك يوم الجمعة ١٧ آب ، ولكن زوجة الصديق عبد الرحمن القطارنة ـ الذي لا يعيش في الكرك أو المزار أو الطفيلة أو معان أو حتى السلط (المناطق التي شهدت المظاهرات) ، بل في

الجويدة جنوب عمان، وهو ليس في سن التظاهر ولا في مزاج التحريض على المظاهرات والعنف ـ تقول إن زوجها الذي اعتقل من منزله انقطعت أخباره، ولا تعترف أية جهة أمنية باحتجازه وفقاً للأصول القانونية. وهناك الكثير من الأصدقاء جرى اعتقالهم (قبل أن يعرفوا ـ ربما ـ أن المظاهرات اندلعت في الكرك) فيما يسمى الاعتقال الاحترازي. وهناك أصدقاء اعتقلوا فقط لأنهم متهمون بحب الأردن.

وعلى ذلك، يؤكد السيد عبد الكريم الدغمي، وزير العدل، بأن «الاعتقالات لا تتم على أساس سياسي، بل فقط في أوساط المتورطين في التخريب» (!) وهذا ينطبق مثلاً على الصديق أحمد جرادات الذي اعتقل في إربد بعد ساعات من اندلاع الأحداث في الكرك، وعلى الصديق سالم اللوزي الذي مارس حقه الطبيعي، مع عدد من أبناء عائلته الكرام، في إصدار بيان تضامن مع أهداف الانتفاضة الشعبية!

عبد الكريم الدغمي.. كان في الماضي صديقي. وكان لي شرف المشاركة بـ"الترتيب معه"، في نشاطات تضامنية مع بني حسن ضد إجراءات حكومة السيد مضر بدران التعسفية بحقهم عام ١٩٨٣.

(أنا ما أزال، يا معالي الوزير، متضامناً مع بني حسن. لذلك تجدّ الحكومة التي أنت عضو فيها الآن، بالبحث عني! إن كل أردني يقول إن الكرك هي خشم العقاب الأردني، كل من يجرؤ على القول: أنا ابن هذه الأرض.. وابن هذا الشعب.. مطلوب من لدن هذه الحكومة «الشابة»!

أنا رجل رأي وقلم، وقلمي كان ـ وسيظل ـ لشعبي.. وهذ هي تهمتي الدائمة! ومع ذلك فسأقول لك لماذا يريد عبد الكريم الكباريتي اعتقالي؟ لأنني كنت أول من طالب علناً باستقالته وحكومته وبينت الأسباب. والكباريتي الآن واتته الفرصة، في ظل غياب القانون، للانتقام مني. ومع أنه قد يستطيع ذلك، فكم أنا سعيد لأن الشعب الأردني كله يطالب الآن بإقالة الكباريتي وحكومته «الشجاعة» حقاً في تنفيذ المشروع «الإسرائيلي» في الأردن، ويؤسفني أيها الصديق القديم أن الأمر وصل بك إلى هذا الحد!

على كل حال أنت تعرف، يا معالي الوزير، ماذا يضم أرشيفي الذي خضع للتفتيش

والمصادرة ، إنه يضم عطر رجال من أمثال حسين باشا الطروانة ، ومصطفى وهبي التل ، وصبحي أبو غنيمة ، وشفيق ارشيدات ، ووصفي التل، وعبد الحليم النمر ، ومحمود المطلق ، وغالب هلسا. .إنه أرشيف الأردن الحبيب ، الذي طالما غيب عن أبنائه.

الأردن الحبيب ! رجفة القلب في زيّ عند الغروب، دمعة الفقْد وأنت ترى من بعيد، أضواء القدس! آمنة ، أم غالب هلسا الثانية، التي ترقص بالسيف فيشع في وجهها نور الأمومة والأصالة والحب والأمل!

الأردن الحبيب... الذي لن يكون، بإذن الله وإرادة الشعب، وطناً بديلاً ومستعمرة «إسرائيلية»، ولن ترفرف في سمائه إلا رايات العروبة والحرية والتقدم ، وسيتمكن ،عاجلاً أم آجلاً، من استرداد حقوقه وسيادته على الأرض والإدارة والاقتصاد ... فلا يجوع.. ويبني.. ويقاتل !

الأردن الحبيب. .. لأنك في دمي ، أرادوا اعتقالي بينما كنت أتحدث في «المنتدى العربي»).

(٣)

قلت :

إن الأزمة الراهنة تختلف ، نوعياً ، عن أزمة ١٩٨٩ . أو للدقة، فإن هذه الحلقة من الأزمة الأردنية المزمنة تختلف عن حلقة ١٩٨٩ ، ففي ١٩٨٩ ، ولدت الحركة الوطنية الأردنية "القديمة / الجديدة" وكانت بعد، في نهوضها الثاني، رضيعةً، ولم تستطع أن تؤكد حضورها السياسي في مواجهة القوى الاجتماعية والسياسية للوطن البديل، وعلى رأسها المجتمع المخملي في عمان الغربية . فلم تصمد أمام القوى المتبرجزة ، المتأسلمة أو الفلسطينوية/ المتأسرلة : وذلك السيل الجارف من الانتهازيين الذين كانوا ينتظرون، على أحر من الجمر، فرصة مؤاتية للالتحاق بالنهج المسيطر، وتبديل الولاءات، والحصول على مكاسب . . ومناصب . . وفتات.

من هنا، كان لانتفاضة ١٩٨٩ ، "شعبية" في صفوف "المثقفين" أو للدقة "أشباه المثقفين" ، لأنهم وجدوا أن الحركة الجماهيرية أعطتهم الفرصة للمساومة وتحسين شروط الالتحاق بالنظام ، نواباً و وزراء وأمناء عامين للوزارات

والأحزاب وأصحاب دكاكين للبحث "عن الديمقراطية طبعاً"! وغير ذلك من المناصب والوجاهات والمكاسب والدنانير والدولارات، وفيما بعد "الشيكلات" وسيارات المرسيدس والمنازل وخطوط الباصات والأعطيات والرحلات والعشاءات وشتى أشكال العمولات واللقاءات التلفزيونية ومظاهر النفوذ الصغيرة في المؤسسات . . إلى آخره مما ميز "الحقبة الديمقراطية" التي أعطت لأشباه المثقفين . . غطاءً إيديولوجيا ملائماً للتخلي عن الشعب والحصول على هناء العيش!

أما انتفاضة ١٩٩٦، الأكثر جذرية والأكثر تعبيراً عن تزايد حدة الصراع الطبقي ـ الوطني في الأردن، وبالتالي ذات الصوت الوطني الشعبي الأردني الواضح ـ الذي غدا الآن شاباً قوياً متأهباً للنزال ـ فهي انتفاضة محرومة من «تأييد» وإعجاب أشباه المثقفين، فهذه الانتفاضة تضع هؤلاء، سواء أكانوا في الحكومة أو في المجلس النيابي أو في الأحزاب أو في الصحافة، في خانة الاختبار الواضح الصريح مع الحركة الوطنية الشعبية أو ضدها!

لذلك، لم يستطع "الشيوعي" مصطفى شنيكات أن يفلت بالمراوغة بالقول إنه، كحزبي، ضد إجراءات الحكومة في رفع الدعم عن الخبز والأعلاف، ولكنه، كوزير، مع هذه الإجراءات، فكيف بوسع حزبه "اليسار الديمقراطي" (!) أن يحافظ على وحدة زائفة بين أعضاء له في النخبة الحكومية وأعضاء له في المعتقلات!

أنا أصدق أن النظام السياسي كان يفكر بإجراءات "ديمقراطية" ما قبل ١٩٨٩. بالأساس، كان التفكير متجهاً نحو إدارة "نيابية" للحل الاستسلامي، وبالاعتماد على "الضفة الشرقية" "كما يبين قانون الانتخاب والتخطيط الإقليمي"، وعندما انفجرت الأزمة الاقتصادية، صار هناك أيضاً ضرورة لإدارة نيابية لبرنامج التجويع والخصخصة المسمى "ببرنامج التصحيح الاقتصادي"، ثم انفجرت هبة نيسان ١٩٨٩، وفرضت أجندة مختلفة؛ أجندة الإصلاح الوطني الشعبي التي لم تلبث أن تراجعت في مواجهة تحالف شهر العسل بين النظام وأشباه المثقفين من ممثلي القوى الاجتماعية المتنفذة في عمان.

وقد شارك في شهر العسل ذاك، للأسف، معظم عناصر القوى التقليدية الإسلامية والقومية واليسارية، بالإضافة إلى أصحاب الدكاكين «الديمقراطية» الذين تكاثروا كالفطر. وتمكن النظام من الالتفاف على أجندة نيسان ١٩٨٩، بصورة خاصة، عبر التهييج القوموي الزائف أيام حرب الخليج، حتى مجيء وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، في آذار ١٩٩١، وبداية مرحلة الحل الاستسلامي في مؤتمر مدريد.

لقد أعطى الدفع الجماهيري، تأييداً للديمقراطية وللعراق في مواجهة العدوان الأميركي، أصالةً ما، انهزمت بهزيمة العراق، التي مكنت النظام من إعادة تحجيم الحياة السياسية الأردنية على مقاس "مدريد"، فـ "وادي عربة"، فالجوع!

كانت تلك مرحلة انتقالية، انتهت بتكليف السيد عبد الكريم الكباريتي، تشكيل حكومته التي كان من الواضح أنها تتجه، ببرنامجها وشخوصها، إلى ما يلي:

١ـ توجيه ضربة نهائية "للحرس القديم" في البيرقراطية الأردنية، وإعادة هيكلة جهاز الدولة جذرياً بما يلائم استحقاقات الأسرلة والتوطين والخصخصة.

٢ـ وفي السياق نفسه، فك الارتباط الأردني ـ العراقي.

٣ـ توطيدالتحالف مع "إسرائيل" على كل صعيد، والتوسع في صرف الجنسية الأردنية لأبناء الضفة وغزة.

٤ـ التعامل الإيجابي مع مطالب البورجوازية الفلسطينية فيما يتصل بدورها الاقتصادي والسياسي في الأردن.

٥ـ تفكيك دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي، مفهوما ووجوداً، بالخضوع الكامل لبرنامج صندوق النقد الدولي.

لماذا أهملت حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي، وتهمل، كلياً، العامل الداخلي في تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، وهو ما لا يحدث في البلدان المبتلاة بالمديونية أبداً، إذ تفاوض الحكومات الصندوق، دائماً، من أجل تأجيل الإجراءات القاسية، أو تخفيفها أو تقسيطها. وهو ما فعلته الحكومات الأردنية

السابقة بهذا القدر أو ذاك .

لماذا رفضت حكومة الكباريتي كل المساومات البرلمانية وكل أنصاف الحلول أو أرباعها ؟ اعتقادنا أن الإجابة عن هذا السؤال أساسية لكي نفهم الطابع العميق للأزمة العامة الراهنة .

إن عناد حكومة الكباريتي في مسألة رفع الدعم عن الخبز والأعلاف ـ وهو عناد غير مبرر وتأزيمي ـ ينبع ، كما نرى ، من عاملين : استراتيجي وسياسي . أما العامل الاستراتيجي فهو أن النظام السياسي الأردني قرر بصورة نهائية الخضوع الكامل للبرنامج الخارجي وشطب الحسابات الداخلية كلياً . والبرنامج الخارجي الذي نشير إليه هو البرنامج الأميركي ـ الإسرائيلي الذي يهدف إلى هدفين مزودجين مرتبطين عضوياً ، وهما : (١) حل المشكلة الفلسطينية في إطار الأردن ؛ (٢) وإلحاق الأردن سياسياً وأمنياً واقتصادياً ، بـ "إسرائيل" . وكلا الهدفين يحتاجان إلى : (١) برجزة الأردن و إعادة تنظيم الدولة لكي تكون دولةالقطاع الخاص ـ وهو في الأردن ، كما يعلم الجميع ، فلسطيني ـ بديلاً عن دولة الدورالاقتصادي ـ الاجتماعي الأردنية التقليدية ؛ (٢) كسرالمقاومة السياسية والاجتماعية للشعب الأردني للتطبيع وتوسيع السوق .

إن هذا البرنامج ليس سرياً أبداً ، وهو مكتوب في كل إجراءات الحكومة وتصريحاتها ، وفي التصريحات الأميركية و "الإسرائيلية" ؛ بل إن صحفيين متأسرلين مثل(. . .)و (. . .) وصحف ومراكز أبحاث . . . إلخ ، يبشرون بهذا البرنامج علناً ، وإن مقالات (. . . . .) على الصفحة الأولى لصحيفة "الأسواق" لا تتخفى ببرقع من أي نوع . وهي تقول أساسيات البرنامج وعناصره ، وتبشر به .

إذن ، فالمسألة ليست خصخصة الأردن وكسر الإرادة السياسية للشعب الأردني ومحاولة تحطيم وحدته وتهميشه وإلغاء دوره السياسي الذي غدا العقبة الوحيدة أمام البرنامج الأميركي ـ الإسرائيلي ، ومن هنا نستطيع أن نفهم الإجراءات القمعية الأمنية المبالغ فيها لمواجهة حركات الاحتجاج الشعبي المتوقعة .

المسألة، إذن، اختبار قوة بين قوى برنامج الوطن البديل وبين قوى الشعب الأردني. وعليه فإن إمكانية «الحل الوسط» محدودة. فإذا أُقيلَ الكباريتي، وتم التراجع عن إجراءات رفع الدعم عن الخبز والأعلاف، فهذا سيعيد الوضع السياسي إلى "نقطة الصفر القاتلة"، أي سيظهر للعيان أن قوى الشعب الأردني لا يمكن تجاهلها. وهو ما سيعطي للحرس القديم في كل المجالات انتعاشاً وقدرة على المبادرة.

وستعود السياسة الأردنية إلى "الضرورة" العراقية. وتعلو الأصوات المطالبة بتبريد السلام مع "إسرائيل" ووقف توطين وأردنة المزيد من أبناء الضفة الغربية وغزة. وستنظر الولايات المتحدة و "إسرائيل" و "البورجوازية" الفلسطينية، بارتياب، إلى قدرة النظام الأردني بصفته "شريكاً استراتيجياً".

على كل حال، أظهرت القوى الشعبية الأردنية، منذ الجمعة ١٧ اب ١٩٩٦ أنها لم تنسَ تراث المؤتمرات الوطنية، وأنها موحدة وراء قضيتها. وأظن الشعب الأردنيين أنه ما يزال يتمسك بإرادته السياسية ووجوده السياسي. وقد يتجاوز انقساماته الجهوية التقليدية. فإذا لم تظهر التجمعات والبلدات الأردنية القدرة نفسها على النزول إلى الشارع. فحيثما كان ذلك ممكناً حصل.. وكانت قلوب الأردنيين جميعاً مع الكرك ومع بطولتها وصمودها الاستثنائي، وقد أجمع الأردنيون ـ باستثناء الأوساط البورجوازية الكمبرادورية والمنافقين ـ على مطالب الكرك وأولها إسقاط حكومة الكباريتي.. فوحدة الشعب تكمن أولاً في وحدة إرادته السياسية.

كذلك أظهر التحرك الشعبي الأردني أن في الأردن شعباً ذا هوية وقضية.. وليس تجمعاً من "شتى المنابت والأصول"، مثلما أظهر أن البرنامج الأميركي ـ الإسرائيلي، لن تكون حركته في الأردن حركة السكين الحامي في قالب الزبدة.

الآن الباشا يتحدث

(والآن في مكتب «الميثاق».. العناصر الأمنية تفتش المكاتب بحثاً عن .. تهمة. فالمواطن في الأردن متهم حتى تثبت براءته، وليس المتهم بريئاً حتى .. مع أننا بلد «ديمقراطي»).

قال الأستاذ أحمد عبيدات إنه يتفق بالإجمال مع السياق العام للتحليل الذي تقدمت به ولكنه يرى أنه من الضروري توضيح مسألة أساسية تتعلق بالأردنيين من أصل فلسطيني . كما أنه يختلف مع الاستنتاج الرئيس للتحليل . فعنده، أن إمكانية الحل الوسط ما تزال قائمة .

الأردنيون من أصل فلسطيني

يرى الأستاذ أحمد عبيدات أن الظروف الأمنية والمعيشية الصعبة التي يعيشها مواطنو الضفة الغربية وغزة، ستدفعهم إلى الهجرة نحو الأردن، حيث تلاقي هذه الهجرة ترحيباً حكومياً، وأن خطر الوطن البديل حقيقي وماثل . . وهو يرجع انعزالية الأردنيين من أصل فلسطيني عن القضايا الأردنية والنضال الأردني إلى أن الأردني من أصل فلسطيني في وضع قلق . فليس هناك أفق للعودة إلى مناطق الحكم الذاتي . وهو، بالتالي ، لا يريد أية مشاكل مع الحكومة الأردنية . ثم إن السياسات الرسمية الأردنية إزاء الأردنيين من أصل فلسطيني غير ثابتة، مما يجعل هؤلاء يعيشون حالة قلق دائمة . . فعلينا، إذن ، أن نتفهم موقف الأردنيين من أصل فلسطيني، وأن نسعى لإخراجهم من العزلة السياسية، وأن نتجاوز حالة الانقسام القائمة ، لأن الاختراق الإسرائيلي ضخم ومتشعب، وتحتاج مواجهته الفاعلة إلى إعادة اللحمة بين الأردنيين والأردنيين من أصل فلسطيني .

الحل الوسط.. ممكن

وقال الأستاذ أحمد عبيدات إن قرار رفع الدعم عن الخبز والأعلاف ، وما نجم عنه من احتقان واحتجاج شعبي، هو قرار تتحمل حكومة السيد عبدالكريم الكباريتي مسؤوليته بالكامل، وإن جلالة الملك لم يكن مرتاحاً لهذا القرار، وإن السيد عبد الكريم الكباريتي طمأن جلالته إلى أنه رتب الأمور مع الأجهزة الأمنية، وأنه لن تقع حركات احتجاج شعبية، وإن كل شيء سيسير على ما يرام!

وأضاف الباشا: إنه من المعروف أن الأمير الحسن ـ وهو اختصاصي في الاقتصاد ـ لم يكن في الصورة، وإنه عارض قرار رفع الدعم عن الخبز والأعلاف، وكذلك مجلس النواب ـ بالرغم من أدائه الضعيف ـ حاول أن يصل إلى حل ما. ولكن حكومة السيد الكباريتي لم تكن تستطيع التراجع لأنها ألزمت نفسها رسمياً، أمام صندوق النقد الدولي، برفع الدعم عن الخبز والأعلاف في موعد أقصاه ١/ ٧/ ١٩٩٦. صحيح أن الحكومة السابقة كانت قد بدأت المفاوضات مع الصندوق، وأنها وافقت من حيث المبدأ على تعديلات في الدعم، ولكنها لم تلتزم بإجراءات محددة، ولا بموعد محدد. وقد جاء التزام حكومة الكباريتي بذلك مستعجلاً وحماسياً. وهو ما يبدو لي أمراً غريباً وغامضاً. أعتقد ـ والكلام للباشا ـ أن حكومة الكباريتي ورطت النظام في أزمة كان يمكن تجاوزها أو تخفيض حدتها أو تأجيلها. وستدفع حكومة الكباريتي ثمن هذا التوريط بالرحيل، في أقرب وقت ممكن.

إن رفع الدعم عن الخبز والأعلاف هو استحقاق من جملة الاستحقاقات العائدة إلى أزمة المديونية التي انفجرت عام ١٩٨٨، وتسببت في أحداث ١٩٨٩، وهذه الأزمة متصاعدة وستشتد أكثر عندما تصل إلى نهاية البرنامج الحالي عام ١٩٩٨ وانقضاء مهلة أرجاء تسديد أقساط المديونية. نحن لم ننته، إذن، من الإجراءات القاسية والاستحقاقات المؤجلة لصندوق النقد الدولي. نحن في البداية والآتي أخطر وأقسى. والآن، بعد سقوط أوهام حل الأزمة الاقتصادية العامة عن طريق توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، صار لا بد من مراجعة الأمر برمته، وبلورة مواجهة إيجابية شاملة وجدية مع الأزمة ومسبباتها، وهذا غير ممكن عن طريق تصعيد الإجراءات الأمنية ضد القوى الشعبية، فهذا طريق مسدود. الحل، عندي، يحتاج إلى تعامل إيجابي ديمقراطي وصبور مع الأزمة المتفاقمة، وأعتقد أن هذه القناعة موجودة لدى سمو الأمير الحسن، وتتبلور الآن لدى جلالة الملك.

أعتقد ـ والكلام للباشا ـ أنه لابد من مراجعة جذرية لمسببات الأزمة الاقتصادية وفي مقدتها أزمة المديونية، وذلك بالعودة إلى محاسبة مسببي

الأزمة، محاسبة جذرية، وتحديد الأسباب الحقيقية، ومعالجتها في إطار عملية إعادة بناء وطني شاملة، وهو أمرٌ غير ممكن، بالطبع، بدون إصلاحات دستورية وترسيخ الحياة الديمقراطية والنيابية لتوزيع الأعباء.

إنني أرى ـ يقول الباشا ـ أن الأمور ستتجه حتماً نحو الحل الوسط، وأن تفاقم الأزمة المستمر إلى ما بعد نهاية القرن، يعني أننا نحتاج إلى الحكمة والصبر وتفهم المعاناة الشعبية، والتعامل السياسي الإيجابي داخلياً وإعادة البناء في إطار خطة للخلاص من مأزق المديونية، على أساس العدالة في ضغط النفقات بين الفئات الاجتماعية وعلى أساس التفاوض المسؤول مع صندوق النقد الدولي والجهات الخارجية ذات العلاقة.

وحول ضخامة الإجراءات الأمنية، والمبالغة في ردة الفعل الأمنية على التحرك الشعبي والتصريحات المتشددة للنظام، قال الباشا إن التفكير الرسمي الآن يتجه نحو معالجة المشكلة الأمنية بالدرجة الأولى. لقد ظهر أن هناك احتقاناً شعبياً كبيراً، وكان لابد من إجراءات أمنية ضخمة واستثنائية من أجل منع المزيد من الاحتجاجات الشعبية. وبعد أن تنتهي هذه المرحلة سيأتي التفكير السياسي والتعامل السياسي مع الاحتقان الشعبي. فالإجراءات الأمنية لا يمكن أن تكون دائمة. الآن يريدون وقف الاحتجاجات بأي ثمن. ولكن عندما تهدأ الأمور ستأتي المعالجة السياسية. فهي المنفذ الوحيد. وللأسف لم نكن بحاجة إلى كل هذا لنكتشف درجة الاحتقان الشعبي. كان واضحاً أن هناك احتقاناً. ومن شاهد الريبورتاج الذي قامت به شبكة "سي إن إن" الأميركية في الكرك قبل أسبوع من الأحداث، وحلل كلام الناس ومشاعرهم، لابد أن يستنتج بأن الاحتجاجات الشعبية العنيفة حتمية. ولكن تم تجاهل الرأي الآخر، وتجاهل مجلس النواب وتحجيمه وتفتيته، وتجاهل الواقع.. هذا التجاهل أدى إلى انفجار الأحداث التي ظهر أنها يمكن أن تمتد وتتصاعد. وكثافة الإجراءات الأمنية هي التي حالت بين السلط وإربد وعجلون والريف كله وبين النزول إلى الشارع. لقد تم حصر الاحتجاجات ليس لأن الاحتقان الشعبي محدود، بل لأن ميزان القوى الفعلي على الأرض لم يسمح للناس بالتحرك. إن كثافة

الإجراءات الأمنية المبالغ فيها ، والاعتقالات الواسعة الاستباقية هي التي منعت الناس من التحرك ، ولكن أسباب التحرك ما تزال قائمة ، والاحتقان الشعبي ما يزال قائماً ، والسلطات في أي مكان في العالم لا تستطيع أن تديم إجراءات أمنية ضخمة واستثنائية إلى ما لانهاية . فليس هناك ، إذن ، مفر من الحل السياسي ، وأول عناصر الحل السياسي هو إقالة حكومة الكباريتي .

حكومة إنقاذ ببرنامج وطني

بالنسبة لي ، كنت قد أوضحت رأيي في وقت مبكر في حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي ، وطالبتها بالاستقالة وبينت عناصر الأزمة العامة في البلاد ، وبرهنت على أن حكومة الكباريتي هي حكومة تأزيم ، لا حكومة إدارة أزمة ، سواء على مستوى السياسة الخارجية أو الداخلية ، وطالبت بحكومة إنقاذ وطني برئاسة الأستاذ أحمد عبيدات . فالباشا ، وهو قبل كل شيء ، رجل دولة متجذر في بنية النظام السياسي الأردني ، قادر على تشكيل حكومة إنقاذية ، أعني حكومة تدير الأزمة الأردنية العامة بأقل الخسائر . وذلك ، عبرَ تأليف سياسي يقوم على التوازن الدقيق بين الضغوط الخارجية والداخلية ، وذلك عبر ما يلي :

ـ إلغاء قانون الصوت الواحد ، والتحضير لانتخابات برلمانية مسيسة ونزيهة وصولاً إلى مجلس نيابي فعال وله طابع تمثيلي حقيقي .

ـ تبريد السلام مع "إسرائيل" وتوجيه أجهزة الدولة ، وخصوصاً الأجهزة الأمنية ، للتصدي للاختراق "الإسرائيلي" للأردن ، والمباطأة في التطبيع . وفي هذا الصدد ، ضرورة التنسيق مع سورية ولبنان ومع السلطة الفلسطينية سياسياً ، لمجابهة التحدي الليكودي .

ـ وصل ما انقطع في العلاقات الأردنية ـ العراقية وتعزيز هذه العلاقة في شتى المجالات .

ـ وقف تسهيلات التوطين .

ـ تفعيل الحياة السياسية والحزبية والنيابية .

ـ إدارة التفاوض مع صندوق النقد الدولي على أساس وطني يأخذ بالاعتبار

مصالح ومستوى معيشة الأغلبية الشعبية ، والمصالح الوطنية .

ـ المباطأة في الخصخصة ، وضبطها في "إطار فني" لا سياسي ، لمعالجة استحقاقات المديونية العامة .

محمد فارس الطراونة

محام مناضل ونائب في برلمان ١٩٨٩ ، ووزير في حكومة دولة طاهر المصري . استقال فور إعلان تلك الحكومة التوجه إلى المفاوضات مع إسرائيل . رجل صادق مع نفسه ومع الناس ، أعطى المثال على أن المبادئ أهم من الوزارة ، وعلى أن الوزارة موقع سياسي لا وظيفة وجاهة ومرسيدس ونفوذ شخصي ، فغادر الموقع عندما اختلف معه سياسياً ، ضارباً عرض الحائط بفرصة الدخول إلى "نادي الوزراء" . وهي فرصة استقتل عليها آخرون حتى أنهم قطعوا كل صلة لهم بالمبادئ والشعب والأصدقاء والناخبين لكي يثبتوا أنهم جديرون بالبقاء في نادي الوزراء!

محمد فارس الطروانة ، قال :

القصة ليست قصة رغيف الخبز! القصة هي قصة الكرامة ! الذين تحركوا في الكرك لم يتحركوا عن جوع ، بل دفاعاً عن الشخصية الوطنية الأردنية التي تتعرض للإلغاء والإهانة .

التحرك الشعبي الذي بدأ في الكرك كبير . ويجب أن يعيش ويستمر . فالاحتجاج ليس على رفع الدعم عن الخبز والأعلاف فقط . . الاحتجاج على معاهدة وادي عربة والسلام الدافىء مع "إسرائيل" ، الاحتجاج على سياسية التصعيد ضد العراق ، على سياسة عزل الأردن عن أمته ، على سياسة تجاهل رأي الشعب الأردني ومشاعره . الاحتجاج الشعبي عميق الجذور وهو يتناول جملة السياسيات الرسمية ، لا إحداها ، الشعب ليس قطيع أغنام ، فالأطفال الذين هتفوا للعراق عام ١٩٩٠ أصبحو اليوم شباباً ، وهؤلاء نزلوا إلى الشارع وعبروا عن مشاعرهم التي تربوا عليها ، مشاعر العداء لإسرائيل ، ومشاعر الحب نحو العراق والوطن العربي .

وقال الأستاذ محمد فارس الطروانة : القسم الرئيس من القوى العاملة في الكرك وقراها جميعاً موجود في القوات المسلحة، أما الذين في الكرك فهم كبار السن و "العيال" والنساء، وأنا استغرب أن توجه كل هذه الإجراءات الأمنية والاستعدادات العسكرية والمجنزرات والطائرات الكوبرا ضد سكان الكرك العزل من الشيوخ والأطفال والنساء! ما هو المقصود ؟

المقصود إذلال الكرك ؟ إهانة الشعب الأردني؟ إن ما تعرضت له الكرك في الأيام الماضية ، كبير جداً، وخطير جداً، والعنف الذي مارسته الحكومة ضد أهالي الكرك يفوق كل وصف ، وهو مبالغ فيه، وغير ضروري ، ولكن الكرك قامت دفاعاً عن الشخصية الوطنية الأردنية. وكان يجب أن تدفع الثمن ! حصار وقمع وانتهاكات وقنابل مسيلة للدموع ورصاص حي وقطع مياه واعتقالات عشوائية وغير ذلك مما لا يحتمل . . الكرك لم تعد تحتمل . . وأهل الكرك لا يصدقون ما يواجهون به ! إلى هذا الحد ! المطلوب أيها الأخوان من جميع الأردنيين التضامن مع الكرك ، والاحتجاج على ما حدث ويحدث في الكرك من انتهاكات . . الكرك قامت للأردن كله، ونحن نعرف أن الأردن كله مع الكرك، وأن كثافة الإجراءات الأمنية هي التي منعت الجماهير من التحرك. ولكن هناك ألف طريقة سلمية وبسيطة للتعبير عن مشاعر التضامن. . . وأي تضامن من أي نوع يبلسم جراح الكرك .

محمد فارس الطراونة، رمز بعثي ، وفي خطابه دليل جديد على تلك العلاقة الجدلية التي لم تنفصم يوماً، منذ حسين باشا الطراونة "العروبي – الإسلامي" ، بين الوطنية والاتجاه القومي العربي الحقيقي المرتبط بالشعب وقضاياه . المشاعر القومية العربية الأصيلة المتجذرة في أرض الأردن وفي أرض الجنوب البطل . . هي جمر دائم لإشعال نار الوطنية الأردنية ونورها، وبالمنظار القومي المرتبط بالشعب، يستطيع المثقف القومي أن يكتشف أن الشخصية الوطنية الأردنية هي المقصود تدميرها الآن . . . وأن الجماهير لا تناضل من أجل الخبز حسب، بل ، في الأساس، دفاعاً عن كرامتها الوطنية وارتباطاتها القومية . . ومستقبلها القومي .

طلبنا من الأستاذ محمد فارس الطراونة أن يتضامن معنا في جريدة "الميثاق" التي اتخذنا كل الترتيبات لإصدارها ولما تر النور بعد، لأن امتيازها ما يزال محجوزاً لدى رئاسة الوزراء، ونحن قررنا أن نقيم دعوى قضائية، لدى محكمة العدل العليا، ضد مجلس الوزراء الذي يتجاهل قانون المطبوعات والنشر الساري المفعول ويتجاهل طلب أصدار صحيفة مستكملة الشروط القانونية .

وعندما قلنا للأستاذ محمد فارس الطراونة إن الأستاذ أحمد عبيدات وافق على أن يترأس هيئة محامي "الميثاق" تشجع للانضمام للهيئة التي شرفنا بقبول الانضمام إليها الأستاذ سليم الزعبي والأستاذ صالح كنيعان الفايز والأستاذ هاني الدحلة والأستاذ زايد الردايدة .

هيئة محامي «الميثاق» التضامنية

هذا الحوار الودي بين أجيال من رجال الدولة وأجيال من المناضلين . .

هذا التقليد الأردني . .

هذه الرعاية الأبوية من الأستاذ حمد الفرحان للحوار بين الرؤى والأجيال . .

هذا الأردن . . هو الممنوع الآن . . ولكن إلى حين!

كتب هذا النص في آب ١٩٩٦

وصدر في نشرة خاصة، تم توزيعها على نطاق محدود.

«الميثاق».. صحيفة في معركة

"أرض إسرائيل"!؟

ونريدُ أن نعرف:

أهذه أرضنا.. أم "أرض إسرائيل"؟

أهو الأردنّ.. أم "عَبْر الأردن"؟

أهي المملكة الأردنية الهاشمية.. أم "الضفة الشرقية لفلسطين"؟

نريدُ أن نعرف.. فهذه الأسئلة، غدت، الآن، أسئلة البداية، أو، فلنقل، للدقّة، أسئلة الوجود، التي بدون الإجابة الاقاطعة، الحاسمة، عنها، لا يكون ثمّة سياقٌ للحوار الوطني في الشؤون الأخرى.

ونحن لا نطرح هذه الأسئلة على "الإسرائيليين".. فليس عندهم، ولن يكون عندهم، بشأنها، جديد لا قبل "وادي عربة" ولا بعدها! فأرضنا العربية، من النيل إلى الفرات، هي، صهيونياً، "أرض إسرائيل"... والأردن هو، بالاصطلاح التوراتي، "عَبْر الأردن".. أو، بالاصطلاح الانتدابي، "الضفة الشرقية لفلسطين"!

أعداؤنا.. أعداء شعبنا ووطننا، طرحوا الأسئلة، وأجابوا عنها، وصارت هذه الإجابات الخرافية، عندهم، الثابت الذي لا تغيره اتفاقات ولا معاهدات.. ولا علاقات.. ولا تطبيع.. ولا تعاون! فكلّ هذه.. متغيرات وتكتيكات ووسائل سياسية في خدمة الثابت الذي لا يتغير؛ في خدمة "أرض

إسرائيل" !

أما نحن، فالتكتيكات، عندنا، هي الأساس؛ والوسائل السياسية هي الغاية!!

أما نحن، فتستهلك الدبلوماسية ثوابتنا، وتستهلك جهودنا، وتستهلك سيادتنا، وتستهلك ثقتنا بأنفسنا وببلدنا، وتستهلك الزمن الهارب من بين أيدينا، وتستهلك حاجتنا الملحّة إلى التنمية والتقدّم والاستقرار.

أما نحن، فقد أضعنا الأسئلة والأجوبة؛ وغرقنا في أوهام "السلام"، و"مشاريع السلام"، و"قروض ومنح السلام"، وتلفزيون السلام!

مَن نحن؟

ولماذا نحن؟

ومن أجل ماذا؟

نطرح أسئلة الضياع هذه، على الحكومة الأردنية، ونسألها جواباً!

ما هي الحدود الفاصلة، بين ما هو أردني، وما هو "إسرائيلي"؛ بين ما هو "اتفاقية دولية"... وبين ما هو تعاون ثنائي استثنائي؛ بين الذئب والحملان... بين ما هو ثابت.. وبين ما هو قابل للتغيير في التعامل مع المشروع الصهيوني؟!

وهل المعاهدة كتاب مقدس.. ونهائي؟!

وهل اكتشفنا، مع مجيء نتنياهو، ما اقترفناه بحقّ أرضنا الحبيبة في الباقورة والغمر؟!

وهل أيقظتنا عملية الدقامسة، على الحقيقة المؤلمة. وهي أن الباقورة مجرد مستوطنة "إسرائيلية" ماتزال! وأن "الإسرائيليين" يدخلون إليها بدون نقطة حدود.. وبدون حدود! أم ما نزال ننام على حرير "أرضنا المستعادة"!؟ فأيّة أرض مستعادة تلك التي بلا سيادة، يدخلها "الأجانب" وقتما شاءوا، وكيفما شاءوا؛ عدا عن أنهم يتمتعون فيها بحقوق "التملك" هنا، وبحقوق "الإيجار" هناك؟!

ليس الأمر، أيها السادة، أن الجندي الدقامسة قتل "إسرائيليات بريئات"،

بل الأمر، كل الأمر، أن هاته "الإسرائيليات البريئات" دخلن الأردن بدون جواز سفر، وبدون نقطة حدود، وفي إطار برنامج "إسرائيلي" عنوانه: اعرف وطنك!

ونريد أن نعرف:

وطن مَنْ هذا؟!

إذا سلّمنا لـ "الإسرائيليين" بحقوق التملك والإيجار في الباقورة والغمر؛ وارتضينا نصف سيادة على أرض أردنية، لا خلاف على أردنيتها!! ثم سمحنا لـ "الإسرائيليين" بـ "التملك" و"الإيجار" في الأردن كلّه - فهل نصحو، ذات يوم، على القوات "الإسرائيلية" تتبختر في عمان، بحجّة حماية "المصالح والممتلكات الإسرائيلية"، أم أننا محصّنون، دفاعياً، بحيث نقدّم التنازلات غير هيّابين!؟

أيها السادة،

اشترى الصهاينة أرضاً في جبل أبوغنيم بالقدس، عام ١٩٣٠؛ وصبروا عليها ستّة وستين عاماً، قبل أن يرسلوا إليها بجرافات الاستيطان... فهل ننتبه إلى ما يحدث من "شراء" و"بيع" و"استئجار" للأرض الأردنية الآن.. مباشرة.. وعن طريق وسطاء "عرب" أقحاح!؟

خطوة إلى الخلف.. من أجل الأردن!!

خطوة إلى الخلف.. من أجل الله!!

خطوة إلى الخلف.. لإعادة الحسابات، وتأكيد الثوابت، وتحصين الذات، ومعرفة الخط الأبيض من الخط الأسود!

.. ولا نطالبكم بإلغاء المعاهدة، ولا تجميدها.. فهذا فوق طاقتكم. ولكن، أقلّه، التوقف عن التفكير بالمشاريع الثنائية.. والتوقف عن السماح بالتطبيع المنفلت... والتعاون الذي بلا حدود!

... ولا نطالبكم بالتصدي للاختراق الصهيوني.. ولكن، أقلّه، اعطونا الفرصة لنحمي أنفسنا ووطننا ووعينا!

اسمحوا لنا أن نحب الأردن، وأن ندافع عنه!

كان ينبغي أن يكون الاحتفال بالذكرى المئوية لاكتشاف خارطة مأدبا الفسيفسائية، مناسبة وطنية لتأكيد الذات، وتأكيد حضورنا التاريخي على الأرض، وتأكيد حقنا بالمستقبل الواعد عليها! ولكن!

يا للقهر! فالاحتفال لا يتم بدون مشاركة الصهاينة! فالصهاينة أصبحوا شركاءنا فيما نأكل، وفيما نشرب، وفيما نقرأ، وفيما نحتفل، وفيما نخطّط، وفيما نبني، وفيما نفكر، وفيما نحلم!!

ويا للقهر.. فالصهاينة يصرون على أن تتضمن النشرة الصادرة بالمناسبة، نصاً عبرياً يقول إن خارطة مأدبا تصوّر "أرض إسرائيل" و"عبر الأردن"! فأيّةُ وقاحة هذه؟

وأيّةُ "دمائة خلق" أبدتها دائرة الآثار العامة التي "لا يفرق معها الكلام" فهو مجرد كلام! ولا تسأل: لماذا كل كلمة، ثمينة جداً عند "الإسرائيليين"؟!

دعوتم "الإسرائيليين"!؟ فهمنا! ولكن لماذا تسييس وأسرلة الاحتفال بخارطة مأدبا الفسيفسائية؟

.. فعملياً، عجزت كل الحفريات الآثارية، على مدى قرن وأكثر من البحث المحموم، أن تكتشف، في فلسطين والأردن، ولو أثراً يهودياً واحداً، يؤكّد أن هذه هي "أرض إسرائيل"!

وعلمياً، لا تتم نسبة الجغرافيا إلى السياسة! فما بالك إلى السياسة الراهنة؟ وفلسطين تظل، تاريخياً، فلسطين، حتى لو جثم الاحتلال الصهيوني على صدرها زمناً ـ وحتى لو قامت، على أنقاض شعبها العربي، دولة الغزاة المسماة "إسرائيل". ففلسطين إشارة إلى الجغرافيا.. أي إلى الثابت.. و"إسرائيل" إشارة إلى السياسة، أي إلى المتغير، وعندما يصرّ الصهاينة على تسمية فلسطين، في نشرة آثارية "علمية" تصدر في الأردن، "أرض إسرائيل"؛ وعلى تسمية الأردن، "عَبْر الأردن"... فإنهم، بذلك، يفرضون المتغير على الثابت، والسياسة على العلم. وهو موقف رجعي، عنصري، استعماري، لا يشاركهم فيه من علماء الآثار المحترمين سوى "العلماء" الأميركيين والإنجليز. ولذا،

سمّت النصوص الفرنسية والألمانية والإيطالية والأسبانية، في نشرة مئوية خارطة مأدبا، فلسطين، باسمها. وأما الصهاينة وحلفاؤهم، فأكدوا على أحقادهم، في النصين العبري والإنجليزي!

فكيف ترعى دائرة الآثار الأردنية، احتفالاً، يشارك فيه صهاينة حاقدون. وكيف توافق على إهدار نشرة تشطب اسم فلسطين... واسم الأردن؟!

هذا هو السؤال!

وهو سؤال وعي ووجود... فالمعركة، في النهاية، ليست معركة دبابات وطيارات واقتصاد وسياسة، بل هي معركة وعي ووجود!!

ونحن لا نتهم أحداً بالخيانة!

ولا نقول إننا وطنيون أكثر من هذا أو ذاك.

ولكننا، حسب، لا "نجامل" على تاريخنا ووجودنا ومستقبلنا، ولا نخلط الثوابت بالاعتبارات الدبلوماسية، ولا نستحيي من أولئك العنصريين الحاقدين، أن نقول لهم: إننا لا نناقش تاريخ بلدنا، مع مَنْ يقول وفي نشرة تصدر برعايتنا، إن خارطة مادبا الفسيفسائية هي (أصدق شهادة على "أرض إسرائيل" و"عبر الأردن")!

علماً بأن خارطة مأدبا، لا علاقة لها بـ"إسرائيل" ولا بـ "أرض إسرائيل" المزعومة، ولا بكل "التاريخ" اليهودي المزعوم! فالخارطة هي خارطة مسيحية تصوّر الأراضي المقدسة المسيحية في العهد البيزنطي، بما في ذلك الأردن وفلسطين ولبنان وحوض النيل! ولا علاقة لها، من قريب أو من بعيد، بخرافات الأسرلة!

ثمّ،

لماذا اقتصر الاحتفال "العلمي" بمئوية خارطة مأدبا، بالإضافة إلى الأوروبيين، على آثاريين "إسرائيليين"، وفلسطينيين، ومصريين... فقط! فأين السوريون؟ وأين العراقيون؟ وأين العرب؟! أم أن كل شيء في الأردن، غدا مفصلاً على مقاس كامب ديفيد - أوسلو - وادي عربة؟

وإذا كان العرب لا يأتون، بوجود "الإسرائيليين"، فهل ندير ظ

للعرب، من أجل عيون جماعة "أرض إسرائيل"؟

أهو الضياع؟

أهو الخجل؟ أم اللامبالاة.. أم ماذا..؟؟! هذا الذي يجعل موظّفاً أردنياً يقبل الإهانة، ويوافق على نشرة تسمي فلسطين، "أرض إسرائيل"؟ وتسمّي الأردن.. "عبر الأردن"!؟

أم أن الأوامر هي التعاون مع "الإسرائيليين" بشروطهم، وبأي ثمن؟!

ومع ذلك،

فقد سمّى المحتلون اليونان، "ربة عمون"، باسم "فيلادلفيا"، ثلاثماية سنة، وانتصر، من بعدهم، المحتلون الرومان، للاسم الأجنبي، ستماية سنة!

وهكذا، ظلت "ربة عمون" ـ عمّون ـ عمان، تسعة قرون وأكثر، تعيش بالاسم الأجنبي! ولكن، هيهات! فما أن حرّر العرب المسلمون بلدنا، حتى مات الاسم الأجنبي فجأة.. واكتشف التاريخ.. أن عمّان هي عمّان، ظلت تحتفظ باسمها، ووعيها، وذاكرتها، تسعة قرون ونيف... من أجل اليوم الموعود!

سنظلّ نذكُر!

سنظلّ نقاوم!

ستظلّ عمان.. هي عمان!

الميثاق، ٨ نيسان ١٩٩٧

أكيانٌ مصطنعٌ؟

إذا كنّا فاقدي الإيمان بالأردنّ ، وإذا كنّا نعتبره، حقاً، كياناً مصطنعاً . . فأيّ معنى، إذن، لكل نشاطنا الفكري ـ السياسي ـ الحياتي، سواء أكنا في الحكم أم في المعارضة؟

إذا كان الأردن مجرد "تأليف استعماري" حقاً؛ وكان "عبر الأردن" حقاً، وكان "مصادفة دولية ـ إقليمية" حقاً؛ فما معنى أن نكون إسلاميين أو قوميين أو يساريين أو ليبراليين . . أو أيّ شيء آخر؟

إذا كان الأردنّ "ليس بلداً" كمّا يقال، "ولا يتوفر على مقوّمات الدولة" كما يقال؛ "ومحدود الموارد" كما يُقال، "ولا يمكنه العيش بدون إعالة ومساعدات ومنح" كما يُقال . . . فلماذا وجع القلب من الأساس وبالأساس؟

وإذا كان الأردنّ غير موجود في ذاته ولذاته؛ ومجرد "ثمرة لسايكس ـ بيكو"؟ وإذا كان غير قابل للوجوّد في ذاته ولذاته، وبغير أن تحمله هذه القوّة أو تلك؛ فأيّ معنى لأيّ شيء ابتداءً من الانتخابات النيابية ومروراً بالأحزاب والعشائر، وانتهاءً بدرس القراءة في الصف الأول الابتدائي؟

وإذا كنا غير واثقين بأنفسنا، وبقدرتنا على صنع الحياة، وبقدرتنا على كسر حلقة التخلف وبناء المستقبل التقدمي وإنجاز مهمات التنمية الوطنية . . . فلماذا ننجب الأطفال؟! أليصطفّوا، بالدور الذليل، على أبواب السفارات للحصول

على "فيزا" ما؟!

الأردن ليس مصادفة دولية ـ إقليمية، بل نتاج عملية اجتماعية ـ تاريخية!

والأردن ليس بلداً محدود الموارد، بل ذو موارد بلا حدود، سوى حدود القرار السياسي!

والأردنّ ليس بلداً فقيراً . . سوى إلى العزم والثقة والكفاح!

والأردنّ موجود في ذاته ولذاته، ولا يحتاج إلى رافعة، ولا إلى الإعالة والحَسَنة الدولية، إلاّ بمقدار عجزنا وضياعنا!

. . وأنا، شخصياً، أريد أن أكسر هذه الأسطوانة المشروخة التي يعزفها القوميون المزيفون، فيعلّقون الأردن على مشجب مشروع عربي يأتي من خارج الحدود؛

ويعزفها الإسلاميون، فيمنعون الأردن باسم مشروع إسلامي طوباويّ؛

ويعزفها المتياسرون العدميون، فيسخرون من الأردن باسم التشاؤم التاريخي؛

ويعزفها الليبراليون الفارغون، بالتعالي على الأردن "العشائري"!

ويعزفها المتأسرلون باسم «علاقة خاصة» مزعومة مع الكيان الفلسطيني القادم من دهاليز أوسلو!

نعم! أريد أن أكسر هذه الأسطوانة المشروخة! فأعلن انتمائي إلى هذا الوطن الذي لا يريد أحد أن ينتمي إليه . . . علناً!

وأريد أن أعلن انتسابي إلى هذا المجتمع الذي أصبح الانتساب إليه مثل الانتساب إلى الحزب الشيوعي في الخمسينيات!

وأريد أن أعلن أن الدولة الأردنية هي الميدان الوحيد لكلّ نشاط اجتماعي ـ سياسي ذي معنى في الجغرافيا الأردنية! سواء أكان قومياً أو يسارياً أو إسلامياً أو ليبرالياً!

والأردن ليس وليد الأمس.

ليس وليد سايكس ـ بيكو؛

. . ولا وليد الانتداب البريطاني في العشرينيات،
ولا وليد الهجرة الفلسطينية عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧.
لم يوجد الأردن بقرار.
ولن يستمر وجوده بقرار.

ولا أريد أن أعود، مثل الصديق العزيز باسم الطويسي، إلى اكتشاف الاستمرار الحضاري الأردني منذ عهد الأنباط. . مع أن في كتابات الطويسي في هذا الميدان، من الأصالة والتميّز، ما يجعلها جديرة بالانتباه!

ولا أريد أن أذكّر بالدور الأردني الخاص في بنيان الدولة الأمويّة، ونشاطها المجيد!

ولا أريد أن أتحدث عن الأردن العباسي أو الفاطمي أو الأيّوبي أو المملوكيّ. . .

فكل هذا ـ على أهميته ـ يخرج عن سياق تحليلنا للتاريخ الاجتماعي للكيان الأردني الحديث. . .

وكل هذا ـ وهو مجهولٌ من قبل أغلبية الأردنيين للأسف ـ يصلح للتأمل التاريخي، ولا يصلح لاكتشاف الذات في الهنا. . والآن!

أما هويّة الأردن، وتجذره التاريخي، فعلينا أن نكتشفهما في العملية التاريخية التي شهدها الأردن في القرن الأخير من العهد العثماني.

. . . ونحن تعودنا ـ عن ظلم ـ أن نذمّ العهد العثماني. . وتعوّدنا ـ عن جهل وتجاهل ـ أن ننظر إلى تاريخ الإدارة العثمانية للأردن، نظرة رافضة، مطلقة، عاجزة عن قراءة التاريخ في تكوّنه الفعلي، لصالح تصوّر إيديولوجي أحاديّ وعاطفيّ وضعيف المحتوى.

والأمر، أن الإدارة العثمانية، إذا كانت قد لعبت دوراً معيقاً للتقدم الاجتماعي في سورية ولبنان، فهي لعبت، في الأردن، دوراً مشجعاً لتطور القوى المنتجة في القرن التاسع عشر، ساهم في تبلور الكيان الاجتماعي ـ السياسي الأردني بصفته كياناً فلاحيّاً كان مُتّجهاً إلى التوحد الداخلي، وإلى

التوحّد، بالمعنى الاجتماعي ـ التاريخي، مع الأقطار السورية الأخرى؛ في مطالع القرن الماضي.

لقد نشأ الكيان الأردني الحديث عن عمليتين، استغرقتا القرن التاسع عشر، هما:

ـ الصراع الفلاحي ـ البدوي، الذي انتهى بانتصار المتحدات الفلاحية، والإنتاج الفلاحي؛ وتحوّل البدو إلى فلاحين وأنصاف فلاحين؛

ـ وسعي الإدارة العثمانية، جراء حاجتها إلى تأمين طريق الحجّ، إلى تشجيع القوى الفلاحيّة، بإنشاء المراكز الإدارية والأمنية، وتنظيم العلاقات الإنتاجية، وإنشاء المصرف الزراعي . . . إلخ.

وبالنتيجة؟

ـ تحول الأردن، في نهاية القرن التاسع عشر، إلى بلد فلاّحي ذي فائض. فكان يصدر القمح والشعير (الحبوب بعامة) والسمن والجميد ونباتات الصحراء والماشية وحيوانات الركوب، إلى الأقطار السورية وأوروبا.

ـ وتحول الأردن، إلى بلد استقرار؛ فبينما كانت قرى السلط في أواخر الثامن عشر، ثلاث قرى، أضحت في نهاية التاسع عشر، مئة وثلاث قرى!

ـ ونشأت، في هذا السياق، فئة من الفلاحين الأغنياء، الذين بدأوا يعلمون أبناءهم في المدارس، وفي المعاهد في دمشق وأسطنبول. وبدأ أبناء الفلاحين الأردنيين يشغلون مناصب عسكرية وإدارية في الدولة العثمانية؛ فكان علي خلقي الشرايري، مثلاً، دكتوراً في العلوم العسكرية، ومدرساً في كلية أركان الحرب في العاصمة العثمانية؛ وكان علي نيازي التل، مثلاً، حاكماً لديار بكر. . .

ـ وفي السياق نفسه، لم تعد ثمة بداوة بالمعنى الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأردن؛ فقد فتح بنو صخر، مثلاً، علاقات تجارية مع أوروبا، عبر بيروت، لتصدير نباتات صحراوية نصف مصنّعة!

ـ وكان هناك توسّع زراعي، موّل قسم منه، المصرف الزراعي العثماني، بقروض سهلة؛ ونشأت عنه قرى وتجمعات زراعية إنتاجية جديدة، ساهمت

بدورها، في استقرار وتفليح المزيد من البدو.

ـ وأخذت الشخصية الأردنية، نصف الفلاحية ـ نصف البدوية، تتبلور، وتعبر عن نفسها في اللهجة الأردنية وفي العادات والتقاليد والقيم والوجدان والموسيقى والغناء والشعر الشعبي...

ـ وكان الوطنيون الأردنيون، قادرين على تنظيم ولاء شامل في الأردن للدولة العربية السورية؛

ـ ومن ثم، بعد سقوطها، يسعون إلى إنشاء كيان أردني يوحد المتحدات نصف الفلاحية ـ نصف البدوية.. على أساس الولاء للدولة السورية، والنضال في سبيل قيامها...

وعندها انقطع حبل التطور التاريخي للأردن الحديث... بالانتداب! الذي، لأغراضه، أعاد إحياء البداوة من جديد.. وحوّل الأردنيين، ثانية، من فلاحين وأنصاف بدو، إلى "بدو" بالمعنى السياسي.. لا بالمعنى الاجتماعي-الاقتصادي!! أيّ إلى بدو/ موظّفين، انقطعت صلاتهم، سنةٌ إثر سنة، بالأرض والفلاحة والمراعي.. كما بالنشاط الاقتصادي الحديث، الصناعي ـ الخدمي؛ ويُرادُ لهم الآن أن يعودوا ـ بالخصخصة ـ بدواً بلا وظيفة؛ تنظّم "الجمعيات الخيرية" مستقبل حياتهم من الألف إلى الياء!

ومن أجل أن تأخذ هذه العملية مسارها النهائي، تم تحطيم وعينا، فقَبلنا بالخجل انتماءنا إلى الأردن؟ وقَبلنا بكلّ الهذر القائل إن "الأردنّ ليس وطناً"، و"لا يملك مقومات الدولة"، وإنه "محدود الموارد" "وغير قابل للحياة".. إلاّ بالقرار الأجنبي.. والمساعدات الأجنبية!

كلاّ!

الأردن ليس كياناً مصطنعاً..

بل فقره هو المصطنع، و"ضعفه" هو المصطنع..

وتأزمه المزمن هو المصطنع..

وحاجته إلى دعم الأجنبي.. هو المصطنع..

و "بداوة" أبنائه هي المصطنعة .

وجوع أبنائه وعطشهم، وثلل عبدون، وأنفاق أمانة عمان "الكبرى"، ومعاهدة وادي عربة، والشلل الاقتصادي، وانهيار الأفق التنموي، والخصخصة، والبطالة، والتخاذل، والتشاؤم، وفقدان الثقة والإيمان . . . كلّ ذلك هو المصطنع . . .

أما الأردن، فكما نقول في السلط ، قُرْميّة متجذرة في التاريخ . . والجغرافيا .

فهل نصحو!

أيها الأردنّ . .

يا نؤوم الضحى . .

استيقظِ الآن!

الميثاق، ١٦ نيسان ١٩٩٧

توضيح

طَلَبَ إليّ القائد الوطني الكبير، الدكتور عبدالرحمن شقير، أن أكتب مؤيداً "الوحدة الوطنية". وهو طَلَبٌ يضمر شعوراً، عند الدكتور، أخفاه، كَرَماً وتواضعاً وأدباً، بأنني أقف في الموقع المضادّ للوحدة الوطنية.

وما كنتُ - والحقّ - لآبه بشعور كهذا لو لم يكن صاحبه هو الدكتور عبدالرحمن شقير، بما يتمتع به من قوّة الضمير وصفاء الشعور والبراءة من الأغراض الدنيويّة.

وإذا كان الدكتور شقير يشعر بأنني "غير وحدوي" فهذا يعني أن طروحاتي السياسية، قد تكون مُلْتبسةً عند فريق من الوطنيين الأردنيين، مما يقتضي التوضيح تواً.

ولقد كنتُ أظنّ أنني واضحٌ بما فيه الكفاية؛ سيما وأنني قيّدتُ نفسي بألاّ أكتب لهواً أومَلَقاً أو حَشْواً أو تعميةً؛ بل استناداً إلى فكر نظاميّ لا يقبلُ الفوضى، وبدّقة صارمة، وبوضوح شامل، لا يجاملُ ولا يخاف ولا يرغب، بل يواجه مغامرة الفكر بدون حزام أمان، ساعياً إلى إنتاج نصٍّ بلا هوامش أو رتوش أو ظلال.

ومَع ذلك، سأحاول أن أوضّح نفسي:

إنني أكدح - بالمعنى الحرفي للكلمة - فكراً وكتابةً، من أجل تأسيس عقلٍ

جديد للنضال الوطني والقومي. والقارىء المنتبه يلاحظ أنه من الصعب أن ينسَبني إلى أيٍّ من المدارس الفكريّة السابقة. وأنا أعترف أن حركة الفكر التي أسيرُ في جدلها، وأحاول التعبير عنها بنصوص أدبية ساخنة، تحيّر الذين تعوّدوا أن يضعوا الكاتب في خانة معروفة من الخانات المعتادة.

لقد كنتُ ـ وما أزال ـ ماركسياً، أي منتسباً للتقليد الماركسي. وهذا التقليد ليس ضيّقاً أو حَرْفياً كما تعوَّد أن يراه أولئك الذين لم يعرفوا من الماركسيّة سوى المدرسة الشيوعية الكلاسيكية بتيّاراتها. وأنا أُفيد، في عملي الفكري ـ السياسي، من مفكّرين ماركسيين كبيرين، أحدهما عربي لبناني هو الشهيد مهدي عامل، وثانيهما إيطالي هو الفيلسوف الكبير أنطونيو غرامشي. وهما يشكّلان، عندي، معاً، ضميراً علمياً يضيء لي قراءة التاريخ الاجتماعي للبنية الأردنية في إطارها العربي، ويفتح أمامي طريقاً بكراً نحو جدل الاجتماعي والوطني، والقطري والقومي، في الواقع التاريخي العربي.

وقد كنتُ ـ وما أزال ـ يسارياً؛ لا بالمعنى المعهود المشتقّ من الأدبيات والتحزّبات الصغيرة؛ ولكن بالمعنى الكبير الذي ينبني على حركة فكرٍ تنطلق من مواقع الشعب الكادح، وتؤول إليها.

وقد كنتُ ـ وما أزال ـ قومياً؛ لا بالمعنى الطوباوي الأيديولوجيّ؛ ولكن بمعنى آخر، يتجسّد في الضرورة العيانية التقدمية لوحدة الأقطار السورية في إطار عربي مفتوح على أشكال يصنعها التاريخ من التضامن والاتحاد.

وقد كنتُ ـ وما أزال ـ مناهضاً ثابتاً للصهيونية وكيانها العدواني الجاثم على أرض فلسطين العربيّة؛ لا بالمعنى المعتاد للكراهيّة العربيّة للعدوّ الصهيوني؛ ولكن بمعنى الإدراك الواقعي للصراع التاريخي بين الشعوب العربية والهجمة الصهيونية. وهو صراعٌ لا مفرّ منه، ولا مفرّ من القيام بواجباته النضالية حتى النهاية، أعني حتى كسر الهجمة الصهيونية وإزاحتها من طريق النهضة العربية التي يصنعها الكادحون، فكراً وغلالاً وصناعة.

ولأن الفكر، إذا خرج عن سياقه، يتوه؛ ولأن السياسة ممارسة محدَّدة بالهنا والآن، أي بالبنية الاجتماعية التاريخية المحدَّدة التي تتم فيها ممارسة السياسة؛

فأنا أردني حتماً. وإذا تخلّيتُ، لحظةً واحدةً، عن هذا التحديد، فلن أكون، في منطق التاريخ، سوى صفر على الشمال!

فالمرء لا يفكّر في المطلق وبالمطلق، بل في مجتمع معيّن، ومن موقع طبقي معيّن، وفي زمن تاريخي معيّن. وعليه، فلا يمكن للأردني أن يكون قومياً أو إسلامياً أو يسارياً أو "فلسطينياً"، إلاّ تعبيراً عن موقعه الاجتماعي في البنية الأردنية!

وللبنية الأردنية تاريخ اجتماعي هو نقيض التأريخ المدرسيّ الرسميّ، مثلما هو نقيض التأريخ الذي صاغته، نتفاً وظلالاً، معارضةٌ لم تكتشف ذاتها التاريخية، في البنية التي تسعى إلى تغييرها بالذات!

وتاريخ البنية الأردنية الاجتماعي ـ وهو الوحيد الحقيقي لأنه، بالذات، اجتماعي ـ هو تاريخ نضال الكادحين من الفلاحين والرعاة، ضدّ أرستقراطيات البادية، من أجل تأمين الشروط السياسيّة لازدهار الإنتاج الفلاحي وتطوّر القوى المنتجة، في نهايات العهد العثماني. فالكادحون هم الذين بنوا، بعرقهم ودمائهم، الكيان الأردني الحديث، الذي منع الاستعمار اندماجه بالشام، وأعاق، بالتالي، تطوّره الممكن. فانفتح، في داخله، ساح الصراع بين القوى المرتبطة بالإنتاج، وبالتالي، بالأرض، والوطن؛ وبين القوى الكمبرادورية المرتبطة اقتصادياً، وبالتالي، سياسياً، بالقوى الخارجية: بريطانيا، فأميركا، فإسرائيل!

وعليه، فأنا وطني أردني. وهذا معناه أنني في خندق الكادحين ضد البورجوازية، وفي خندق التنمية الوطنية ضد الكمبرادور، وفي خندق الإنتاج ضد الاستهلاك، وفي خندق الأرض ضد السماسرة، وفي خندق الوطن ضد الاحتلال، وفي خندق فلسطين ضد الصهيونية، وفي خندق الهلال الخصيب ضد "إسرائيل الكبرى"، وفي خندق الاستقلال ضد التبعية، وفي خندق الوحدة ضد التجزئة والتقسيم!

من الكادحين،

وإلى الكادحين.

حركة فكر واحدةٌ تنسجُ الاجتماعيَّ والوطني؛ القطري والقومي، السياسي والثقافي؛ وتُبادِرُ التاريخ!

وبعد،

هل يمكنني الآن أن أقول قولاً غير مُلتبس في "الوحدة الوطنية"؟!

إنني، بالطبع، لستُ مع وحدة تضم الكادحين والبورجوازيين؛ الوطنيين والكمبرادوريين؛ الوحدويين والانقساميين؛ مناهضي الصهيونية وأصدقاء "إسرائيل"...

فهل هذا واضح؟

أما الوحدة الوطنية لشعبنا الكادح - بكل مكوّناته - فهي الإطار الوحيد الممكن لكلّ نضال وطني، قومي، تقدمي. وهي الأساس لاستقلال الأردن وسيادته وقدرته على مجابهة الغزو الصهيوني، وإعلاء صروح التنمية الوطنية والثقافة الديمقراطية على أرضه.

ويبقى أن ما يجمع الأردنيين والفلسطينيين هو مشروع الوحدة القومية.. لا الوحدة الوطنية. وهو ما يعني وحدة الأردن المستقل الحر مع فلسطين المستقلة الحرّة في إطار النضال ضد الاستعمار والصهيونية، وليس "وحدة" الأردنيين والفلسطينيين.. في الأردن... وفي سياق الخضوع للاستعمار والصهيونية! فهذه "الوحدة" لها اسم واحد.. هوالوطن البديل!

- الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية، أولاً.

- العودة غير المشروطة للاجئين والنازحين إلى أرض فلسطين، أولاً.

هذا هو المدخل الصحيح لوحدة الشعبين الأردني والفلسطيني.. وسواه مداخل تقود إلى كوارث جديدة!

العودة أولاً..

والوحدة ثانياً..

والعودة ليست قراراً إسرائيلياً، نعرف أنه مستحيل طالما أننا لا نستطيع أن نفرضه.

العودة قرار نتخذه نحن . . بالاعتراف الصريح، المؤسسي والقانوني، بالهوية السياسية لفلسطينيي الأردن، باعتبارهم لاجئين ونازحين ومقيمين . . لا "أردنيين من أصل فلسطيني!"

العودة قرار نتخذه نحن . . بوقف التدفّق السكاني من الضفة الغربية وغزة ومخيمات لبنان وسورية . . باتجاه الأردن!

العودة قرار نتخذه نحن . . بتحفيز مواطني الضفة الغربية المقيمين في الأردن، اقتصادياً وسياسياً، على العودة إلى مدنهم وقراهم!

والعودة قرار نتخذه نحن . . بطرح قضية اللاجئين والنازحين، باعتبارها قضية الأردن الأولى، التي، بدون حلها، سنظلّ في مصيدة "السلام مقابل التوطين"!

العودة موقف وممارسة وثقافة . . وليست شعاراً!

العودة مشروع وطني للنضال . . وليست أحلاماً رومانسية.

العودة حالة وعي وإصرار ونضال . . . وليست شماعة للانتهازيين.

العودة . . . قرارنا نحن!

العودة أولاً . .

والوحدة . . ثانياً.

الميثاق، ٢٣ نيسان ١٩٩٧

دفاعاً عن «الترهل الإداري» !

لأننا استعذبنا جلد الذات، وفقدنا القدرة على الإيمان بالأردن . . وبأنفسنا؛ فقد صرنا نقبل كل ما يُقال في حقّ الأردن، وشعبه، ورموزه، ومؤسساته، وقطاعه العام، وجهازه الإداري والعسكري والأمني؛ وكأن كل ما يُقال هو من الحقائق المنزّلة!

وقد كان الناقد، فيما مضى، يعاقَب أشد العقاب على النقد الصحيح . .

فلماذا صار مستطاباً ومطلوباً كلُّ نقد، صحيحاً أو غير صحيح، حقيقياً أو زائفاً؟!

هذا هو سؤالنا الأول الرئيس؛ وهذا هو سؤال الأسئلة .

فأنت "إذا رأيتَ حرباً يتقدّم جبانها، ويتراجع شجاعها؛ فانظر في الأمر، تجد فيه خيانة!" .

وفي السنتين الأخيرتين، شنت قوى خارجية ومحلية، وماتزال، هجوماً عنيفاً على الإدارة الأردنية، بصفتها "غير عصرية"، و"فاسدة"، و"مترهلة"، و"معرقلة للاستثمار" . . إلخ، بحيث صار "الإصلاح الإداري" مهمة ملحة، يستعجلها البورجوازيون المحليون، ويعتبرها صندوق النقد الدولي، أساساً للإصلاح الاقتصادي . . ويتعامل معها الرأي العام . . وكأنها قضية القضايا! وكأن مشكلات الأردن، وأزماته المزمنة، سببها "الترهل الإداري" !

ونحن، بطبيعة الحال، لا نبرّيء الإدارة الأردنية من عيوبها العديدة؛ وقد كنّا، دائماً، من ناقديها، عندما كان نقدها مكلفاً؛

ولكننا الآن لا نستطيع إلاّ أن نقف، ونفكّر، ونتبيّن ما وراء هذه الهجمة العدائية المتفاقمة ضد الإدارة الأردنية، وكأنها مصدر كل شر!

الإدارة الأردنية غير عصريّة!؟

نعم، ولكنها ليست أقلّ عصريةً من المجتمع الأردني والاقتصاد الأردني والدولة الأردنية! أعني أن مجتمعنا واقتصادنا ودولتنا لم تتطور بعد إلى الحدّ الذي يصبح فيه تطوير الإدارة، ضرورة اقتصادية ـ اجتماعية يهون معها الثمن الاقتصادي والاجتماعي الفادح المطلوب تسديده للإصلاح الإداري!

والإدارة الأردنية فيها فساد!؟

طبعاً! ولكنها غير فاسدة كلياً بحيث يصبح تحطيمها ضرورة وطنية! وإذا كانت المفاضلة بين فساد وفساد ممكنة؛ فإن فساد الإدارة ليس مكلفاً ولا شاملاً، مثل فساد الحكومات والسياسيين ورجال البزنس!؟ إنه فساد بالمليم.. وليس بالملايين!

والإدارة الأردنية مزدحمة نسبياً، وأداؤها بطيء نسبياً؛ ولكنها ليست مترهلة، بل ربما كان ـ في ترهّلها المزعوم ـ منافع!

والإدارة الأردنية.. لا تعرقل الاستثمارات حتماً.. لأنه يوجد كذب كثير، ونصب واحتيال تحت يافطة "الاستثمار".. ولكن هل يوجد استثمار أصلاً؟

وهل المتاجرة بالأراضي والعقارات ـ وهي متاجرة سياسية بالأساس ـ هو استثمار!؟ وهل "توسيع" السوق الأردني بالمزيد من الوكالات التجارية، وبالمزيد من السلع الأجنبية، وبالمزيد من الاحتياجات الوهمية، وبالمزيد من الدكاكين، وبالمزيد من المطاعم الأميركية، وبالمزيد من مصانع التعبئة، وبالمزيد من مكاتب السمسرة والعمولات، وشركات المتاجرة بالشهادات الجامعية... وسوى ذلك من أنشطة الكمبرادور.. هو استثمار.. وهل هو الاستثمار الذي يحتاجه بلدنا وشعبنا؟!

ولماذا يجب أن نلوم الإدارة الأردنية، ونجلدها، لأن المستثمرين الأجانب لا

يستثمرون في الأردن؟! فهؤلاء يحجمون عن ذلك، ليس لأن معاملاتهم تتأخر قليلاً أو كثيراً في أروقة الإدارة. . . بل لأن الأردن ليس منطقة استقرار على المستوى السياسي، ولأنه ذو سوق صغير على المستوى الاقتصادي، ولأن الحكومات الأردنية لم تكتشف بعد الممكنات الاستثمارية في الأردن، لأنها مشغولة، دائماً، بالبحث عن الممكنات المالية، من قروض ومنح ومساعدات، في الخارج!

ولماذا ينبغي أن نخضَعَ لهؤلاء البورجوازيين الكمبرادوريين المحليين ضيّقي الأفق والصدر، الذين "ينرفزون" ويشتمون البلد وأهله، لأن معاملاتهم (الفالصو) تتأخر ساعة أو ساعتين؛ أو لأن الموظف الأردني "المتخلف" يُظهر شيئاً من الكبرياء، ولا يتعامل مع هؤلاء "السادة" بـ"الكفاءة" العبوديّة المطلوبة!؟

يكفي أن تتأخر معاملة أحد الكمبرادوريين قليلاً، حتى يشتم الأردن كثيراً، ويهدّد بالمغادرة، ونقل "استثماراته" إلى بلد آخر، وهو كذّاب طبعاً؛ لأنه لو استطاع أن يخرّب بلداً آخر، ويجني أرباحاً أكثر مما يجنيه في الأردن، لغادر فوراً!

ويكفي أن يوقف شرطي سير، "شبحاً" يركبها ولد بورجوازي صفيق، حتى يعلو الصراخ الحاقد على الأردن، أرضاً وشعباً وتاريخاً وحاضراً ومستقبلاً!

. . ويكفي أن يرفض موظف تمرير معاملة غير قانونية، حتى يصبح الأردن بلداً "متخلفاً" . . وإدارته "معرقلة للاستثمار"!

وكنتُ في غرفتي في السجن، حين دخل علينا معتقَل أنيق يشتم الأردن، وأهل الأردن، و"اليوم الذي جاء فيه إلى الأردن"، ويهدد بنقل استثماراته من هذا البلد المقرف. . فلماذا؟! لأنه "استثمر" في الحصول على ترخيص غير قانوني لمكتب تكسي غير موجود، ليبيع هذا الترخيص بالقطعة! فلما انكشف الأمر، وجرى اعتقاله، زعل السيد، وصبّ جام غضبه على الأردن. . وعلى الإدارة الأردنية!

وعندما نقول إن الإدارة الأردنية. . مترهلة؛ فهذا يعني شيئين:

الأول: إن هذه الإدارة عاجزة عن إنجاز العمل اليومي. وهذا ـ بالرغم من كل الملاحظات ـ غير صحيح.

والثاني: إن هذه الإدارة لا تستطيع أن تنفّذ السياسات الحكومية، بكفاءة وسرعة وديناميكية! وأعتقد أن هذا صحيح.. وإيجابي! ولو كانت الإدارة الأردنية تستجيب بديناميكية للسياسات الحكومية، لأصبح التدهور الأردني.. ديناميكياً أيضاً!

فماذا لو كانت الإدارة الأردنية غير "مترهلة" في الاستجابة لحملة العداء المفتعلة التي شنتها حكومة الكباريتي ضد العراق الشقيق؟!

أما كنّا قد وصلنا إلى حافّة الحرب مع بغداد؟ وخسرنا كل إمكانية لإصلاح وتطوير العلاقات الأردنية ـ العراقية التي إليها، بالذات، يستند الاقتصاد الأردني؟!

وماذا لو كانت الإدارة الأردنية ديناميكية وكفؤة في الاستجابة للسياسات الحكومية الملحّة على أردنة المزيد من مواطني الضفة الغربية وغزة؟

أما كنا وصلنا إلى تفريغ الضفة وغزة في أقلّ من سنة!

وماذا لو كانت الإدارة الأردنية، فعّالة أكثر في خدمة الكمبرادور، ومتطلباته، ونزقه؟!

أما كنّا وصلنا إلى تدمير البلد نهائياً، في أقل من سنة!!

ماذا لو كانت الإدارة الأردنية عصريّة بما فيه الكفاية في الاستجابة للسياسات الحكومية في التطبيع مع "إسرائيل"؟

أما كنا قد أصبحنا جزءاً من "إسرائيل" الكبرى، قبل أن يجف حبر "وادي عربة"؟!

وماذا.. وماذا.. وماذا؟!

الحمد للّه أن الإدارة الأردنية مترهّلة بما يكفي للحدّ من "ديناميكيّة" السياسات الحكوميّة المتلهّفة على التوطين والخصخصة والتطبيع والأسرلة.. والخضوع الشامل غير المسؤول لأوامر صندوق النقد الدولي، ومطالب

البورجوازية الكمبرادورية!

نعم! نستطيع القول إن الإدارة الأردنية ـ على علاّتها ـ أكثر عقلانيّة وحكمة، وأكثر حرصاً على الثوابت الأردنية، وأكثر تعبيراً عن الدولة الأردنية والمصالح الوطنية الأردنية، من الحكومات والسياسات الحكومية!

وهذا هو الأساس في الهجمة المعادية المستمرة التي تتعرض لها الإدارة الأردنية التي مثّلت القوّة الأكثر تأثيراً في معارضة السياسات الحكومية منذ وادي عربة! بمحاولاتها الصامتة، ولكن المثابرة، لعرقلة ما يمكن عرقلته من سياسات التوطين والخصخصة والتطبيع وتدمير علاقات الأردن العربية، خصوصاً بالعراق.

وقد أصبح واضحاً الآن، أنه لم يعد ممكناً تجاهل إجراء تغييرات جذرية في الإدارة الأردنية، بحيث تتحول إلى إدارة «عصرية» يديرها موظفون «عصريون» مرتبطون، نفسياً ومصلحياً واجتماعياً، بالكمبرادور؛ ومتمدينون بما يكفي بحيث يتعاملون بإيجابية مع الخصخصة والتطبيع والتوطين؛ ومتخرجون في الجامعات الأميركية، بحيث يتحدثون الإنجليزية من القلب.. إلى القلب!!!

وأما الإدارة الأردنية القديمة التي يديرها الموظف القديم.. "العشائري".. ذو الشماغ الأحمر.. المعادي لـ "إسرائيل" وللقطاع الخاص.. و"المتزمت".. وغير الديناميكي في الاستجابة لأوامر الكمبرادور وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.. والمتخرج من الجامعات السورية والعراقية والأردنية.. والذي يحب العرب، والقطاع العام. ويحترم الرجال أكثر مما يحترم المال... فمن الأفضل أن تتم إحالته إلى التقاعد! فالأردن القديم، بل الأردن نفسه.. مطلوب إحالته إلى التقاعد!

الميثاق، ٣٠ نيسان ١٩٩٧

لا..

لقد حَمَلنا هذه الأرض على الأكتاف، فما أنَّتْ.. لأنّ حمْلَ الأحباب لطيفٌ.. فهل تظلُّ لنا بقيةٌ من أرضٍ تحملُ أكتافَنا.. أم نقولُ وداعاً لزمانَ الوطن؟

وهل يكون كلُّ هذا الوجد، وكلُّ هذا العَرَق والدّم، من أجل أن يقتنع "المستثمرون" ـ يهود الخارج ويهود الداخل ـ بأننا نصلحُ للاندحار والموت، وبأن أرضنا تصلح للشراء، وأنّ ما بنيناه بالكدّ، يصلح للسرقة العلنيّة، وأن ما حفرناه بالأظافر في مناجم الفوسفات والإسمنت وملاّحات البوتاس، يصلح للتداول في خزائن شيلوخ؟

نحن،

نحن "المغرضون"! المحزونون! لا نسأل المغفرة.. ولا نطلب فرحاً مستحيلاً حين يبكي البشر والحجر والشجر؛ ولكننا، حسب، نسأل (عراراً): لماذا علّمتنا أن الأردنّ أحلى وأغلى من الجنّة؟

ألكي ننتهي إلى النار؟

حسناً إذاً،

البلادُ مفتوحةٌ مُباحَة! فاهتبلوا الفرصةَ أيها السادة!

خذوا كلّ شيء: الأرض وما فيها وما عليها! انفجار الصبا والماء والرمّان في

وادي السير! والغصون والعصافير والذكريات وكُتُب غالب هلسا، ودفاتر الأشعار، وأغاني عبده موسى؛ وخذوا الريحان من شبابيك السلط، بل خذوا الشبابيك.. والسلط.. و«مصرعَ النَفْس الأبيّة!».

حسناً إذاً،

لا تتورّعوا عن شيء! لا تتركوا لنا شيئاً غير الدموع..

فمن حقّنا أن نبكي!

من حقّنا أن نودّع حلمنا الوطني بالنحيب!

من حقنا أن نقبّل قَدَميّ الأرض، قبل أن يستوطنها اليهود!

من حقنا أن نغازلَ عنبَ السلط.. قبل أن يسمّمه اليهود!

من حقنا أن نحبّ هذا الأردنّ الحلو قليلاً.. قبل أن يرتقي دَرَج المقصلة!

من حقنا ـ ونحن نخسرُ بلداً ـ أن نقول:

إننا نخسر بلداً!

وتذكروا:

إنه بَلَدٌ هذا الذي نخسره، لا لعبة شطرنج!

إنه بَلَدٌ هذا الذي يُغْتَصَب ويُنْهَب.. وليس دكانَ خردوات!

إنه بَلَدٌ هذا الذي يفقد سيادته وكبرياءه وأرضه وماءه ومؤسساته... وليس فندقاً مشبوهاً على الطريق السياحي!

انه بَلَدٌ.. بَلَدٌ بكامله يرحل الآن..

ومن حقنا أن نبكي بلداً بكامله!

نحن،

نحن "المغرضون"، أبناء الحراثين، نعرف أننا أبناء حرّاثين.. وأن هذه الأرض التي خرجنا من صلبها، واستشهدنا في حبها.. هي "وعدٌ" لغيرنا! ونعرف أننا زائدون عن الحاجة! وأن المزاد مفتوحٌ على مصراعيه! شراءً وبيعاً ونهباً! ونهباً وبيعاً وشراءً! ونعرف أننا خارج اللعبة الجديدة؛ وأن زمن البناء انتهى، وجاء زمان "الخير":

عنزاً شامية، رجاءً،
صرّةَ ملابس مستعملة،
سرديناً،
ـ ولو كان بلا صلاحيّة ـ
بقيّةَ أحمر شفاه للمدام
وصندلَ ـ ولو ممزقاً ـ للصغير!
لسنا ـ معاذ الله ـ شحاذين! بل "شيوخاً" مسجلين على قوائم الجمعيات الخيريّة!
كلاّ!
شكراً! لا نريد العنز الشامية، ولا نظرةَ الحنان، ولا لمسة التعاطف من النساء البورجوازيات اللواتي يعملن "الخير"، لأن أزواجهنّ يعملون الشر!
كلا! لا نريد سرديناً ولا صندلَ ـ ولو جديداً ـ
فقط، نريد أن نبكي بلداً نخسره!
فقط، نريد.. أن.. نبكي.. بلداً.. نخسره!
والأردن! يليقُ به البكاء!
أليس هذا موئل الشمس؟!
أليس هذا موئل الأنباط، صنّاع الحضارة والبُناة المقاتلين؟!
أليس هذا موئل الذين أنطقوا بلاد الشام، العربيةَ الفصحى؟!
أليس هذا موئل الغساسنة، كابراً عن كابر!؟
أليس هذا موئل العشائر التي حملت سيوفَها وخيولَها، بني أمية إلى آخر الأرض.. فإنْ ضاقت بهم، "ألحقوا الدنيا ببستان هشام؟!".
أليس هذا الأردن الذي تصدّى ـ بدماء صايل الشهوان ورفاقه ـ للمصفحات الإنجليزية!
أليس هذا هو الأردنّ الذي على مهاده قاتل الفلاحون جيلاً وراء جيل، من أجل أن ينتصر القمح على الصحراء؟

أليس هذا هو الأردنّ الذي أحببناه حلماً بالغد الآتي.. بإرادة النصر والبناء!!

أليس هذا هو الأردنّ الذي في حجم بعض الورد ـ كما تغني فيروز ـ والقادرُ على الإيذاء ـ كما كان يقول أبو مصطفى!؟

ألا يستحقُّ هذا الحبيب، البكاءَ بصوت عال!

وهل هناك قوةٌ يمكنها أن تمنع مفجوعاً من العويل؟!

استدراك

ـ تجري في الأردن ـ الآن ـ عمليّة نهب تاريخيّة، تتيح لـ"المستثمرين" الأجانب والكمبرادور المحلي، الاستيلاء على مجمل الأراضي والعقارات والثروات والمؤسسات الوطنية.

ـ وتجري في الأردن ـ الآن ـ عملية تفكيك بنى الدولة، وتحطيم دورها الاقتصادي ـ الاجتماعي؛ بينما يتم التخلي، نهائياً، عن كل اتجاه تنموي؛ في إطار مشروع شامل لخصخصة الوطن، و"تأميم" المجتمع، وتكميم الأفواه.

ـ وتجري في الأردن ـ الآن ـ عملية تقزيم لكل الهيئات والقيم، في إطار حملة شاملة لتحطيم المعنويات، ومقدرات الصمود الشعبي، والحصانة الوطنية!

ـ وتجري في الأردن ـ الآن ـ عملية تثبيت وتسييس التوطين القائم والقادم! وتحويل الأردن إلى كانتون متصل "وحدوياً" بكانتونات أوسلو!

ـ وتجري في الأردن ـ الآن ـ حملة اختراق صهيونية واسعة النطاق، ومتعددة الأهداف، ومآلها تحويل الأردن ـ واقعياً ـ إلى مستعمرة إسرائيلية!

ـ وتجري في الأردن ـ الآن ـ وبدون وازع من ضمير، مواصلة عملية الاستنزاف العدواني للموارد المائية، والمقدرات البيئية، والتحضير لانتصار الصحراء والتصحر ـ نهائياً ـ على القمح والياسمين!

ـ وتجري في الأردن ـ الآن ـ محاولات محمومة لإقناع الأردنيين بأن وطنهم

ليس أكثر من مصادفة بائسة، وبأنهم ليسوا سادةَ بلدهم، بل بعض من بعض سكّانه، وأن أكثر ما يمكنهم أن يحلموا به آن يصطفوا بالدور لبيع ما بقي لديهم من أرض.. وكرامة!، فيلهثون زمناً، قبل أن يصل بهم الحال، إلى "العنز الشامية!".

***

الأردنّ مستباحٌ؛
والكيانُ الأردني يخرج من الكيان؛
والأردنيون.. كتلةٌ سكانيةٌ زائدةٌ في زمان الخصخصة، ولا مكان لهم في البورصة أو في الأوكازيون!
وأرضنا تُباع، وتُستَنزَف وتُخَرَّب وتذوي!
وذاكرتنا تُمْحَى، وعقولنا تُهان، وقلوبنا تُكْسَر!
وأهلنا ــ الأُباة ــ يبيتون على الطوى والعطش والخوف والإذلال... وليسوا يملكون حتى الحقّ في البكاء!
ونحن...
"إقليميون".. أو "مغرضون"!
فاشهدْ يا قَلَمْ
أننا لم نَنَمْ
أننا لم نقفْ بين (لا) و(نَعَم)!

** في المقال اقتباسات من أمل دنقل. والمقال مكتوبٌ على شرف شيخ أردني جليل، يتوقّف عن التدخين يوم الثلاثاء، لأنه يقتطع من سجائره ـ وهي متعته الوحيدة ـ ثمن نسخته من "الميثاق"!*

الميثاق، ١١ حزيران ١٩٩٧

سنقاوم

شرّفنا الوطني الكبير، الأستاذ حمد الفرحان، بزيارة ودّ وتضامن إلى مكاتب صحيفة "الميثاق". وكانت جلسة ممتعة، غنيّة، بأفكارها ولطائفها، انتقلت بالزميلات والزملاء، إلى أجواء العمل الوطني والتنموي في الخمسينيات؛ إذ تذاكر أبومناف والخال مريود التل، حكايات وزارة "الاقتصاد الوطني"، التي كانت، بين عامَي ١٩٥٢ و١٩٥٧، معقلاً من معاقل الحركة الوطنية وحركة التنمية والنهضة في بلدنا؛ يقودها وكيل الوزارة ـ بل الوزير الفعلي ـ الأستاذ حمد الفرحان؛ وإلى جانبه فريق من الكادرات المؤهلة التي تمثل الطيف الفكري السياسي الأردني من الشباب ـ آنذاك! : سعد التل، وزياد عنّاب، ومريود التل، ويعقوب عويس، ومحمد النوباني، وعيسى مدانات، وميشيل مدانات، ومحمد عايش ملحم، وحسني حداد، وعلي الخصاونة، وعبدالوهاب المجالي.

وهؤلاء "الشباب" كانوا يشكّلون معاً، وبقيادة الأستاذ حمد الفرحان، حزباً للتنمية الوطنية، وبناء القاعدة الإنتاجية للأردن الحديث. وقد أظهرت "الوثائق البريطانية" عن تلك الفترة، مدى العداء الذي كانت تكنه السفارة البريطانية في عمان لوزارة الاقتصاد الوطني الأردنية، ولمشاريعها التنموية الجريئة؛ مثلما

حدثنا أبومناف وأبوطارق، عن حالة العداء السافرة، آنذاك، بين وزارة الاقتصاد الوطني، و«النقطة الرابعة»، طليعة الاستعمار الأميركي في الأردن!

اشتغلت وزارة الاقتصاد الوطني بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٧، أيّ في ذلك الزمان الخاص الاستثنائي الذي لمع، في تاريخ الأردن المعاصر، على الحدّ الفاصل بين نهاية العهد القديم ـ الانتدابي الذي بدأ، عملياً، بتولّي الملك الشاب سلطاته الدستورية ـ وبين عهد الاستعمار الأميركي (المؤقت بإذن الله) الذي بدأ، عملياً، بالانقلاب على حكومة سليمان النابلسي في ربيع ١٩٥٧.

وكان ذلك الزمان الاستثنائي، زماناً للبشارة والنهضة والتقدم وانطلاق الحركة الوطنية الديمقراطية، وقوى الاستقلال والبناء؛ وهي قوى وجدتْ لنفسها موقعاً في الجهاز الحكومي... وبالذات في وزارة "الاقتصاد الوطني" التي غدت، آنذاك، أداة فعالة للتنمية الوطنية.

وضعت وزارة الاقتصاد الوطني، بجهودها الذاتية، الدراسات الأساسية، وأقامت البنى التحتية والأطر المؤسسية، لعدد كبير من المشاريع التنموية التي أسهمت في تخليق "الكتلة الأساسية" للاقتصاد الأردني. ومن هذه المشاريع: ميناء العقبة، ومصفاة البترول، و"البوتاس"، و"الفوسفات"، و"الإسمنت"... بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع المتوسطة والصغيرة.

ويروي لنا الأستاذ حمد الفرحان، تفاصيل المعركة التي خاضتها وزارة «الاقتصاد الوطني» مع مراكز النفوذ الكمبرادورية (وكلاء شركات المحروقات الأجنبية)، ومع الانتداب وحلفائه، من أجل تأسيس مصفاة بترول.. أردنية... فندرك أن كل لبنة في بنائنا الاقتصادي الوطني، لم "تهبط من السماء"، بل صنعتها إرادة تحدٍّ وسواعد عمل في خضم معركة!

ويروي أبومناف ويروي.. وتأخذه الحماسة، فتنطلق الروح الشابّة، من بين يديه، لتهزأ بالسنين! وبالاستعمار الأميركي الذي يوجع القلوب الحرّة؛ وبالاستعمار "الإسرائيلي" الذي هو الجلطة الدماغيّة بعينها!

... وكانت ذكريات وزارة "الاقتصاد الوطني"، حافزاً للتأمل فيما وصلنا إليه، بعد أربعين عاماً من الانقلاب الأميركي. فبالرغم من اللحظات الوطنية

المضيئة التي صنعتها حكومات وصفي التلّ في مجال البناء الوطني؛ ولحظات الاستقلال النسبي الناجمة عن التطور العميق للعلاقات الأردنية ـ العراقية، فقد انتهت الدولة إلى وضع لا تملك فيه مشروعاً تنموياً، ولا عزماً نهضوياً، ولا استراتيجية للبناء الوطني، ولا ثوابت ومبادىء للسياسة الخارجية، بل تتلخص كل دعاواها في نداء استغاثة واستجداء لتمويل حزمة صغيرة من إجراءات "الأمان الاجتماعي" على أساس المعالجة الجانبية الموضعيّة للفقر؛ وتضطر إلى تسويق هذا "المشروع" بتخصيص معظمه لتوطين المخيمات!

أين كنّا؟

وأين صرنا!؟

وأين هي العلاقات الفارقة في مسيرة بدأناها بوزارة تشكل حزباً لـ "الاقتصاد الوطني"، واختتمناها بوزارة تشكّل حزباً أميركياً ضد الاقتصاد الوطني، وضد الأردنّ، واستقلاله ومصالحه الحيويّة... وأعني "وزارة التخطيط" التي، تمثل، الآن، نقيضاً تاريخياً، في المعنى والتفاصيل، لكلّ ما آمن به، وسعى إليه البناةُ الأوائل، وتجسّد بالعرق والدموع!

كنّا، في الخمسينيات، نبني.. ضدّ إرادة الكمبرادور والسفارة البريطانية.. والنقطة الرابعة!

والآن، وقد "انتصرت" قوى الكمبرادور، و"انتصرت" السفارة البريطانية.. والنقطة الرابعة الأميركية.. والسفارة "الإسرائيلية".. صار مطلوباً إلغاء كلّ ما بنيناه بخصخصة شاملة هدّامة تلغي، من حيث المبدأ، دور الدولة الاقتصادي، مقدمةً لإلغاء «الدولة» نفسها، فالدولة التي ليس عندها مشروع نهضة، وليس عندها مشروع تنمية، وليس عندها استراتيجية للتقدم، وليس عندها ثوابت... حتى إزاء القدس التي زرعتها في قلوبنا دماء آبائنا وأجدادنا من بواسل الجيش العربي الأردني... ليست ضرورية.. ويمكن "استبدالها"!

الأردن ليس مصادفة!

والشعب الأردني.. ليس قطيعاً..

وللدولة الأردنية . . رسالة نسجها الوطنيون الأردنيون، بالدمّ، رايةً لأول حكومة وطنية في شرق الأردن، قامت في العام ١٩٢٠ ، بالإضافة إلى تنظيم الشؤون المحلية في "الشمال" ، من أجل :

- رابطة وطنية للعش الصغير (الأردن) .
- المحافظة على استقلال ما تبقى من الدولة العربية السورية بعد ميسلون .
- وحدة سورية والعرب . . في مجابهة الاستعمار والصهيونية !

هذه رسالة الأردنّ، رسالة البناء والنضال والوحدة !

وسيحمل الوطنيون الأردنيون، هذه الرسالة دائماً !

وإذا كان الغزاة الاستعماريون والصهاينة، قد «انتصروا»، وفرضوا على الأردن، الكبير في رسالته، أن يكون بلا رسالة، نهباً لعصابات الكمبرادور، وساحةً خلفيةً لـ "إسرائيل" . . . فنحن لا نملك أن نُهْزَم . . وليس لنا خيار آخر سوى المقاومة !

وسنقاوم !

الميثاق، ٢٥ حزيران ١٩٩٧

الاستشراق حول الأردن!

شربنا نخب طارق التل . . فطارق هو القوة المحركة وراء هذين اليومين الباريسيين من النقاش العلمي الخصب حول "السياسة والدولة في الأردن بين عامَي ١٩٤٦ و١٩٩٦".

لقد اجتهد التل، وزميله ريكاردو بيكو، من معهد الدراسات والأبحاث عن الشرق الأدنى المعاصر (هيئة فرنسية) في ترتيب برنامج منتج لندوة علمية دولية، يشارك فيها أبرز الباحثين في الشؤون الأردنية وفي الدوائر الأكاديمية في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد شرفني المعهد بدعوتي إلى المساهمة في مناقشات الندوة، وإلى تقديم وجهة نظري حول العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، وذلك بصفتي مشتغلاً في القضية العربية الأردنية، وصحفياً. ولقد أتاحت لي هذه المشاركة المستقلة عن الموقف الرسمي وعن القيود الأكاديمية، لفت انتباه المشاركين إلى حقائق أردنية مطموسة، مما أزعج، في آن معاً، أوساط السفارة الأردنية والأوساط المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك، فقد كنتُ سعيداً بنجاحي في جذب انتباه العديد من المستشرقين إلى الاهتمام برؤى الحركة الوطنية الأردنية.

ولكن الفضل ينبغي أن يُنْسَب لأهله، فالذي وضع الإطار العام الذي تحركت

فيه الندوة هو صديقي العزيز طارق التل، الوطني الأردني الغيور والأكاديمي الطابع، الذي عمل، بدأب، على توجيه الباحثين نحو الاهتمام بـ "العامل الأردني الداخلي". وهو إنجاز مهم على المستوى الأكاديمي، كما على المستوى السياسي.

إن المنظور المستقرّ للاستشراق حول الأردن، يتجاهل، تقليدياً، العامل الداخلي الأردني، ويحدّد نفسه بالنظر إلى الأردن من وجهة نظر العلاقات الدولية؛ القضية الفلسطينية، و«إسرائيل»، ومصالحها والعلاقات معها. أمّا الأردن نفسه؛ كيانه ومجتمعه وقواه السياسية وصراعاته الداخلية، وحقوق شعبه ومصالحه، فذلك كلّه مغيَّب بالكامل. فكأن الأردن إطارٌ مُفْرَغ ساكن محدد بالسياسة الخارجية. فهو موضوع للقوى الخارجية، وليس ذاتاً.

ولذا، فقد يكون الأردن منطقة نفوذ "إسرائيلية" أو "عامل استقراء للمنطقة" أو "مكاناً ملائماً آمناً لتوطين اللاجئين والنازحين" أو "لإقامة الدولة الفلسطينية" . . . ولكنه ليس مجالاً للبحث بصفته مجتمعاً له تاريخه ومصالحه وثقافته ومشروعه الوطني. وهذا ينسحب، بالطبع، على كل موضوعات البحث؛ فلا ينظر الاستشراق "مثلاً" إلى تماسك النظام السياسي الأردني في الخمسينيات والستينيات، من وجهة نظر عوامل القوة الداخلية، بل من وجهة نظر الدعم الخارجي. وهكذا!

والجديد الذي ميّز ندوة باريس هو أن اتجاه البحث والحوار فيها، قد تركز، لأول مرة، على العوامل الداخلية، باعتبارها الأساس، أو باعتبارها مؤثراً لا يمكن تجاهله. وقد طرحت الندوة على المشاركين فيها، ابتداءً، أسئلة أساسية، منها:

- ما هي طبيعة التحالف (الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي) الذي دعم النظام السياسي الأردني، خصوصاً عند نقاط التحول التاريخية؟

- وفي هذا الإطار، ما هي طبيعة التوازنات بين القوى الداخلية والقوى الخارجية، المؤدية إلى استمرار النظام السياسي وتحديد سياساته الخارجية.

- وما هي طبيعة الصراعات الاجتماعية والسياسية في الأردن، وما هو

مآلها.

ـ الوجود والدور الفلسطيني والهوية الفلسطينية في الأردن؛ وما فائدة تحليل العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، في بعدها الداخلي، من أجل فهم وتحليل التوتر الاجتماعي ـ السياسي في الأردن.

وفي هذا الإطار العام، انعقدت الندوة:

ـ الباحث لورانس التل، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، قدم ورقة بعنوان: "من عبدالله إلى الحسين: تماسك القوة الهاشمية في الأردن، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٧".

ـ الباحث فواز جرجس، البروفسور في الدراسات الدولية والشرق أوسطية في كلية سارا لورنس ـ نيويورك، قدم ورقة بعنوان: "في ظل ناصر: الأردن في الحرب العربية الباردة، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٧".

ـ الباحث بول ليلور، المحاضر في الدراسات العربية المعاصرة في جامعة آيدنبرغ، قدم ورقة بعنوان: "أيلول الأسود/ أيلول الأبيض: وجهات نظر متصارعة حول علاقة الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤ ـ ١٩٧١".

وقد حاولت هذه الأوراق، والمناقشات التي دارت حولها، بالإضافة إلى رصد وتحليل العوامل الخارجية المؤثرة داخلياً، وعناصر الأداء السياسي للقصر، تسليط الضوء على التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي الداخلي، ودوره في تشكيل مجمل الصيغة الأردنية، وموقعها في العملية التاريخية.

في الجلسة الثانية، قدم السيد بول كنجستون، البروفسور المساعد في دائرة العلوم السياسية في جامعة تورنتو، ورقة ممتازة بعنوان: "بريطانيا وسياسة تحديث الأردن، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨" ركزت على الدور التنموي الوطني الذي لعبه، في تحديث الأردن، فريق وزارة الاقتصاد الوطني، الذي ترأسه الأستاذ حمد الفرحان، وضم فريقاً مميزاً من الكادرات. وكان هذا الدور، تعبيراً عن تطور ونموّ قوى اجتماعية أردنية حديثة تسعى إلى التصنيع والتحديث بالاستناد إلى رؤية تنموية وطنية استقلالية، وجدت لنفسها مكاناً في جهاز الحكم، بالرغم من المعارضة البريطانية، والرجعية.

أما الباحث بريان ديفيس، من دائرة العلوم السياسية في جامعة كولومبيا ـ نيويورك، فقد قدم ورقة حول "معضلة الإصلاح الاقتصادي" في الأردن، انطلقت من وجهة نظر صندوق النقد الدولي باعتبارها إطاراً معيارياً. ويؤكّد الباحث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومات الأردنية بالعلاقة مع صندوق النقد الدولي، لم يحقق أهدافه، بل حقق فشلاً تاماً، وأن الزيادة في النمو في فترة تطبيق البرنامج (منذ ١٩٨٨ وحتى الآن) ناجمة عن عوامل خارجية بالأساس.

ولا يناقش بريان ديفيس، للأسف، إذا ما كان «برنامج الإصلاح الاقتصادي»، بحدّ ذاته، صحيحاً أم لا؛ بل يركز على عدم قدرة الحكومات الأردنية على تطبيقه بكفاءة! وقد نبّهتُ الباحث إلى الطبيعة الطبقية والسياسية للمقاومة السلبية التي تبديها البيروقراطية الأردنيّة لبرنامج التصحيح الاقتصادي، والخصخصة.

في اليوم التالي، وفي الجلسة الصباحية، قدم الباحث رعد التادري، محرر شؤون الشرق الأوسط في "Oxford Analytica"، ورقة بعنوان: "السياسة الأردنية نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤". رصدت الأحداث التاريخية للفترة، رصداً اقتصر على التحليل. في حين قدمت الباحثة لوري براند، الأستاذ المساعد في العلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا الجنوبية، ورقة بعنوان: "في البحث عن (أمن الميزانية): إعادة نظر في سياسة الأردن الخارجية".

في هذه الورقة، سعت لوري براند إلى توضيح مفهوم "أمن الميزانية"، أي تصميم الميزانية لمقتضيات الأمن، في "دولة ريعية"، توظّف مجمل سياساتها الخارجية للبحث عن مصادر تمويل ميزانية تؤمّن إضعاف المعارضة الداخلية، وتأمين استمرار النظام السياسي.

الباحث مالك المفتي، الأستاذ المساعد في دائرة العلوم السياسية في جامعة (Tufts) قدم ورقة بعنوان: «سياسة الأردن الخارجيّة: مصالح الدولة وطموحات القصر» حلل فيها التعارضات الناشئة بين الرؤى والمصالح

والطموحات التي حددت، وتحدّد السياسات الأردنية التي لم تعبّر، دائماً، حسبما يرى الباحث، عن انسجام بين مصالح الدولة وطموحات القصر.

الجلسة الأخيرة في ندوة باريس ـ الجلسة الأكثر حرارة ـ تركّزت حول العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية، وشارك فيها الأستاذ عدنان أبوعودة، والسيدة لميس أندوني، وأنا.

وقد لاحظ الأستاذ أبوعودة، أن صدامات ١٩٧٠ قد أدت إلى انهيار الصيغة (الناجحة برأيه) للعلاقة الأردنية ـ الفلسطينية التي تأسست، بناءً على وحدة الضفتين؛ وناقش تفاصيل هذا الانهيار، مؤكّداً أن الحلّ الأكثر واقعية لأزمة العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية، يتمثل في إعادة تأسيس صيغة ما قبل ١٩٦٧، سواء أكان ذلك في إطار علاقة فدرالية أو كونفدرالية بين الضفتين أو في الضفة الشرقية فقط. واعتبر الأستاذ أبوعودة، أن إعادة تأسيس هذه الصيغة، تتطلّب أمرين: (١) عودة القصر عن موقعه الحالي باعتباره "أولاً بين متساوين" إلى موقعه الذي كان قبل ١٩٧٠، باعتباره مؤسسة جامعة فوق الصراع، فَلا يكون "أردنياً" ولا "فلسطينياً". (٢) إصلاح الدستور الأردني ديمقراطياً، وصولاً إلى ملكية دستورية على الطريقة الأوروبية.

ومن جهتي ركزت على المعطيات التالية:

ـ إن تاريخ نشأة وتبلور الكيان الأردني الحديث يعود إلى القرن التاسع عشر؛ وهو، بالتالي، سابق، في تكوينه الأساسي وخصوصيته القطرية، على نشوء الدولة وعلى نشوء الشبكة المعقدة للعلاقات الأردنية الفلسطينية.

ـ إن كل مناقشة للوضع الأردني تتجاهل تاريخية التكوين الأردني وأصالته ووجوده السياسي وحقوقه ومصالحه الوطنية وهويته الخاصة، تتماهى، حتماً، مع المشروع الصهيوني الذي قام على أساس التجاهل الكامل لتاريخيّة التكوين الفلسطيني، من أجل إقامة الكيان الصهيوني (فلسطين: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض). وإن هذا الادعاء الإيديولوجي الصهيوني كان الأساس وراء الحرب العدوانية، والمجازر، والتشريد القسري العنصري، ومجمل الممارسات الصهيونية التي راح ضحيتها الشعب العربي الفلسطيني. وإنني أخشى أن تجاهل

تاريخية التكوين الأردني الذي يصبّ، بالرغم من تعدُّد ألوانه، في القول إن "الأردن أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" سيؤدي إلى جعل الشعب الأردني، ضحية ثانية بالمنطق الصهيوني نفسه.

ـ إن تجاهل وجهة النظر الأردنية، ووَصْم تعبيرات الهوية، والدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية، بـ "الإقليمية" و "الرجعية" وسواهما، هو اعتداء صارخ على شعب أعزل يسعى للاحتفاظ بوجوده وهويته وسيادته ومصالحه الأساسية، في مواجهة قوى دولية وإقليمية ومحلية جبّارة. وإن غياب وجهة النظر الأردنية، عن ميدان البحث الأكاديمي حول الأردن، هو تعبير عن مدى نفوذ هذه القوى ذات المصلحة في تجاهل، وبالتالي إلغاء الوجود التاريخي لشعب كامل.

ـ وفي قراءتي للواقع السياسي الراهن في الأردن، قلت إن هناك أربع قوى تتصارع هي: الطبقات الشعبية الأردنية، والنظام السياسي وبورجوازيته، والعصبية الفلسطينية، و "إسرائيل"؟ وإن هذا الصراع يتقاطع مع أربع عمليات كبرى هي: التوطين والخصخصة والتطبيع وصراع المقرطة/ الاستبداد.

وقد بيّنتُ شبكة العلاقات بين تلك القوى وهذه العمليات وأبعادها الطبقية والسياسية على المستويين المحلي والإقليمي، في تحليل يعرفه قرائي الأردنيون.

ولحسن الحظ، فإن مساهمتي لقيت صدى طيباً لدى معظم المشاركين في الندوة، ولقد شعرت بالفخر لأنني ساهمت في كسب أصدقاء مرموقين في الأوساط الأكاديمية، للحركة الوطنية الأردنية وللشعب الأردني.

لذا، كنت سعيداً، بالفعل، وأنا أشرب نخب طارق التل، في حفل الختام الذي أقامه المضيفون في معهد العالم العربي بباريس، على شرف المشاركين في الندوة/ الحدث.

فهلاّ شربنا نخب هذا الشاب اللامع في عمان!؟

الميثاق، ٩ تموز ١٩٩٧

... سدّ "شارون"!؟

حين أذاعت الحكومة الإسرائيلية، قرارها ـ الذي اتخذته بناءً على توصية وزير البنى التحتية فيها، أرئيل شارون ـ إقامة سدّ على نهر اليرموك في منطقة الحمّة السورية المحتلة، بديلاً عن السدّ الذي كان مزمعاً إقامته، بموجب معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، عند النقطة ١٢١ بين حدود الأردن و "حدود إسرائيل"، ارتبكت الحكومة الأردنية، فنفى "مصدر مطلع" فيها، في صحيفة (الرأي) يوم ٢٣ آب ١٩٩٧ "أن يكون الأردن قد ناقش مع إسرائيل أية موضوعات تتعلق بالمصالح المائية العربية، وخصوصاً مصالح سورية أو فلسطين أو أي طرف عربي آخر".

وأضاف "المصدر المطلع"، في "التصريح نفسه": "إن السدّ التحويلي على نهر اليرموك هو سدّ أردني تخطيطاً وتمويلاً"، متجاهلاً أن هذا السدّ هو، في الحقيقة، سدّ أردني ـ إسرائيلي مشترك، نصت على إقامته المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في المادة الثانية من "ملحقها المائي"، وأن الحكومة الإسرائيلية قررت نقله إلى الحمّة السورية المحتلة.

ونفى "المصدر المطلع" ما زعمه متحدث باسم أرئيل شارون من أن قرار إقامة السدّ في الموقع الجديد يقوم على اعتبارات فنية، وبتنسيق واتفاق كاملين مع

الأردن!

ويبدو أن الحكومة الأردنية شعرت بأن تصحيح "مصدرها المطلع" غير مقنع، فنقلت بترا، في اليوم التالي ٢٤/ ٨/ ١٩٩٧، تصريحاً للناطق الرسمي يقول فيه: "إن الأردن سيقوم ببناء سدّ تحويلي في منطقة العدسية بين الأراضي الأردنية والأراضي الإسرائيلية، لتحويل نصيبه من مياه نهر اليرموك لقناة الملك عبدالله . . . وتم إعداد خطة البناء والتصاميم ووثائق العطاءات لبنائه بتمويل أردني بحت"، ويعترف، خجولاً، بأن هذا "ما نصت على إقامته معاهدة السلام خدمة للمصالح الأردنية"، إلاّ أنه يصرّ على تجاهل حقيقتين، هما أن السدّ المنصوص عليه في معاهدة السلام ليس "منشأة أردنية بحتة"، بل مشروعاً أردنياً ـ إسرائيلياً، وأن إسرائيل قررت نقل مكانه إلى داخل الأراضي السورية المحتلة!

وقال الناطق الرسمي "رداً على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من أنباء مفادها بأن إسرائيل ستقوم ببناء سدّ على نهر اليرموك عند نقطة الحمّة، وأن ذلك تم بالاتفاق مع الأردن"، كما يلي: "إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، إذ تستغرب ما تناقلته هذه الوسائل، لتسترجع ما تم الاتفاق عليه ثنائياً في معاهدة السلام مع إسرائيل . . . وتؤكد التزامها بتنفيذ بنودها ثنائياً بما لا يمس حقوق أو مصالح أي طرف ثالث . . . وهو ما التزم به طرفا المعاهدة أصلاً".

وهكذا نستنتج من تصريح الناطق الرسمي أن الحكومة الأردنية لم تعرف بالقرار الإسرائيلي الذي يناقض ما تم الاتفاق عليه ثنائياً! ويمثل اعتداءً على مصالح طرف ثالث هو سورية . . . ويهدر أموالاً صرفتها الخزينة على أساس ما جرى الاتفاق عليه في المعاهدة . . . إلاّ بوساطة وسائل الإعلام!! مما يعني أحد أمرين، إما أن أرئيل شارون يعتبر الموافقة الأردنية تحصيل حاصل، مما يجعله يتخذ قراراً يخرق المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، ويلقي إلى سلة القمامة بـ"خطة البناء والتصاميم ووثائق العطاءات"، التي لا نعرف كم كلّفت، ويسبب للأردن مشكلة حقيقية مع سورية، بدون أن يستشير الحكومة الأردنية أو يُعلمها بالأمر بالوسائل الدبلوماسية . . . وإما أن ما يقوله الناطق الرسمي تعوزه

الحقيقة.

ولكن إعلان إسرائيل، رسمياً، عن "عزمها إجراء تغيير في مشروع بناء سدّ على نهر اليرموك ونقله إلى منطقة تطالب سورية باستردادها"، وعن عزم أرئيل شارون "إيفاد بعثة إلى عمّان لبحث مشروع السد الإسرائيلي ـ الأردني المشترك" دفع، هذه المرة، بـ"مصدر حكومي رفيع" إلى أن يصرح لصحيفة (الرأي) في ٢٥ آب ١٩٩٧، بأن الحكومة الأردنية "لا تعرف شيئاً عن بعثة شارون!!"، مما يؤكد انطباعنا بأن الوزير الإسرائيلي يتعامل مع عمّان باعتبارها ـ كما أعلن مراراً ـ "جزءاً من أرض إسرائيل"!!

وقد جدد "المصدر الحكومي الرفيع" أن الحكومة الأردنية لم تتفق مع إسرائيل على بناء السدّ على نهر اليرموك!! ولا مواقف مُتَّفَقٌ عليها مع إسرائيل بهذا الشأن!! وهو يقصد، طبعاً، نقل مكان السد وليس السد نفسه، "مؤكداً" (!) أن «سدّ العدسية هو مشروع أردني تمويلاً وتصميماً وتنفيذاً»!

وتعقيباً على تصريح "المصدر الحكومي الرفيع"، ولإعلان الحقيقة بصورة موارية، أوردت صحيفة (الرأي) ما كانت صحيفة (هآرتس) قد ذكرته من "أن مسؤولين أردنيين أوضحوا أن الأردن قد يتراجع عن المشروع (مشروع بناء السدّ على اليرموك) إذا أصرّ أرئيل شارون على قراره، وأنه سيطالب بإعادة المبالغ التي أنفقها الأردن على الدراسات التي أجريت على الموقع الأول".

وتعقب (الرأي) بما لا نعرف أنه منسوب لـ(هآرتس)، أم لها، أم لـ(المصدر الحكومي الرفيع) بالقول إنه "يقتضي المشروع الأصلي الذي وافق عليه رئيس الوزراء العمالي السابق إسحق رابين، بناء هذا السدّ في موقع داخل الأراضي الإسرائيلية، وذلك حسب ما ورد في معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية".

عودة إلى الملحق المائي

ويعجب القارىء حقاً لكل هذه المحاولات غير المقنعة من اللّف والدوران وخلط الأوراق، مع أن الأمر واضح كلياً.

فقد نصت المادة (٢) من الملحق المائي للمعاهدة الأردنية الإسرائيلية على ما

يلي:

"١ ـ يتعاون الأردن وإسرائيل لبناء سد تحويلي/ تخزيني على نهر اليرموك يقع مباشرة إلى الغرب من تحويلة العدسية/ النقطة ١٢١، والهدف هو تحسين كفاءة تحويل المياه من مخصصات المملكة الأردنية الهاشمية إلى قناة الملك عبدالله. (وربما إلى تحويل مخصصات إسرائيل من مياه النهر). ويمكن الاتفاق بين الطرفين على أية أهداف أخرى.

٢ ـ يتعاون الأردن وإسرائيل لبناء نظام لتخزين المياه على نهر الأردن على حدودهما المشتركة وذلك بين نقطة التقاء نهر اليرموك به ونقطة التقاء وادي اليابس/ طيرات تسفي به، وذلك لتنفيذ ما ورد في الفقرة (٢ ـ ب) من المادة (١) أعلاه. ويمكن لنظام التخزين أن يخزّن فيضانات أكبر، ويجوز لإسرائيل أن تستخدم ما سقفه ٣م.م.م./ السنة من الطاقة التخزينية.

٣ ـ ويمكن مناقشة خزانات أخرى والاتفاق عليها بين الطرفين".

وبناءً عليه، قامت الحكومة الأردنية بإجراء دراسات وتنفيذ تصاميم وإعداد وثائق عطاءات، وحولتها بالكامل تحضيراً للشروع بالتنفيذ.

. . . وانطلاقاً من السياسات الليكودية الشارونية الهادفة إلى خلق "حقائق مادية" على الأرض السورية المحتلة، لعرقلة الانسحاب منها مستقبلاً، وفي إطار التصعيد العدواني الإسرائيلي متعددّ الوجوه ضد سورية، قررت الحكومة الإسرائيلية، بناءً على توصية أرئيل شارون، وزير البنى التحتية فيها، نقل موقع السد الإسرائيلي ـ الأردني المشترك إلى الحمّة السورية المحتلة بدلاً من الموقع المتفق عليه في المعاهدة "الأردنية ـ الإسرائيلية" إلى الغرب من تحويلة العدسية، النقطة ١٢١ بين حدود الأردن و"حدود إسرائيل".

من جهتها لم توافق الحكومة الأردنية على مشروع شارون من حيث أنه يثير مشكلة مع سورية، ومن حيث أنه يلغي الجهود والأموال التي أنفقتها الحكومة الأردنية على المشروع الأصلي لسد اليرموك.

لكن الحكومة الإسرائيلية تواصل الضغط على الحكومة الأردنية لإرغامها على القبول بمشروع شارون.

لماذا لا تتخذ موقفاً صريحاً وعلنياً؟

وقد كان الأجدر بالحكومة الأردنية، حرصاً على سيادة الأردن ومصالحه وكرامته، أن تعلن مسبقاً، وبصورة واضحة وصريحة أن مشروع شارون يمثل خرقاً فاضحاً للمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وأنها، بناءً على ذلك، تجمّد المعاهدة أو الملحق المائي أو المشروع المعني على الأقل. ولكن، يبدو أن الحكومة الأردنية التي تستسهل تأزيم العلاقات بالمعارضة الوطنية وبالعواصم الشقيقة، أصبحت في وضع لا تستطيع فيه تأزيم علاقاتها بإسرائيل، حتى لو كان ذلك على حساب الأردن ومصالحه وسيادته وكرامته.

ولا نعرف إذا ما كانت الحكومة الأردنية، التي تصرّ "مصادرها" على أن مشروع السدّ على نهر اليرموك هو "سدّ أردني تخطيطاً وتصميماً وتمويلاً"! ستستمر في تنفيذ هذا المشروع، ولكننا نلاحظ ما يلي:

١ ـ إن هذا المشروع هو مشروع أردني ـ إسرائيلي، ويقع في منطقة "إسرائيلية"، فهل يمكن للحكومة الأردنية الاستمرار في تنفيذه، بدون موافقة إسرائيلية؟!

٢ ـ وبالرغم من ذلك، أي إذا ما تمت هذه الموافقة الإسرائيلية، فيجدر الانتباه إلى أن إقامة سدّ شارون في الحمّة السورية المحتلة يلغي الكثير من خصائص سدّ العدسية الأردني ـ الإسرائيلي المشترك (سدّ المعاهدة) من حيث أنه:

(أ) يلغي خاصية سدّ المعاهدة، كسدّ تخزيني، حيث يحجب سدّ شارون المياه القابلة للتخزين خلفه.

(ب) وهو ما يفرض إعادة تصميم (سدّ المعاهدة) من حيث حجمه ووظيفته، بحيث يصبح أصغر حجماً وذا وظيفة تنظيمية فقط.

ويمثل مشروع سدّ شارون، اعتداءً على السيادة السورية، لأنه يقوم على أراض سورية، وإقامته، بصفته مشروعاً منبثقاً من معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية تتطلب موافقة الحكومة الأردنية. وعليه، فإما أن الحكومة الأردنية

قد وافقت على إقامته، وهو ما يمثل تورطاً أردنياً في اتفاقات مع إسرائيل تضر بطرف ثالث، أو أن المشروع سيقام بغض النظر عن موافقة الحكومة الأردنية، مما يعني أن إسرائيل تتعامل مع الموافقة الأردنية باعتبارها تحصيل حاصل، غير آخذة بالاعتبار السيادة الأردنية.

ومشروع سدّ شارون يؤكد، مرة أخرى، ما يلي:

١ ـ عدم التزام إسرائيل بتعهداتها الدولية.

٢ ـ عدم جدية المشاريع المشتركة مع إسرائيل، لأنها تقوم ـ بدون مراعاة "المصالح المشتركة"! ـ بمشاريعها الخاصة، حتى لو كانت تنسف غايات المشاريع المشتركة من الأساس.

٣ ـ عدم واقعية الصلح المنفرد مع إسرائيل، على سائر المستويات، لأن قضايا المنطقة متشابكة بحيث يصعب التفاوض ثنائياً بدون الإضرار بمصالح الأشقاء العرب.

٤ ـ إن سياسة التهاون الرسمية الأردنية إزاء إسرائيل، واعتبارها "الدولة الأكثر رعاية" تقود إلى تسهيل قيام إسرائيل بإجراءات ومشاريع عدوانية ضد الأردن والدول العربية، وخرق السيادة الأردنية، والتعامل مع "الموافقة الأردنية" على كل شيء باعتبارها تحصيل حاصل.

وتالياً، فإن مشروع سدّ شارون، يضع الحكومة الأردنية أمام ضرورة اتخاذ قرار سيادي يعيد طرح جميع قضايا المياه مرة أخرى، طالما أن إسرائيل بالرغم من جميع التنازلات المجحفة التي قدمها المفاوض الأردني في ملحق المياه بالمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، لا تلتزم بهذا الملحق، وتنسف ما هو متفق عليه، وتسبب للأردن بموافقته أو بدونها، مشكلات جديدة معقدة مع الأشقاء العرب.

لقد غدا مطلوباً من الحكومة الأردنية موقفاً صريحاً معلناً من سدّ شارون، ليس حفاظاً على مصالح الأشقاء السوريين، فحسب، وإنما، بالأساس، حفاظاً على مصالح الأردن وسيادته.

***

وأخيراً

هذه أسئلة واقعية مطروحة على الحكومة الأردنية:

١ ـ ما هو مصير الأموال التي تم إنفاقها على إنجاز الدراسات والتصاميم والمخططات لمشروع سدّ العدسية، المنصوص عليه في المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية؟!

٢ ـ إذا ما أصرت إسرائيل على إقامة السدّ في الحمّة السورية المحتلة، وأصرت الحكومة الأردنية تجنباً للإضرار بالسيادة السورية، عدم المشاركة بهذا المشروع، فما هي الأضرار الناشئة على مصالح الأردن المائية؟!

٣ ـ هل يمكن بالفعل، مناقشة المشاكل المائية مع إسرائيل ثنائياً، دون الإضرار بمصالح الفرقاء الآخرين؟ وألا يمثل إقرار الأردن لإسرائيل بحقوق مائية في نهر اليرموك، أصلاً، اعتداءً على المصالح السورية من حيث أن سورية خلافاً للأردن، لا تعترف بالحصة البالغة ٢٥ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك حسبما نصت عليه المعاهدة الأردنية ـ السورية؟!

الميثاق، ٢٧ آب ١٩٩٧

الديمقراطية .. المستحيلة!

في عقدي السبعينيات والثمانينيات، استقر النظام السياسي الأردني بصفته نظاماً شمولياً مطلقاً. وقد تمكن من تحقيق ذلك، بوساطة مليارات من المساعدات العربية والقروض الأجنبية التي مكنته (١) من توسيع النخبة الحاكمة ومساعدتها في التحول إلى كمبرادور، وبالتالي تأمين تلاحمها السياسي، (٢) ومن إتاحة فرصة استثنائية أمام البورجوازية الفلسطينية، الكبيرة والصغيرة، للتجذر والتوسع، (٣) ومن إتاحة فرص التعليم العالي والعمل لمعظم أبناء الريف الأردني.

وبذلك حقق النظام السياسي الأردني إجماعاً داخلياً شبه شامل، أدى إلى عزل المعارضة وتهميشها وحصرها في الأوساط الطلابية؛ فالطلاب، لأنهم خارج الحياة الاقتصادية، لم يجر استيعابهم بالكامل، وأما الفئات الاجتماعية الأخرى، فقد عاشت مرحلة انتعاش جعلها تنأى بنفسها عن المعارضة.

هذا الإجماع، المستند إلى آليات إقتصادية، هو الذي جعل مصادرة الحياة السياسية المدنية ممكنة، وليس قوة أو كفاءة الأجهزة الأمنية، بل إن قوة وكفاءة هذه الأجهزة نبعت، بالذات، من ذلك الإجماع.

وعلى مشارف عقد التسعينيات، انفجرت أزمة النظام السياسي الأردني من

نقطة قوته/ ضعفه. فقد نضبت المساعدات العربية، ووصلت المديونية الخارجية الخط الأحمر، بل تجاوزته، وصار لابد من "برنامج تصحيح اقتصادي" هو، كما يفرضه صندوق النقد الدولي، انكماشي بطبيعته، ويقوم على انسحاب الدولة من الاقتصاد، ومن الإنفاق الاجتماعي ـ السياسي، ومن "الاستثمار" في إطار برنامج شامل لـ "الخصخصة".

ومعروف أن الحل المقترح، صندوقياً، لأزمة الأنظمة الشمولية الغارقة في المديونية والتعثر الاقتصادي، هو "الديمقراطية"، التي تتيح، عبر الآليات الانتخابية والحريات المصاحبة، استيعاب وتنظيم اضطرابات مرحلة الانتقال من مجتمع القطاع العام إلى مجتمع القطاع الخاص. وقد أخذ النظام السياسي الأردني بهذا الحل، وكان من محاسن الصدف، بالنسبة له، أن الأوهام البرلمانية كانت مترسخة في عقول الجماهير الأردنية، بسبب النشاط الدعائي الديمقراطي الدؤوب للقوى السياسية الممنوعة، التي كانت ترنو، في الحقيقة، إلى هدف رئيس هو وقف مطاردتها أمنياً، والاعتراف بوجودها، والسماح لها بممارسة سياسية علنية وآمنة. ولعل أفضل تغطية أيديولوجية لهذا الهدف هي الدعوة إلى الديمقراطية البرلمانية.

وكان انهيار الأنظمة الشمولية الاشتراكية، و"انتصار" الدعاوى الليبرالية الغربية، إطاراً ملائماً لقيام إجماع داخلي على "الديمقراطية البرلمانية" التي يحتاج اليها النظام السياسي وتحتاج إليها المعارضة، و"ترغب" فيها الجماهير.

وقد تعزز هذا الإجماع الداخلي إبان حرب الخليج الثانية، فقد "اختفت" كل التناقضات فجأة، وسار "الجميع" في مركب واحد هو تأييد بغداد. ولم يعد المرء يستطيع التمييز بين لغة الخطاب الرسمي ولغة الخطاب المعارض. إنها، تلك المرحلة المشبعة بالأوهام "القومية" و"الديمقراطية" التي سرعان ما انهارت تحت مطارق الأزمة العامة:

أولاً: بدأت عملية أوسلو. وكانت، وقتذاك، تمثل اعترافاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها شريكاً رئيساً لإسرائيل، لا في إعادة ترتيب الأوضاع في الضفة الغربية وغزة، بل على مستوى المنطقة. وكان من عقابيل أوسلو، أردنياً،

انفجار أزمة العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية في بعدها الأخطر، أي بعدها الداخلي.

لقد طرحت أوسلو، بقوة، قضية الوجود الفلسطيني في الأردن بصفتها قضية اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية محلية، نازعة عنها طابعها القومي ومهابتها الوطنية.

ثانياً: أدت هزيمة العراق إلى إضعاف النظام السياسي الأردني والمعارضة الأردنية معاً، فقد فقَدَ كلاهما الحليف الأقوى!

ثالثاً: بدأت مفاعيل عملية "التصحيح الاقتصادي" بإيذاء أوساط واسعة من أبناء الريف الأردني، حيث تقلصت فرص التعليم والعمل، وانهارت القوة الشرائية لدخول الموظفين الذين، بالإضافة إلى تحولهم إلى "فقراء" بالتعريف، أصبحو مهددين بالبطالة، وذلك في أجواء تراجع كل أشكال "الدعم" التي كانت تمكّن الريف الأردني من إعادة إنتاج حياته.

رابعاً: توقيع معاهدة وادي عربة (١٩٩٤)، وقد تم تسويق هذه المعاهدة، في البداية، باعتبارها شراً لابد منه، وأن الأردن، على المستوى القطري، كسب "حدوداً ثابتة"، بالإضافة إلى أنه استرد حقوقه في الأرض والمياه. وبدت معارضة المعاهدة، بالتالي، وكأنها معارضة قومية تضع مصالح الأمة فوق مصالح الأردن.

وقد تبين لاحقاً أن المعاهدة لا تخدم مصالح الأردن، وأن المفاوض الأردني قد فرط بحقوق الأردن المائية، وبالسيادة على أراض أردنية "لم تكن محتلة"، بالإضافة إلى المشاكل الجوهرية الأخرى في المعاهدة، وأهمها توطين اللاجئين والنازحين في الأردن توطيناً نهائياً، والتنازل عن القدس وعن مجمل "الثوابت" الأردنية.

وفيما بعد ظهرت المعاهدة باعتبارها مجرد أساس قانوني لعلاقة أردنية ـ إسرائيلية حميمة على كل صعيد، وللتعاون الثنائي، والمشاريع الثنائية، والتنسيق الثنائي، بحيث أصبحت "إسرائيل" الشريك الأول للأردن، والدولة الأولى بالرعاية من قبل الحكومات الأردنية، في حين تم تدمير العلاقات

الأردنية ـ العراقية، وإقفال ملف العلاقات العربية، وتحولت العلاقات الأردنية ـ السورية إلى ما يشبه علاقات الحرب الباردة.

وقد أسهمت هذه التطورات في شق النخبة الحاكمة التي انتقلت أوساط واسعة منها إلى المعارضة، كما أدت إلى تعميق التناقض الأردني ـ الفلسطيني حول مسألة التوطين، وإلى تعميق التناقضات الطبقية التي تتخذ شتى الأشكال، وإلى إطلاق كل أشكال التفتيت الداخلي من عقالها، في حين فقد النظام السياسي قواعده الداخلية، اجتماعياً واقتصادياً، وهو يحاول، بدون جدوى، بلورة قواعد جديدة.

لم يعد هناك إجماع . . . فلم تعد هناك إمكانية لـ "الديمقراطية"!.

وهكذا كانت المعالجة الأمنية للأحداث منذ آب ١٩٩٦، والقوانين الاستثنائية، والعودة إلى الاعتقالات والاجراءات الأمنية، والتعديلات على قانون المطبوعات، والهجمة على المعارضة. ولكن، في إطار "ديمقراطي" و"قانوني"، فالنظام السياسي الأردني لايستطيع، حقاً، العودة الكاملة إلى الحكم الشمولي العرفي. وهو يحتاج، حقاً، لأسباب داخلية وخارجية، إلى شرعية انتخابية، وإلى استمرار آليات "ديمقراطية" مع رغبته في جعلها أكثر ما يمكن من العرفية في إطار "ديمقراطي" بعد أن كان يعمل منذ ١٩٨٩ على أكثر ما يمكن من "ديمقراطية" في إطار الضوابط العرفية.

لايستطيع النظام السياسي أن يكون ديكتاتورياً ولا ديمقراطياً. . إلا بالإجماع الداخلي.

والإجماع لم يعد قائماً! والبديل هو الأزمة السياسية العامة المتجددة التي لانعرف، بالضبط، عقابيلها.

الميثاق، ٣ أيلول ١٩٩٧

شام واحدة .. وخندقان

"من الشوام السبعة إلى الشامات الأربع". تحت هذا العنوان الغامض، كتب الأستاذ أحمد سلامة، مقالاً سجالياً ضد مركزية دمشق في بلاد الشام، في صحيفة الدستور الأردنية (٥/ ٤/ ١٩٩٨).

"والشوام السبعة": رهط من الدماشقة عبّروا عن ضيقهم بكثرة ما ضمته حكومة الملك فيصل الأول بدمشق عام ١٩١٩، من عراقيين وحجازيين وفلسطينيين ولبنانيين، على حساب «الشوام». ويريد أحمد سلامة أن يقول إن هذه العصبية المحلية الضيقة هي التي حددت، وتحدد، استراتيجية دمشق نحو "الشامات" الأربع: سورية، لبنان، فلسطين والأردن. فدمشق، إذن، ليست مركزاً، بل هي شام من بين الشامات المستقلة التي لكل منها عصبية ومصالح، وليس لإحداها فضل على الأخرى، فيصبح الأمر كالتالي: إذا كانت دمشق تتفهم اضطرار الأردن إلى التوقيع على معاهدة وادي عربة، فالأردن، بدوره، "يتفهم" اضطرار سورية إلى عدم التوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل.

ويجادل سلامة، دمشق، على طريقة الإعلام العربي في الخمسينيات: فدمشق قاتلت إسرائيل عام ١٩٦٧، وخسرت؛ وقاتلتها عام ١٩٧٣، ولم تكسب. وهي ضربت الفلسطينيين (اقرأ: العرفاتيين) في لبنان، وشاركت في

"حفر الباطن" . . . فليس لها، إذن، أن تعطينا دروساً. وأنا أحسد الزميل سلامة على يقينه وثقته، ولكنه يقين كلاميّ حسب، يواصل تقليداً أردنياً في المماهاة بين ممارسة الكلام وممارسة السياسة، فيصل إلى ثقة لا تدعمها الوقائع. فالوقائع تقول إن الأردنيين، مثل الفلسطينيين واللبنانيين، انتهوا إلى موقع هامشي في بلاد الشام، حيث توجد قوتان إقليميتان فقط: الكيان السوري الذي يعبّر قومياً، عن الشام كلها؛ والكيان الصهيوني الغازي الذي يعبّر عن إرادة الاستعمار ضد الشام كلها. وليس لنا، نحن اللاعبون الثانويون، سوى أن نكون في أحد الخندقين. لقد اخترنا، وراء ياسر عرفات، الالتحاق بالخندق الإسرائيلي، فازددنا تهميشاً. واختار اللبنانيون، الخندق السوري، فحوّلوا ضعفهم إلى قوة، واستطاعوا أن يهزموا الاحتلال الإسرائيلي هزيمة قاسية لا تفرض على المحتلين، الانسحاب، حسب، من أرض لبنان، ولكن التخلي عن أطماعهم في لبنان أيضاً. وهكذا، فإن لبنان الذي تخلّى عن بعض سيادته لسورية، خرج، ويخرج، من الصراع، حرّاً سيداً، غير مضطر لمقايضة السلام بالأرض، وغير مضطر لمعاهدة سلام تفرض عليه التعاون مع المحتلين في المياه والبنى التحتية والصناعة والأمن والمناهج المدرسية . . !

(١)

لم يتعرض قطر عربي لما تعرض له القطر الشامي، من عوامل التفكيك الداخلية إلى العدوان الخارجي، الإمبريالي والإقليمي. ففي جنوب الشام، زرع المستعمرون الكيان الصهيوني. ومن شماله، سلبوا «الإسكندرون» وضموه إلى الكيان التركي الحاقد على سورية والعرب. ويعيش القطر الشامي بين المطرقة الإسرائيلية والسندان التركي، وهما حليفان ضد عدو مشترك: سورية. وتشق القطر الشامي، عصبيات محلية، أخطرها العصبية الفلسطينية، وعصبيات طائفية، أخطرها العصبية المارونية، عداك عن شتى أنواع العصبيات والطائفيات والمذهبيات. ومع ذلك، فالشام واحدة: من شواطىء البحر الأبيض المتوسط، إلى الصحراء؛ ومن جبال زاغروس، إلى خليج العقبة. وفي الشام، خندقان لا غير: خندق الأمة في دمشق؛ وخندق أعداء الأمة في تل

أبيب.

(٢)

وكان الأمير (فالملك عبد الله)، يريدها شاماً واحدة. وكان له من أجل ذلك مشروع، رفضه السوريون واللبنانيون، حرصاً على النظام الجمهوري، وخوفاً من وقوع دمشق وبيروت تحت الهيمنة البريطانية، بعدما كانتا قد تخلصتا من الانتداب الفرنسي... بالإضافة إلى معارضة البورجوازية السورية التي شكّلت تياراً قوياً، كان امتداداً لـ "الشوام السبعة"، قطرياً، حتى أنه حطّم الوحدة الاقتصادية ـ النقدية مع لبنان.

كذلك، لاقى مشروع الملك عبد الله، اعتراضاً من العصبية الفلسطينية؛ إلا أن الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨، أتاحت للجيش العربي "الأردني" أن ينتزع الضفة الغربية والقدس، بالدماء، من براثن الصهاينة، وأن يحقق مشروع دولة جنوب الشام في إطار الدولة الأردنية.

وكانت الأغلبية، ورجال العصبية الفلسطينية، ومخابرات فاروق؛ فكان الرصاص الذي أودى بحياة الملك ومشروعه في لحظة درامية، هي لحظة الصلاة المتمناة في الأقصى الشريف.

وفي ضربة حظ مؤقتة، تسلم الملك طلال ـ وهو شخصية وطنية ـ ديمقراطية، تذكر بالنبلاء الثوريين في روسيا القرن التاسع عشر ـ السلطات في البلاد، فبدأ عهد إصلاحات سياسية عميقة للنظام. إذ شجّع إقرار دستور ليبرالي، وإنشاء محكمة العدل العليا، وأعطى دفعة للمؤسسية في الحكم، وأقام صلات مع رجالات الحركة الوطنية، وشجع الروح الوطنية المعادية للإنجليزي. وكان كل ذلك أساساً للديمقراطية الأردنية في الخمسينيات التي أدت إلى نشوء عملية اندماج عضوي بين الضفتين، تجسدت في ولادة أحزاب أردنية ـ فلسطينية متدامجة على أسس طبقية وعقائدية، لا على أسس جهوية: الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة القوميين العرب، الأخوان المسلمون، الحزب الوطني الاشتراكي. وكان تدامج هذه الأحزاب، داخلياً، وفي إطار حركة سياسية واحدة، تعبيراً ملموساً عن نجاح دولة جنوب الشام.

وفي أجواء هذا النجاح بالذات، جرت انتخابات خريف ١٩٥٦، وفازت قوى الوحدة والديمقراطية والتقدم بأغلبية المقاعد بها، وتشكلت حكومة سليمان النابلسي، الوطنية ـ الديمقراطية.

كان ذلك عهد الإنجازات:

* وزارة الاقتصاد تحت قيادة حمد الفرحان، خلية تخطيط ومبادهة وإنجاز، تعبيراً عن نمو بورجوازية وطنية تسعى إلى بناء اقتصاد الدولة الجديدة.

* الأحزاب السياسية، خلايا نشاط وحدوي واجتماعي وفكري وثقافي، تجيش الجماهير، وتوحدها، بغض النظر عن أصولها، في حركة ديمقراطية بدأت تحطم الأطر الاجتماعية القديمة، وتنتقل بالدولة الأردنية، إلى إطار جديد، وطني ـ ديمقراطي.

* العلاقات الأردنية ـ العربية، تصفو وتتعزز، ويصبح الأردن شريكاً أساسياً في المنظومة العربية، ويكتسب، بحيوية المجتمع والدولة فيه، احتراماً دولياً.

* حركة الضباط الأحرار في الجيش العربي ـ ولم تكن، أبداً حركة انقلابية ـ تضع ثقل القوات المسلحة وهيبتها وراء المشروع القومي والديمقراطي لبناء الدولة الأردنية الحديثة.

من تحرير الضفة الغربية والقدس، إلى الدستور، إلى نشوء الحركة الوطنية الديمقراطية الواحدة ـ تعبيراً عن وحدة المجتمع والدولة ـ فإلى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، بعد تحرير الجيش العربي من قيادته الإنجليزية.. حصلت الدولة الأردنية على أفضل بداية ممكنة في بلاد الشام: الوحدة والاستقلال والديمقراطية، أي أنها اكتسبت ثلاث شرعيات معاً: الشرعية القومية، الشرعية الوطنية، والشرعية الديمقراطية؛ وقد تمثلت هذه كلها في حكومة سليمان النابلسي التي تشكلت في أواخر ١٩٥٦.

لو بنينا على هذه البداية، لربما كان الأردن الآن جوهرة الشام، ولكن...

(٣)

كان لنا انقلاب نيسان ١٩٥٧ بالمرصاد:

ـ ألغى الديمقراطية، وبدّد الحركة الوطنية في السجون والمنافي، فأصبح حكم الضفة الغربية متعذراً إلا بالقوة. وكان مناخ القمع ملائماً لإعادة تجديد العصبية الفلسطينية التي عبرت عن نفسها أولاً، في نشوء منظمة "فتح"، ثم فرضت نفسها على جميع المنظمات الفلسطينية. وكان سير الأحداث يقود إلى انقلاب هذه العصبية على الدولة الأردنية، عندما اختل ميزان القوى، عام ١٩٧٠.

ـ وألغى الاستقلال، حينما استضاف الهيمنة الأميركية ـ الهمجية، من حيث أنها أدت إلى تحطيم جهاز الدولة الأردنية، وإدخال الفساد إلى صفوف النخبة الحاكمة، وتراجع الثقة التي هي أساس التنمية.

وهكذا، وصلنا إلى عشية حزيران ١٩٦٧، بانشقاق داخلي، وحكم استبدادي، وجهاز دولة تفسّخ بالفساد. وكانت الكارثة...

(٤)

اتخذنا قراراً ارتجالياً بدخول الحرب عام ١٩٦٧؛ ونحن نعلم أننا سنخسر الحرب، ولم نكن مضطرين إلى المشاركة فيها، بل إن الرسائل الأميركية و"الإسرائيلية" كانت واضحة وصريحة ومباشرة، تطلب تحييد الجبهة الأردنية. ولكننا أعطينا الإسرائيليين، فرصة ذهبية لاحتلال سهل وسريع للقدس والضفة الغربية. وكان ذلك يعني تسديد ضربة موجعة لكيان الدولة الأردنية التي خسرت نصفها الفلسطيني، وتبددت، بالتالي، شرعيتها القومية، بينما ظل الفلسطينيون ـ بدون أرضهم ـ جزءاً من المعادلة الأردنية. وهذا المعادلة ـ بدون الأرض ـ تعني انهيار الدولة الأردنية، وتحوّلها إلى مجرد وطن بديل!!

(٥)

وفي أيلول ١٩٧٠؛ حصدنا نتائج انقلاب ١٩٥٧، وتدمير الديمقراطية الأردنية والحركة الوطنية. وحصدنا نتائج مشاركتنا الخاطئة والارتجالية في حرب حزيران ١٩٦٧. تجلّى ذلك في التناقض المسلح الذي اندلع بين العصبية

الفلسطينية والدولة الأردنية . ، والذي انتهى إلى كارثة أخرى: فقد انفصل مواطنو الضفة الغربية والقدس، سياسياً ونفسياً، عن الدولة الأردنية التي خرجت من المعركة نصف دولة، لا يمحضها نصف سكانها، الولاء!!

وأدت عزلة الأردن عن العرب، وضعف الدولة الداخلي، وبدء المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية، إلى شلل تام في الإرادة السياسية، دفعنا إلى خطأ جديد، وكارثة جديدة، أدّيا إلى تهميش الدور الأردني كلياً.

(٦)

عندما اشتعلت حرب تشرين ١٩٧٣، كان واضحاً أن موازين القوى، بالنسبة للعرب، هي أفضل بكثير من موازين القوى عام ١٩٦٧. وسواء أكانت هذه الحرب، حرب تحرير أم حرب تحريك، فقد كان واضحاً أن لها ما بعدها. وكان علينا أن نشارك في هذه الحرب على الجبهة الأردنية. لقد ترددنا، وسمحنا للوقت الثمين في الأسبوع الأول من الحرب، الذي شهد انتصارات عربية مؤثرة، أن يتبدد، ثم شاركنا رمزياً على الجبهة السورية.

كان إحجامنا عن المشاركة في حرب ١٩٧٣، خطأً تاريخياً، معناه أننا تخلينا عن الضفة الغربية والقدس، وأننا فقدنا شرعية دورنا الفلسطيني نهائياً، وأصبحنا متطفلين على العملية السلمية!!

لقد خسرنا ـ بعدم مشاركتنا في حرب ١٩٧٣ ـ الضفة الغربية والقدس، سياسياً، بعد أن كنا قد خسرناهما عسكرياً في مشاركتنا الخاطئة في حرب ١٩٦٧ . . . وانتهينا إلى مؤتمر القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤، الذي كرّس ياسر عرفات ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين، بما في ذلك نصف شعبنا!!

(٧)

كان علينا، وقد خسرنا ما خسرناه جراء أخطائنا المتكررة، أن نبدأ عام ١٩٧٤، بداية صحيحة؛ فنقوم بفك الارتباط، دستورياً، مع الضفة الغربية،

وفك الاشتباك مع الفلسطينيين فيما يتصل بالجنسية والدور السياسي والكيان، فنعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة، ونؤكد ارتباطنا مع دمشق والعرب، ونبدأ في الداخل مرحلة جديدة من رفع الأحكام العرفية، وإجراء الإصلاحات الدستورية والديمقراطية، وإعادة تأسيس الدولة على الشرعية الأردنية ـ العربية.

وللأسف الشديد، لم نفعل شيئاً من ذلك، بل "غرقنا" في أموال المساعدات العربية، وفيما بعد أموال القروض الخارجية، وشددنا الأحكام العرفية داخلياً لنتيح للنخبة ممارسة الفساد الإداري والمالي على أوسع نطاق ممكن؛ وتابعنا الاشتباك مع الفلسطينيين، لنؤكد أن لنا "دوراً" . . . يجلب لنا المزيد من المساعدات!!

(٨)

وانكشف كل شيء عام ١٩٨٨:

اضطررنا إلى الاعتراف بأن الفلسطينيين لا يريدوننا، فانتهينا إلى فك ارتباط جزئي، وإشكالي، مع الضفة الغربية، ما يزال معلقاً حتى الآن.

واضطررنا إلى . . . صندوق النقد الدولي.

وصار ما كان بداية صحيحة عام ١٩٧٤، من إلغاء الأحكام العرفية والعودة إلى الشرعية الدستورية، ضرورة أملتها المتغيرات، لا نهجاً معبراً عن "النخبة"، المتجهة إلى إعادة تأسيس "دولتها" كما كان الحال غداة قمة الرباط.

(٩)

بعد الموجة الديمقراطية الأولى، في العام ١٩٨٩ وجدنا أنفسنا، وجهاً لوجه، أمام العملية السلمية المنطلقة من لهيب حرب الخليج الثانية؛ لقد خسرنا إمكانات الحليف العراقي؛ وصار علينا أن نعيد ترتيب أوراقنا: سورياً أو إسرائيلياً.

في البداية، حاولنا أن نستقوي على ياسر عرفات، بالعامل الدولي وبالعامل الإسرائيلي؛ فإذا كانت المشاركة الفلسطينية، مستحيلة بدون "المظلة" الأردنية،

فلتكن هذه المظلة أساساً لإعادة بناء دورنا الفلسطيني المفقود. ولكن ياسر عرفات، لعبها، وحده، في أوسلو . . . ووجدنا أنفسنا، وقد خسرنا آخر سهم في جعبتنا؛ "المظلة".

وعندها كان يمكننا أن نختار تكتيكاً مزدوجاً، فنوقع "الأجندة" لكي نضمن "مقعدنا" في "العملية السلمية"، ثم نذهب إلى دمشق، لكي نضمن مقعدنا في كونفدرالية بلاد الشام، وفي النظام العربي.

لو فعلنا ذلك، لأوجدنا الإطار الخارجي الملائم، لإعادة تأسيس الدولة الأردنية في الداخل، على أساس الشرعية الأردنية ـ العربية. . والديمقراطية، بما يمكننا من مواجهة استحقاقات صندوق النقد الدولي من موقع القوة النابعة من الإجماع الداخلي. وفيما بعد، كان يمكننا أن نلعب دوراً إقليمياً مؤثراً، هو دور «الجسر» بين بغداد ودمشق.

ولكننا يا للأسف، انتقلنا إلى سلسلة من الكوارث!

ـ وقعنا، باستعجال، وبدون تبصّر وروية، معاهدة «مسلوقة» مع الإسرائيليين، قدمنا فيها تنازلات غير ضرورية، وضمّنها الجانب الإسرائيلي، بموافقتنا، إشكالات وغوامض، أفاد وسيفيد منها الإسرائيليون لاحقاً. والأخطر أننا قبلنا بأن يكون التعاون مع إسرائيل، بما في ذلك التعاون الأمني، جزءاً من المعاهدة. وهو الأمر الذي حشرنا في الزاوية الإسرائيلية، وأخرجنا، موضوعياً، من النظام العربي.

ـ ثم انزلقنا أكثر فأكثر في موجة من التعاون الثنائي مع إسرائيل، وفتحنا لها كل الأبواب، وبدأنا نربط كل أشكال الحياة والتطور في بلدنا بالتعاون مع الإسرائيليين.

ـ ثم افتعلنا خصاماً مع بغداد، واشتغلنا، بحماس وبدون مبرر، على تخريب العلاقات الأردنية ـ العراقية، بل أردنا أن نعوّض عن عدم مشاركتنا في "حفر الباطن"، بالذهاب إليه، وحدنا . . . بالرغم من إرادة كل العرب، وكل الأردنيين..

ـ وانزلقنا أكثر، فلم يعد أمامنا سوى ترجّي أي دور في إطار التحالف التركي

ـ الإسرائيلي، دون جدوى . . . فنحن، في الحقيقة، نشكل عبئاً على هذا التحالف . . . وليس عندنا ما نقدمه له، لا سياسياً ولا عسكرياً.

ـ . . . وحتى إسرائيل لا تريد سلاماً معنا. فهي لا تعترف، أصلاً، بالكيان الأردني، وتعتبره، مع فلسطين، منطقة نفوذ خاصة بها. وهي إذا كانت تتلهف على "السلام" والتعاون مع العرب، فإن ذلك لا يشمل مَنْ تعتبرهم "رعاياها"، أي الفلسطينيين والأردنيين. ولذلك، يتركز الإهتمام الإسرائيلي في المفاوضات مع غزة وعمان، على شيء واحد هو: التعاون الأمني لمكافحة "الإرهاب"!

ـ وهكذا، إذا ما وضعنا "البروتوكولات" جانباً، فسنجد أننا تابعنا ياسر عرفات إلى مستوى مشاركته في "دوره"! مع فارق أساسي، وهو أن سلطة الحكم الذاتي تتمتع بقدر من الإجماع الداخلي والتماسك أكثر بكثير مما هو قائم في الأردن.

ـ نعم ليس لنا عند إسرائيل، أكثر مما لديها لعرفات: الدور الأمني!

(١٠)

. . . ماذا فعلنا بأنفسنا؟!

ـ لقد دمرنا، بأنفسنا، علاقاتنا الاستراتيجية مع العراق، وناصبنا سورية العداء . . . وهذا يعني عزلتنا عن السعودية ومصر والعرب. وإذا كان بعض العرب يجاملنا، استحياءً، فإن المنظومة العربية لن تتعامل معنا خارج موافقة سورية، ورضاها. ولا نستطيع، للأسف، أن نخرج من عزلتنا عربياً، بعلاقات خاصة مع هذا البلد العربي أو ذاك، بعد أن أعطينا، لكل العرب، درساً في الوفاء والإخلاص، في أنموذج علاقتنا الخاصة مع بغداد.

ـ وعلى المستوى الدولي، فإن الأوروبيين والروس والقوى الدولية الأخرى، لا تأخذنا جدياً، كما تأخذ سورية مثلاً، لأننا، في نظر القوى الدولية، "محسوبين" على الأميركيين، بل قل في جيبة الأميركيين.

ـ وأميركا . . . في المحصلة الأخيرة، وفي حساب موازين القوى المحلية في منطقتنا بالذات، تعني: إسرائيل! فنحن، ويا للأسف، ندور في الفلك الإسرائيلي . . . وكأنه لا مخرج!!

ـ وداخلياً (وهو الأهم) قمنا بتدمير "الإجماع الداخلي" عن بكرة أبيه!!

* فإذا كانت أغلبية شعبنا قد تعبت ويئست، وتريد "السلام" بمعنى تجنب الحرب مع إسرائيل . . . فإن هذه الأغلبية لا تريد "السلام" بمعنى التعاون مع إسرائيل . . . فما بالك بالتأسرل؟!

* وإذا كانت أغلبية شعبنا لا تريد تغيير النظام السياسي في البلاد . . . فهي تريده نظاماً ديمقراطياً كاملاً.

* وإذا كانت أغلبية شعبنا قد فُجعت بنتائج حرب الخليج الثانية، فإن شعبنا كله مع العراق . . .

* وإذا كانت أغلبية شعبنا مستعدة لتقديم التضحيات من أجل التنمية، فإنها غير مستعدة للتضحية من أجل حفنة من البورجوازيين المحليين والرأسماليين الأجانب.

* وإذا كان الفلسطينيون في الأردن، مواطنين وعلى الرأس والعين . . . فإننا جميعاً، أردنيين وفلسطينيين، نريد أن نفهم "وضعنا"، ونريد ترتيبات دائمة، تسحب فتيل الانفجار، وتعيد تأسيس شرعية الدولة.

السياسات الحكومية الأردنية تعيش عزلة كاملة، محلياً وعربياً، ومع ذلك، فهي تواصل الاندفاع . . . إلى أين؟! الله، وحده، يعلم.

(١١)

سأتوقف، قليلاً، عند قصة "صناديق الادخار"!! وعند الأخطر في هذه القصة؛ وهو اتجاه إدارات هذه الصناديق إلى شكل رئيس لمقاومة مشروع قانون حكومي يهدف إلى السيطرة على استثماراتها وهذا الشكل هو: إلغاء الصناديق، أي حلها وتسييل موجوداتها، ولو كنت صاحب قرار، لتوقفت ملياً

عند هذه الظاهرة . . . فمعناها أن الشعب، ومن شتى المنابت والأصول، فقد، كلياً، ثقته بالحكومات، وبكل ما هو حكومي.

قد نضع الرأس في الرمال، ولكن الحقيقة هي الحقيقة: إن الحكومات الأردنية لا تستطيع أن تحصل، خارج دائرة المنتفعين، على ثقة مواطن واحد. ولعل هذا هو الأساس في تعثر الاستثمار الداخلي، فالاستثمار يحتاج إلى . . . الثقة.

(١٢)

في لحظة الانكسار الأردنية هذه؛ وعلى جميع الجبهات، ينبغي لنا أن نراجع الحسابات:

ـ هل نواصل سياسات التأسرل، والخصخصة، والاجتهاد في البحث عن دور إقليمي خارج المنظومة العربية، وهو ما يعني، بالتالي، تقهقر الديمقراطية والصدام الداخلي . . . أم نجمد "وادي عربة" في ثلاجة السلام البارد . . . ونعود إلى التفاهم مع دمشق . . . وبغداد . . . وقبل ذلك؛ مع أنفسنا؟!

وبعد، ، ،

فمنذ ثلاثة أسابيع، صرح وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، لفضائية الجزيرة بقطر، قائلاً: إننا نتفهم إقدام عمان على توقيع معاهدة وادي عربة، خصوصاً بعد إقدام (م. ت. ف) على توقيع اتفاقية أوسلو.

وهذا الكلام يتضمن دعوة ودّ وحوار وتنسيق.

والرد على هذه الدعوة؛ يتطلب ما هو أكثر من مشاغبة صحافيّة!

. . لقد ذهبنا إلى "تل أبيب" في وفد رفيع المستوى، واسع التمثيل، حكومياً ونيابياً وإعلامياً. وأجرينا حوارات مع أعداء الأردن . . . فأي شيء يمنعنا من تشكيل وفد لزيارة دمشق . . . وإجراء حوارات مع أشقاء الأردن . . الأكثر قرباً إليه في الجغرافيا . . والروح؟

الميثاق، ١٤ نيسان ١٩٩٨

بين الكمبرادور وأبناء الحراثين

على شرف ولي العهد، الأمير الحسن، أقام رئيس مجلس الأعيان، زيد الرفاعي، حفل عشاء في منزله، دعا إليه عدداً من السياسيين والنقابيين. وعلمت "الميثاق" أن الأمير هو الذي حدد أسماء المدعوين، وأن حفل العشاء هذا، يأتي في سياق اللقاءات السياسية التي يجريها القصر ـ وافتتحها جلالة الملك بلقائه مع النقابيين ثم مع ممثلي السلطات الثلاث ـ بهدف إعادة ترتيب البيت السياسي الأردني، في مواجهة الاستحقاقات الناجمة عن فشل السياسات الرسمية الأردنية منذ ١٩٩٤، فشلاً ذريعاً وفي سائر الاتجاهات:

١ ـ فسياسة السلام الحار مع "إسرائيل" أدت إلى تفسيخ الجبهة الداخلية، وتهميش الدور الأردني، وعزل الأردن عن البلدان الشقيقة، وانتهت إلى فتح البلاد أمام الاختراق الصهيوني، وإضعاف البنية الوطنية أكثر فأكثر أمام مخططات الوطن البديل.

٢ ـ وسياسة العداء للنظام العراقي، والبحث عن دور في العراق، على أساس دعم "قوى ومخططات التغيير في بغداد"، بناءً على إشارات أميركية غامضة، انتهت إلى خسارتنا السوق العراقية، والدعم السياسي العراقي.

٣ ـ وسياسة اللهاث وراء المساعدات الدولية لحل المعضلة الاقتصادية الوطنية، وإهمال الإمكانات الوطنية وضرورة تطويرها وتفعيلها، انتهت إلى فتات.

٤ ـ وسياسة تجاهل الرأي الآخر، وتكميم الأفواه، والاستخفاف بالمشاعر الشعبية، وقمع الحركات الشعبية باستعمال قوة تعادل (١٠) إلى (١)، انتهت إلى تفسخ غير مسبوق في الحياة الوطنية، وإلى الإساءة إلى سمعة الأردن وإلى حجمه الدولي.

٥ ـ وسياسة الخصخصة اللامسؤولة أدت إلى تحويل العملية برمتها إلى أكبر عملية فساد في تاريخ البلاد، وإلى إطلاق يد مراكز القوى والتجمعات العائلية لترث الثروات الوطنية، وتتحول إلى مافيات.

٦ ـ وأخيراً، وليس آخراً، فإن سياسة "التحالف" بلا شروط مع الولايات المتحدة الأميركية، وضعت الحكم في حالة هامشية بالنسبة للقرار الأميركي، وأطلقت القوى التي تستهدف الأردن من عقالها . . . مثلما وضعت الحكم نفسه في موضع الاستهداف الإعلامي والسياسي.

ولا نعرف إذا كانت كل هذه المعطيات حاضرة في تفكير القصر، ولكن جلالة الملك أشار إلى بعضها في خطابه أمام ممثلي السلطات الثلاث؛ وربما تتضمن المناقشات الخاصة في اللقاءات السياسية بعضها الآخر.

على كل حال، يرتبط اللقاء بين ولي العهد وعدد من الشخصيات السياسية والنقابية في منزل الرفاعي، بهذا التوجه، أكثر مما يرتبط مباشرة بمشاورات تأليف حكومة جديدة. ووفقاً لما صرح به الوزير الأسبق ذوقان الهنداوي الذي حضر هذا اللقاء، فإنه لم يجر التطرق إلى مسألة التشكيل الحكومي.

ولا يعني هذا، بالطبع، أن الحكومة "المجالية" باقية. فهذه الحكومة انتهت سياسياً، وهي تعد أياماً؛ إلاّ أن التفكير في البديل، يتطلب، هذه المرة، مشاورات معمقة لتوفير الحد الأدنى من فرص النجاح أمام الحكومة الجديدة.

ولم تستطع "الميثاق" أن تقف على أسماء المدعوين إلى حفل العشاء في منزل الرفاعي، إلاّ أنها علمت أنه كان من بينهم، القيادي الإسلامي البارز، إسحق الفرحان . . . ومن المنشقين عن الإسلاميين زياد أبو غنيمة، وبسام العموش، بالإضافة إلى رئيس مجلس النقباء، نقيب المهندسين، حسني أبو

غيدا. ونستنتج من ذلك أن القصر مهتم كثيراً، بالحالة الإسلامية وبالحالة النقابية. وهذا يعني أنه يتجه إلى الحوار والمصالحة مع الطبقة الوسطى، أو بلغة العلم، البورجوازية المتوسطة، وهو اتجاه قد يؤدي به إلى الابتعاد، ولو نسبياً، عن البورجوازية الكمبرادورية الحاكمة منذ تولي عبدالكريم الكباريتي، المسؤولية الحكومية الأولى في شباط ١٩٩٦.

مع استبعاد القوى الشعبية عن دائرة التحالف، والسعي إلى إرضائها ببعض الإجراءات أو "الهبات" فإننا نستطيع القول إن القصر أمام خيارين:

الأول: محاولة ترتيب تحالف بين قوى الكمبرادور (من خط الكباريتي و/ أو المجالي) والطبقة الوسطى (من الخط الإسلامي والنقابي) بقيادة البورجوازية التقليدية (من خط الرفاعي).

والثاني: استبعاد القوى الكمبرادورية، وتشكيل حكومة تمثل تحالفاً بين البورجوازية التقليدية (الرفاعي)، أو البيروقراطية التقليدية (مضر بدران) وبين البورجوازية المتوسطة الإسلامية والنقابية، أو بين هذه القوى جميعاً.

وأهمية الخيار الثاني تنبع مما يلي:

١ ـ إن القوى البورجوازية المتوسطة، قد تفتح خطوطاً على بعض أوساط المعارضة الشعبية، وتضمن مهادنتها.

٢ ـ إن حكومة تمثل تحالفاً بورجوازياً تقليدياً ـ بورجوازيا متوسطاً، سوف تفتح آفاقاً جديدة أمام إعادة ترتيب العلاقات الأردنية ـ السورية، والأردنية ـ العراقية.

إلاّ أن القوى الكمبرادورية ليست في حالة دفاعية كما يظن، فهي تريد الانفراد بالحكم، وتطرح مرشحاً لرئاسة الوزراء، هو مدير المخابرات العامة، سميح البطيخي. ومعنى هذا الطرح، أن الكمبرادور يريد استبعاد كل القوى البورجوازية الأخرى، وأنه يرفض، من حيث المبدأ، مشروع التحالف البورجوازي الذي فرضته الأحداث. ونعتقد أن الكمبرادور، بالرغم من قوته، لا يستطيع أن يفرض مرشحه في ظل الأوضاع السياسية الإقليمية والمحلية.

عودة إلى مشروع التحالف البورجوازي، نلاحظ ما يلي:

١ ـ إن القوى البورجوازية التقليدية، بما فيها القوى البيروقراطية (من الرئيس مضر بدران إلى الرئيس أحمد عبيدات) فقدت صلاتها بالقوى الشعبية الأردنية.

٢ ـ إن القوى البورجوازية المتوسطة (الإسلامية والنقابية) بالرغم من أن لها امتدادات بين القوى الشعبية الأردنية، فإن طابعها الرئيس هو طابع فلسطيني. وبالتالي، فإن أفضل صيغة سياسية، قد يصل إليها القصر، وهي إقامة تحالف واسع بين القوى البورجوازية التقليدية، والبيروقراطية والمتوسطة (النقابية والإسلامية)، سوف تستبعد، حكماً، القوى الشعبية الأردنية. وهذا يعني أن القوة السياسية الضاربة في البلاد لن تكون ممثلة في الحكومة القادمة، وهذا يعني أن الصراع الطبقي ـ الوطني سيأخذ مداه. فلم يعد بالإمكان استبعاد القوى الشعبية الأردنية، من الحياة السياسية، عن طريق بعض الهبات والإرضاءات لها بدلاً عن ذلك. فهذه القوى التي انطلقت في هبة نيسان ١٩٨٩، وحركت الحياة السياسية طوال العقد التالي، بما في ذلك اللحظات الحاسمة مثل انتفاضة الخبز (١٩٩٦)، وانتفاضة معان (١٩٩٨) لا يمكن إعادتها إلى القمقم. وهي على وعي كامل بمصالحها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولها رؤيتها وتصوراتها المتسقة . . . وهي تطمح، مثل الكمبرادور، إلى الانفراد بالحكم. فالكمبرادور والقوى الشعبية الأردنية، كلاهما جذري، ولكل منهما تصوراته المتكاملة حول مستقبل الأردن. . والصراع الطبقي بين هاتين القوتين، هو جوهر الحياة السياسية الأردنية. . . أما القوى البورجوازية التقليدية والبيروقراطية والمتوسطة، فقد تجاوزها الزمن، وإن كانت حكومة تمثل هذه القوى، سوف تفتح أمام القوى الشعبية الأردنية، مجالاً أوسع لتحسين شروط تبلورها السياسي. فهذه القوى، بالرغم من أنها الأكثر حضوراً وقوة في البلاد، ما تزال، للأسف، عائمة سياسياً، وليس لها ممثلون من بين الزعماء السياسيين. وبينما كان الأمل معقوداً على الرئيس أحمد عبيدات لزعامة التيار الشعبي الأردني، بحيث يغدو وصفي التل ـ ٢، فضّل عبيدات التحالف مع البورجوازية

المتوسطة الفلسطينية. أما ليث شبيلات، الذي يعبر في سلوكه السياسي عن نزعات شعبية أردنية، فهو لم يستطع حتى الآن أن يخرج من شرنقة البورجوازية المتوسطة الفلسطينية ـ النقابية، مما يجعل سلوكه السياسي كاريكاتورياً من حيث أنه يعبر عن روح شعبية وثابة، لكنها تبحث عن أنصارها بين صفوف القوى الأكثر خنوعاً. وإلى أن يحسم شبيلات موقفه فينحاز إلى القوى الشعبية الأردنية أو إلى البورجوازية، فسيظل حالة فردية معلقة في الهواء.

بمناسبة إعادة ترتيب البيت السياسي الأردني، نعود إلى اكتشاف الحقائق، وفرز القوى الطبقية في البلاد:

ـ فهناك الكمبرادور ومشروعه المتمثل في الاندماج بالرأسمالية العالمية، عن طريق الاندماج في الحالة "الإسرائيلية" ـ الفلسطينية؛ أي أن مشروعه يقوم على تحويل الأردن إلى كانتونات ذاتية في إطار "إسرائيل" الكبرى، وعلى أساس حل المشكلة الفلسطينية في الأردن. والمشروع الكمبرادوري يضرب عرض الحائط بالكيان الأردني، والسيادة الوطنية والعلاقات العربية، ويتعامل مع الجالية الأردنية بصفتها «حمولة زائدة».

ـ وهناك القوى الشعبية الأردنية . . . ومشروعها هو السيطرة الوطنية على مقدرات البلاد، ومقاومة الاختراق الصهيوني، والمحافظة على الكيان الأردني، وعلى عضويته الكاملة في المجموعة العربية . . . والتحكم في العلاقات الخارجية، على أساس المصلحة الوطنية والقومية، والاعتماد على الذات، والتأكيد على محورية الزراعة والريف في الاقتصاد الوطني. ويرمي المشروع الشعبي الأردني إلى الانفصال عن الحالة الفلسطينية ـ "الإسرائيلية"، والارتباط بالحالة السورية ـ اللبنانية والعراقية. وهو بذلك يعبّر عن الاتجاه إلى صدّ العولمة، والحفاظ على السيادة والارتباط العربي ومصالح الأغلبية الشعبية بصفتها شروطاً غير قابلة للشطب، للتعامل مع الرأسمالية العالمية.

ـ وبين هاتين القوتين الأساسيتين، هناك القوى البورجوازية التقليدية والبيروقراطية والمتوسطة. وهذه ليس لها مشروع، وإنما سياسات متفرقة تعبّر

عن مصالحها المباشرة. ولذلك، فهي انتقائية. وترتبط بعلاقات مع الكمبرادور ومع القوى الشعبية، وتؤيد أطروحات من هنا وأطروحات من هناك، وهي تبدو ضائعة، ممزقة، فاقدة الاتجاه، يائسة.

وهذه القوى هي التي ستتشكل منها، بغض النظر عن الأسماء، الحكومة القادمة. وهي حكومة لن تفعل شيئاً سوى تأجيل الصراع الحتمي بين الكمبرادور وبين القوى الشعبية الأردنية . . . هذا الصراع الذي سيحدد مستقبل الأردن ومن سيصنعه: أبناء الحراثين أم الكمبرادوريون.

الميثاق، ٢٦ آيار ١٩٩٨

حزب إسرائيل في الأردن

الآن، وقد دخلت الرياض، بكل ثقلها، على الخط؛ وقررت أن الوقت أصبح ملائماً للمصالحة بين دمشق وعمان، فإننا نعتقد أن قوة دفع كافية قد تكونت لإحداث تغيير جدّي في السياسة الرسمية الأردنية. وهذا التغيير المطلوب، أردنياً وعربياً، لا يستنفده تغيير حكومي ـ بات الآن مؤكداً ـ، بل ولا بد أن ينبني على قرار استراتيجي بتجميد العلاقات الأردنية ـ "الإسرائيلية" نهائياً، وعلى جميع الأصعدة؛ وبغير ذلك، فسيكون من الصعب إعادة بناء الجبهة الأردنية الداخلية، أو استعادة الأردن لموقعه في الصف العربي، وبالتالي، سيكون من الصعب تلافي الأخطار الجدية التي تتهدد الأردن، جراء المشروع الأميركي ـ "الإسرائيلي" ـ العرفاتي لإقامة الوطن البديل، والحكم البديل في الأردن.

ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، كان واضحاً، عندما أطلق مبادرته، في دمشق، فدعا إلى "مراجعة الحسابات" في العلاقات مع "إسرائيل"؛ وإلى المصالحة بين . . . "صمود سورية"، وبين . . . "حنكة الأردن". فالمصالحة المطلوبة، إذن، تقوم، أولاً، على مراجعة الحسابات منذ "أوسلو" و"وادي عربة"؛ وتقوم، ثانياً، على حدّ أدنى، هو "صمود سورية" . . . أي العودة إلى الموقف العربي المشترك في مدريد. وهو موقف خرج عليه العرفاتيون في "أوسلو"، ثم خرجت عليه السياسة الرسمية

الأردنية، تحت تأثير «حزب "إسرائيل"» في الأردن، في "وادي عربة". فالمصالحة، وإعادة توحيد الصف العربي، تبدأ، حكماً، بعودة الخارجين على الصف إليه؛ وهي متاحة لهم، بعد أن أضناهم الجري وراء السراب.

ولا تطالب دمشق، عمان، بإلغاء المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية"؛ بل تطلب تجميد العلاقات الأردنية ـ "الإسرائيلية". وكان وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، قد أعلن، منذ ثلاثة أشهر، أن «سورية تتفهم اضطرار الأردن إلى التوقيع على معاهدة وادي عربة، خصوصاً بعد الاختراق العرفاتي في "أوسلو"»، ولكنها، بالطبع، تتحفظ على الحجم والمدى غير المفهومين للعلاقات الأردنية ـ "الإسرائيلية". وهي علاقات مرفوضة، أردنياً وعربياً.

سياسي أردني كبير، عبر، تقريباً، عن الموقف نفسه، حين قال لـ"الميثاق" إنه «يتفهم المعاهدة، ولكنه لا يتفهم الأولوية الممنوحة للعلاقات مع "إسرائيل"، على العلاقات الأردنية ـ الأردنية، والأردنية ـ العربية».

ويوضح السياسي المخضرم الذي يعد واحداً من أركان الحكم الثابتين، رؤيته للسياسة الأردنية، ودوائرها، بالقول: «الدائرة الأولى، الأهم، هي دائرة العلاقات الأردنية ـ الأردنية. ففي الجبهة الداخلية، وتماسكها، توجد قوة السياسة الأردنية، ويوجد الأساس المتين لدورها وتأثيرها. ثم تجيء الدائرة الثانية؛ الدائرة العربية، وهي المجال الحيوي الطبيعي لحياتنا وحركتنا واقتصادنا ومستقبلنا. وأخيراً، تجيء الدائرة الدولية. وهنا نستطيع بالاستناد إلى جبهتنا الداخلية المتماسكة، وعلاقاتنا العربية المتينة، أن نقيم، لمصلحة الأردن والعرب، علاقات متوازنة ومثمرة مع الدول الكبرى، والدول الإسلامية والصديقة».

ويتابع السياسي المخضرم قائلاً: «في هذه الدائرة الثالثة، وفيما يلي الدول الكبرى، والإسلامية، والصديقة... نقيم علاقات اعتيادية مع "إسرائيل"... مثل علاقتنا بمالطا».

ويأسف السياسي المخضرم لأننا نعيش، منذ ١٩٩٤، وضعاً مقلوباً، حيث تتقدم العلاقات مع "إسرائيل"، ليس فقط، على علاقاتنا الدولية، والعربية،

بل وعلى علاقاتنا الداخلية.

فهل آن الأوان لتصحيح المعادلة؟!

اتجاه الرياح الأردنية والعربية، يدفع بالسفينة الأردنية نحو تصحيح مسارها. ولكن «حزب "إسرائيل" في الأردن» يقاوم بضراوة، ويعمل كل ما بوسعه لتخريب السفينة وإغراقها. وبينما كان التقرير التالي، الذي يغطي نشاط «حزب "إسرائيل"» المحموم ضد عودة الأردن إلى الصف العربي، ماثلاً للطبع، صدرت (الاثنين ١/ ٦/ ١٩٩٨) صحيفة "الأسواق" بما نشيت استفزازي يقول: "الأردن يرفض الأجندة المسبقة للقمة التي تحاول بعض الأطراف العربية فرضها" وهو أسوأ ترحيب ممكن بالضيف السعودي، ومحاولة ـ نرجو أن تكون يائسة ـ لتخريب أجواء المصالحة مع دمشق.

وتقول الصحيفة ـ التي لن يجرؤ مدير المطبوعات على تقديمها للمحاكمة بتهمة إساءة العلاقات مع السعودية وسورية ـ باسم الأردن، ما يلي: «. . . ويرى الأردن أن القمة العربية يجب أن تركز أولاً على دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة تعنت الحكومة "الإسرائيلية"، ومن ثم ضرورة التركيز على ضرورة شمولية السلام على جميع الجبهات»!.

فمن أعطى لصحيفة "الأسواق" حق الحديث باسم الأردن؟!

ولماذا يجب أن يرهن الأردن موقفه من القمة العربية على كونها "تركز أولاً"، على دعم السلطة الفلسطينية . . . وألاّ يعتبر ذلك من قبيل فرض أجندة أوسلو، مسبقاً، على القمة العربية؟!

صحيفة "الأسواق" ليست ضد "الأجندة المسبقة" . . . ولكن ضد "الأجندة العربية"، وضد عودة الأردن إلى الصف العربي!!

وجاءنا، لاحقاً، أن صحيفة "الأسواق" لم تكتب من رأسها؛ بل جاءها المانشيت، جاهزاً، من . . . وزير الخارجية جواد العناني!!

وهنا، لا بد أن نقف ونسأل، إذا ما كان جواد العناني وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية . . . أم وزير خارجية عرفات، أم أن الأمر مختلط عنده؟!

عشية زيارة ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، إلى

العاصمة الأردنية، رفض نائب رئيس الوزراء الأردني، وزير الخارجية، جواد العناني، ضمناً، مقترحات قالت أنباء صحفية إن القيادة السورية ستناقشها مع ولي العهد السعودية، وتركز على تجميد الاتفاقات العربية ـ «الإسرائيلية»، أو على الأقل، تجميد التطبيع مع "إسرائيل"، بصفته أساساً لا غنى عنه، من وجهة النظر السورية، لإنجاح القمة العربية المنتظرة.

وقال العناني، في تصريح لصحيفة "الأسواق" الأردنية، لاحقاً إنه «لكل دولة عربية، خصوصية بشأن علاقاتها مع "إسرائيل"، وإن الأردن حرٌ في التعبير عن شكل هذه العلاقات».

وفي إشارة إلى ما تناهى من رفض دمشق، مشاركة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في قمة عربية مصغرة مقترحة، قال العناني إن ما تريده الحكومة الأردنية من القمة العربية، بالدرجة الأولى، «تأمين موقف عربي موحد داعم للجانب الفلسطيني» في مفاوضاته الشاقة مع "الإسرائيليين"، مؤكداً أن «السياسات المتعنتة لرئيس الحكومة "الإسرائيلية"، بنيامين نتنياهو، هي السبب في أن العلاقات الأردنية ـ "الإسرائيلية" على المستوى السياسي، تمر، راهناً، في حالة غضب».

من جهته، كان رئيس الوزراء الأردني، عبدالسلام المجالي، أقلّ وضوحاً في تحديد موقفه من المقترحات السورية، إلاّ أنه قال، في مقابلة مع صحيفة "الدستور" الأردنية: «نحن في الأردن لم نتأخر في استخدام علاقاتنا مع "إسرائيل" في إنجاح عملية السلام»، وأضاف أن هذه الجهود «ستؤدي، بالنتيجة، إلى إيصال الحق إلى أصحابه». وثمّن المجالي، أيضاً «الجهود الأميركية المتواصلة والضاغطة على الجانب "الإسرائيلي"».

ويقول مراقبون سياسيون في عمان، إن مسؤولين وسياسيين أردنيين مؤيدين لـ "إسرائيل"، كثفوا، في الأسابيع الأخيرة، نشاطات تستهدف المزيد من تأزيم العلاقات مع دمشق، ومن تمتين الروابط الاقتصادية مع "إسرائيل".

وفي هذا السياق، كشفت صحيفة «الحدث» الأردنية الأسبوعية، أن الحكومة الأردنية رتبت، مؤخراً، لقاء في عمان، بين الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل

وبين مسؤولين "إسرائيليين"، للبحث في الشروط "الإسرائيلية"، للانسحاب من جنوب لبنان، وفقاً لمبادرة تل ابيب حول القرار ٤٢٥. ورجّحت الصحيفة أن يكون المسؤولون الذين التقاهم الجميل، سراً، في العاصمة الأردنية، هم: وزير البنى التحتية، آرئيل شارون، ومدير مكتب رئيس الوزراء السابق، يوسي بيلين، والمستشار السياسي لنتنياهو، دافيد ليبرمان، ومنسق النشاطات "الإسرائيلية" في جنوب لبنان، أوري لوبراني.

وتتبنى الحكومة الأردنية الحالية، دون إعلان، وجهة النظر "الإسرائيلية" بشأن تطبيق القرار ٤٢٥. واستضاف التلفزيون الأردني، الثلاثاء الماضي، أوري لوبراني، في برنامج "بصراحة من عمان"، قدم، خلاله، عرضاً مسهباً للموقف "الإسرائيلي" الداعي إلى فصل المسارين السوري واللبناني، وتأمين الجيش اللبناني لشروط ملائمة لانسحاب "الإسرائيليين" من جنوب لبنان. وتلقى البرنامج، بترتيب مسبق، مكالمة هاتفية من قائد الجيش اللبناني السابق، ميشيل عون، تضمنت نقداً عنيفاً للموقف اللبناني والسوري من شروط الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي اللبنانية. وكان الصحفي اللبناني خيرالله خيرالله المحاور الرئيس للوبراني، وقد تبنى موقفاً متوازناً، إلاّ أنه لم يخف تعاطفه مع المعارضة اللبنانية المهاجرة.

وكان أمين الجميل، شوهد، الثلاثاء الماضي، في حفل وضع حجر الأساس لمجمع وبرج "لارويال عمان" الذي أقامه المستثمر العراقي، نظمي أوچي، على شرف الملك الحسين والمسؤولين الأردنيين. وقال صحفيون حضروا الحفل، إن الجميل ربما كان ضيف المليونير العراقي؛ ولكن مكتب الرئيس اللبناني الأسبق في بيروت، أصدر بياناً أعلن فيه أن الجميل أجرى مباحثات رفيعة المستوى في عمان، مما جعله متأكداً من «أن "إسرائيل" جادة في طرحها تنفيذ القرار ٤٢٥ داعياً لبنان إلى الاستعداد لهذه المرحلة كيلا تدهمه الأحداث».

ومن غير المعروف، إذا كانت تصريحات الجميل الذي أحيطت زيارته بالسرية، قد صدرت بالترتيب مع عمان، غير أنه من المؤكد، وفقاً لمصادر سياسية في العاصمة الأردنية، أن الحكومة الأردنية أرادت، من تدخلها الكثيف

في الشأن اللبناني، القول إنها قادرة على القيام بتحرك مؤذ للدور السوري.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، بين الأردن و"إسرائيل"، شهد الأسبوع الماضي الإعلان، بصورة مكثفة، عن الاتفاق على سلسلة مشاريع كانت "إسرائيل" تماطل بشأنها. وتحدث مسؤولون أردنيون معروفون بعلاقاتهم الخاصة مع "إسرائيل" عن اتفاقات وإنجازات في المجال الاقتصادي. ووصف وزير المياه والري، منذر حدادين، في تصريحات صحفية، الاتفاقية التي وقعتها وزارته مع الجانب "الإسرائيلي"، أمس، لإقامة منطقة صناعية مشتركة في معبر وادي الأردن، بأنها ستوفر (٥٠ ألف فرصة عمل). ويتضمن المشروع، تأجير (٥١٢) دونماً من الأراضي الأردنية لإحدى الشركات المشتركة لإقامة "مدينة صناعية مؤهلة" تستفيد من الإعفاءات الجمركية الأميركية. وعندما سُئلَ حدادين عن إمكانية عزوف المستثمرين عن إنشاء مصانع في هذه المدينة، جرّاء تعثر العملية السلمية والمخاطر السياسية، قال إن المستثمرين أقدر على اتخاذ القرار المناسب. وتكلف المدينة الصناعية في معبر وادي الأردن حوالي ٢٠٠ مليون دولار، بما في ذلك إنشاء جسر يربط القسم الأردني منها بالقسم "الإسرائيلي" الذي يمتد على مساحة ٢٨٠ دونماً.

وأعلنت وزارة التخطيط عن استكمال دراسات الجدوى الخاصة بإقامة سكة حديد تربط مصانع البوتاس "الإسرائيلية" على البحر الميت بميناء العقبة مروراً بالأراضي الأردنية، وهو مشروع يتكلف حوالي (٥٠٠) مليون دولار.

وفي سلوك غير معهود، سربت مصادر حكومية، أخباراً عن وجود اتفاقية سرية بين الأردن و"إسرائيل"؛ لتبادل العمالة. وقالت المصادر إن الاتفاقية قد توفر حوالي (١٥٠) ألف فرصة عمل في "إسرائيل" يحل فيها أردنيون محل العمال الآسيويين.

وقال رئيس سلطة إقليم العقبة، مروان دودين، في تصريحات صحفية إن "الإسرائيليين" يرغبون في "استقدام عمالة أردنية ماهرة ومدربة"، ولم يحدد دودين، إذا ما كان تسلّم هذه الرغبة بصورة رسمية.

وقد تبدو هذه الإعلانات المتسارعة، وكأنها حملة إعلامية منسقة للتأكيد

على أهمية العلاقات الأردنية ـ "الإسرائيلية" للاقتصاد الأردني، في الوقت الذي تشكل فيه نوع من الإجماع الداخلي في البلاد، يدعو إلى تجميد العلاقات مع تل أبيب.

وفي محاولة لاستباق وضع كهذا، تحت ضغوط محلية وعربية، تستطيع "الميثاق" أن تؤكد أن وزير المياه الأردني، منذر حدادين، وهو صديق مقرب لـ "الإسرائيليين"، قد بادر، الأسبوع الماضي، إلى منح "الإسرائيليين" موافقة رسمية على حفر خمسة آبار ارتوازية في الأراضي الأردنية، في "وادي عربة"، قدرتها الإجمالية تصل إلى ضخ (١٠) ملايين متر مكعب من المياه سنوياً. وسوف تخدم هذه المياه عدة مستوطنات في الجانب "الإسرائيلي" من وادي عربة، تجري إقامتها لاستيعاب مهاجرين يهود.

هذا، بينما تم الإعلان عن أن رجال أعمال أردنيين و"إسرائيليين"، توصلوا إلى اتفاق مبدئي على إقامة جامعة دولية في منطقة "أم قيس" الواقعة شمال الأردن، بكلفة (٧٥) مليون دولار، وتسمى: جامعة أبناء إبراهيم.

. . . فهل يُفلح ولي العهد السعودي، الذي أشاد، في دمشق، بـ"صمود سورية" و"حنكة الأردن" وأملَ "بمراجعة الحسابات" والاتفاق بين البلدين، في استعادة الأردن إلى الصف العربي . . . أم أن الاختراق "الإسرائيلي" للأردن قد تجاوز إمكانات المصالحة العربية؟!

الميثاق، ٢٠ حزيران ١٩٩٨

تكميم الأفواه لحماية
التطبيع والتوطين والفساد

السؤال الرئيس المطروح على مشروع القانون الجديد للمطبوعات، هو التالي:

هل هناك ضرورة لقانون جديد للمطبوعات، أصلاً؟

. . فقانون المطبوعات الحالي، أُقِرَّ عام ١٩٩٣، أي قبل أقلّ من خمس سنوات . . .

وقد أُشْبِعَ، وقتها، دَرْساً؛ ونوقِشَ على كل المستويات، وتمّ إقراره بالوسائل الدستورية، وتم اعتباره إنجازاً . . .

وأُقيمَ، بالمناسبة، عرسٌ كبيرٌ تم خلاله التطبيل والتزمير لـ «الديمقراطية الأردنية»!

فماذا عدا مما بدا . . وما هي المستجدات التي أملت الاستعجال على وأد الوليد، وتخليق غيره؟ أولاً، بالمحاولة الفاشلة، صيف ١٩٩٧، لاغتياله، بقانون مؤقت، قضت محكمة العدل العليا بأنه غير دستوري. وثانياً، بإعداد مشروع قانون جديد للمطبوعات، تحتشد الحكومة، بكلّ ما أُوتيت، لتمريره في مجلس الأمة.

وقانون المطبوعات لسنة ١٩٩٣، ليس ديمقراطياً بالطبع! فليس في

الديمقراطيات قوانين خاصة بالمطبوعات؛ فالأصل الديمقراطي هو الإباحة وإطلاق حرية الكلمة وإصدار الصحف وتأسيس المنابر الإعلامية بمجرد "علم وخبر" يودع لدى الجهات المعنية، للحفاظ على حقوق الاسم التجاري لا غير. أما الشركات التي تصدر المطبوعات، فتخضع لقانون الشركات؛ بينما يعالج قانون العقوبات العادي، الجرائم الصحافية.

إذن، لا يمكن أن يكون هنالك، أصلاً، قانون مطبوعات... ديمقراطي. ففي الديمقراطية، الصحافة والطباعة.. حرّتان غير مقيدتين؛ وتقييدهما بقانون ـ مهما كان متسامحاً ـ من الاستبدادات التي عفا عليها الدهر في البلدان الديمقراطية.

فحريّة الرأي.. مطلقة.

وحريّة الصحافة.. مطلقة.

ولكننا في الأردن! وليس في بريطانيا. ولذلك فالصحافة "حرة".. بقانون!

وقانون المطبوعات لسنة ١٩٩٣، ليس متسامحاً إلى القَدْر الذي يزعج السلطات حقاً. ولكنه، فحسب، دستوري. أي أنه يتقيّد بالأصول الدستورية من حيث الفصل بين السلطات الثلاث. فذلك القانون ـ والحق يقال ـ حرم الإدارة من مهمة القاضي. فألزم مجلس الوزراء بتسبيب قراره برفض الترخيص للمطبوعات، وأعطى للمحكمة، وحدها، الحقّ في محاكمة الصحافي وإدانته ومعاقبته.

هذا هو الشيء الجوهري في قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٣، الذي تريد حكومة المجالي، الانقلاب عليه منذ الصيف الماضي (أمس بالقانون المؤقت، واليوم بمشروع القانون الجديد) ونعني به: دستورية قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٣ وليس ديمقراطيته. فهذا القانون ليس ديمقراطياً أصلاً.

.. وفي ظل القانون الدستوري، كابد الصحافيون ويكابدون الأمرّين. صحيح أن القضاء، في معظم قراراته، ينصف الصحافيين ويبرئهم من التهم التي تنسبها إليهم دائرة المطبوعات.. ولكن، حتى تصدر قرارات القضاء

بـ"عدم المسؤولية" . . . يحدث التالي :

- في الأحوال العادية : يُجْلَب الصحافي بوساطة الشرطة إلى المدعي العام . وهنا، قد يأمر المدعي العام - وفقاً لما يراه - بحبس المشتكى عليه، ومن ثم الإفراج عنه بالكفالة في اليوم نفسه، أو في اليوم التالي . . لتبدأ، بعدئذ، رحلة من المعاناة مع جلسات المحكمة : جلسة وراء جلسة من التعطيل والانتظار وحَرْق الأعصاب . . ويستغرق ذلك أشهراً وربما سنة . وبعدها يصدر - عادة - حكم بـ"عدم مسؤولية" الصحافي . . ولكن بعد أن يكون قد أخذ العقوبة الكافية! خصوصاً إذا كان مطلوباً في عدة قضايا، فصباحه، يبدأ، عندها، بالمحكمة!

- وفي الأحوال غير العادية (عندما تشهد البلاد حركات شعبية كما حدث في آب ١٩٩٦ وشباط ١٩٩٨ مثلاً) تتولى المخابرات مهمة إلقاء القبض على الصحافيين المطلوبين، والتحقيق معهم، وإيداعهم السجن، قبل تحويلهم إلى المدعي العام الذي يحبس المطلوب، عادة، حتى تهدأ الأحوال . . ويدخل مسلسل جلسات المحكمة!

■ ومع ذلك، فالصحافي الأردني سعيدٌ بأنه يُحَاكَم ولا يُمْنَع، ويُطَارَد ولا يُقْتَل، ويُحْبَس ولا يُقْطَع رزقه . وهو لا يسأل الله ردّ القضاء، ولكن اللطف فيه! وهذه "ديمقراطية" يستطيع المسؤول الأردني أن يفاخر بها دولياً .

■ إذن، ليس في القانون الحالي شيء عبقري سوى أنه دستوري . وهذه "الدستورية" هي التي تسمّى ديمقراطية . وهذه "الدستورية" أضحت عبئاً على السلطات . .

- بالرغم من أن معظم الصحف الأردنية خاضعة ليس فحسب للقانون، ولكن للإرادة السياسية للحكومات . . وهي تمارس رقابة ذاتية صارمة .

- . . بالإضافة إلى أنها في الخدمة دائماً : معظمها يفعل ما يُرادُ منه، بل ويأتي لبعضها «المانشيت» بالفاكس من قبل الأجهزة، فتبرزه على صدر صفحاتها الأولى .

- . . ومعظم الصحافيين الأردنيين خاضعٌ ويريد السترة لا غير . وللأجهزة،

بين صفوف الصحافيين، شبكات وشبكات وعيون وآذان.

ـ . . . وبكلمة؛ فالجسم الصحافي مُسَيْطرٌ عليه. . . وهذا أكثر من كاف بل وممتع للغاية: صحافة تحت السيطرة + قانون دستوري يتيح تعذيب الصحافيين = ديمقراطية!

■ فلماذا، إذن، الإصرار على قانون مطبوعات. . غير دستوري؟ أي غير مقيد بالأصول الدستوريّة، وخصوصاً الفصل بين السلطات؟

ـ لعلها الرغبة بالبطش السريع والإرادي وغير المقيَّد والكيفي، واللهفة المستديمة لدى المسؤول الأردني للعب دور القاضي والجلاّد معاً!

ـ لعلّه الميل الدائم لدى المسؤول الأردني لمعاداة الدستور. . والأصول الدستورية؟

فدستورية القانون الحالي لا تمنع الإدارة من البطش وإرهاق الصحافيين. . . بل وتعطيل إصدار التراخيص مدداً كافية تضرّ بطالبي التراخيص مالياً إلى درجة مؤلمة؟!

مثال:

ـ لقد تقدمنا بطلب لترخيص "الميثاق" في حزيران ١٩٩٦، متوهمين أن دستورية قانون المطبوعات، تعطينا الحماية الكافية. . . فماذا حصل؟

ـ بعد شهرين من المماطلة، قررت حكومة عبد الكريم الكباريتي عدم الترخيص لـ "الميثاق" بحجة واهية. . .

ـ ثم. . وفي الأجواء الأمنية القاسية التي فرضتها الحكومة الكباريتية على البلاد إثر هبة الخبز في آب ١٩٩٦، تمت مداهمة مكاتب "الميثاق" واعتقال عدد من محرريها، فسجنوا. . حتى "هدأت الأزمة"!

ـ وقُدّم اثنان منهم. . للمحكمة. . بل لأكثر من محكمة. . وبعدة تهم وقضايا!

ـ ثمّ (وبالرغم من كل شيء) أصدرت محكمة العدل العليا، في شباط ١٩٩٧، قرارها الجريء بإلغاء قرار حكومة الكباريتي، عدم الترخيص لـ

«الميثاق».

ـ وأدى كل ذلك إلى إرهاق المشروع مالياً إلى درجة كبيرة. وبالتالي تكون حكومة الكباريتي قد حققت جزءاً من أهدافها.. بالرغم من أنها لم تحقق ـ بسبب دستورية قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٦ ـ كلّ أهدافها.

ولو كنّا ممَّن يخافون ويحسبون ويتحسبون... "لأخذنا درساً". وإذا كنّا لم نأخذ الدرس، فليس لأن السلطات محرومة من القدرة على إعطاء الدروس للناس.. وليس لأنها مقصّرة، لا سمح الله، في تدريس الناس كيفية التخلي عن حقوقهم الدستورية.. ولكن، ببساطة، لأنه يوجد مواطنون أردنيون ـ مثلنا ـ لديهم ما يكفي من العناد والإصرار على الحصول على حقوقهم الدستورية... وحقوقهم الأخرى.

■ نعتذر لأننا ذكَّرنا، هنا، بقصة "الميثاق"، بل للدقة، ببعض فصولها... ولكننا أردنا، بذلك، أن نذكّر بأن هذه القصة، وقعت في ظل القانون الحالي. فهذا القانون لم يمنع السلطات من محاولة البطش.. ولكنه لم يمنعنا من الاستمرار في المحاولة! واستمرارنا ـ فيما نعتقد ـ كان الشرارة التي أوقدت ـ لدى السلطات ـ هذه الرغبة الجامحة بالتخلُّص من دستورية قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٣.

■ وبعد ذلك.. فليس في قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٣، ما ينبغي للصحافي أن يُدافع عنه:

ـ فإصدار الصحف مقيَّد مالياً، وكل قيد مالي مرفوض ديمقراطياً.

ـ وقائمة الممنوعات فيه، طويلة، وذات صياغات ملتبسة ومطّاطة.

ـ وفي القانون.. عقوبات، غير ما في «قانون العقوبات»، من عقوبات.. وعلى التهم نفسها.

ولو كان هناك قضايا حقيقية قائمة على مخالفة حقيقية للقانون، لكانت هناك أحكام وأحكام.. ولكن الصحافيين الأردنيين، على العموم، لا يخرقون القانون.. والقضايا التي ترفعها ضدهم دائرة المطبوعات.. ملفقة وكيدية.. فلا عجب أن يقرِّر القضاء بطلانها!

■ وفي مشروع القانون الجديد.. لا تؤدي القضايا الكيدية التي ترفعها دائرة المطبوعات على الصحف.. إلى إرهاق الصحافيين فقط؛ ولكنها تؤدي إلى إغلاق الصحف أيضاً... ونحن ندعو القارىء إلى أن يتخيل معنا السيناريو القادم.. وفقاً للسيناريو القائم:

ـ تختار دائرة المطبوعات، أيّ جملة في مقال أيّ كاتب في صحيفة، وتقطعها عن سياقها، وتؤولها كيفما تريد، وتشكو، بعدئذ، الصحيفة، وتقاضيها!

ـ ومن البديهي أن المحكمة لن تردّ الدعوى ابتداءً، بل ستنظر فيها لتقرّر...

ـ وحين تقبل المحكمة الدعوى، فالأرجح أنها ستقبل طلب المشتكية (دائرة المطبوعات) تعليق صدور الصحيفة حتى يصدر قرار المحكمة!

ـ.. وسوف يصدر قرار المحكمة، على الأغلب، بردّ الدعوى.. أو، بعد التقاضي، بـ"عدم مسؤولية" الصحيفة...

ـ وهنا، تعود الصحيفة إلى الصدور.. وفي العدد الأول بعد عودتها؛ ستكتشف دائرة المطبوعات بأن هنالك "جملة" ما، في مقال ما، في الصحيفة العائدة، تهدد أمن الدولة.. فتأخذ الجملة، وتعيد تأويلها، وتستخدمها للشكوى ضدّ الصحيفة... وتطلب تعطيلها.. وهكذا دواليك!

ـ نحن نعرف أن قضاءنا نزيه، وأنه، في النهاية، سينصف الصحيفة «الظنينة».. ولكن "الماكنة" القانونية نفسها، ستؤدي إلى إنهاك الصحيفة مالياً.. بخسارات يمكن تعويضها.. وخسارات لا يمكن تعويضها فيما تفتقده من مصادر وكادر ومساحات توزيع وإعلان.. إلخ.

■ مشروع القانون الجديد للمطبوعات، بهذا، ينقض الدستور، ويتحايل على القضاء من حيث هو لا يريد، حقاً، الاحتكام إليه، ولكن يريد استخدام ماكنته لإرهاق الصحف والصحافيين وتدمير المؤسسات الصحافية وتجويع العاملين فيها، بغض النظر عن الحكم النهائي الذي نعرف ـ وتعرف السلطات ـ أنه سيكون عادلاً.

■ أمّا القيود المالية التي تُعَدّ نسفاً لأبسط الحريات الصحافية، فهي لا تحرم

الفقراء من تملك المنابر الصحافية فحسب، بل وتدفع بالأغنياء إلى العزوف عن الاستثمار في الصحافة. فلماذا يستثمر المرء في مشروع صحافي، مئات الآلاف من الدنانير، وهو يعرف مسبقاً، أن هذا الاستثمار مهدّد في وجوده واستمراره، ليس على أساس عوامل السوق.. ولكن بقرار من موظف صغير يعطيه "القانون" حقّ استخدام الماكنة القانونية ـ كيفياً ـ لتدمير الاستثمارات الصحافية؟

■ أما العقوبات ـ وهي تتضمن غرامات مالية خرافية ـ فأيّة واحدة منها كافية لتدمير أي صحافي أردني حتى الممات وأي عدد قليل منها كاف لتدمير أيّة صحيفة أسبوعية نهائياً، بينما تتكفل مجموعة غرامات دسمة، بإرهاق الصحف اليومية، وتخفيض "سقفها" بحيث تصبح مجرد نشرات إعلان!

■ ونحن نعتقد أن الأخطر من الغرامات نفسها.. هو جوّ الرعب الذي تثيره الغرامات في نفوس الصحافيين ومدراء المؤسسات الصحافية.. فالصحافيون الخاضعون سيزدادون خضوعاً.. والقليل منهم مخلص للمهنة وللحرية، وربما لا يخاف السّجن، قد يخاف أن يظلّ أسيراً بغرامة مالية يورّثها لأبنائه من بعده.. فيعتزل!

■... نخلص، إذن، إلى أن القصد من وراء قانون المطبوعات الجديد، هو تحطيم الصحافة الأردنية، وكبح جماحها، وإخضاعها بالكامل، وتدمير كل صحيفة حرة، وإبعاد أو تدمير كل صحافي مخلص للمهنة ولحرية الرأي والكلمة.

■ فلحساب مَنْ؟

لكي نجيب، نعود إلى سؤالنا الأول: ما هي المستجدات التي تفرض على السلطات شطب قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٧، والاستعاضة عنه، بقانون غير دستوري؟

ونحاول، تالياً الإجابة:

■ صدر قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٣ في أجواء الدَّفْع الدستوري التي حركتها هبة نيسان ١٩٨٩. وآنذاك، كان ميزان القوى السياسي في البلاد، لا

يسمح للسلطات بإقرار قانون غير دستوري، وتحديداً للمطبوعات.

■ وصدر هذا القانون، قبل التوقيع على المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية؛ والتورّط في سياسات التطبيع والتعاون مع "العدوّ الإسرائيلي".

الآن،

ـ وقد تراجعت الحركة الدستورية التي أطلقها التوافق بين السلطات والشعب على "الدستور" بصفته مجالاً للمصالحة واللقاء وتنظيم الخلافات،

ـ وقد أصبح العامل "الإسرائيلي" حاسماً في السياسة الأردنية الداخلية،

لم يعد بالإمكان، الصبر على قانون مطبوعات دستوري!

■ إذن، لا ديمقراطية بدون استقلال سياسي واقتصادي.. بل إن مدى هذا الاستقلال، يحدّد مدى الالتزام بالدستور. فالدستور مرجعية داخلية، تفترض حداً أدنى من الاستقلال السياسي وحريّة القرار الوطني.. وكلما ضاقت مساحة الاستقلال.. أصبح الدستور عبئاً على السلطات، تسعى للتحايل عليه، وتجاهله، وإذا لزم: تحطيمه.

■ ولا ديمقراطية ولا دستور.. ونحن نسبح في مستنقع العلاقات الحميمة مع "العدو الإسرائيلي"، "مستمتعين" بتحويل بلدنا إلى مستعمرة "إسرائيلية"..

■ ولا ديمقراطية ولا دستور على مشروع الوطن البديل.

■ ولا ديمقراطية ولا دستور.. ونحن نخضع كلياً، وبدون شروط، لأوامر البنك الدولي.. وقراراته المطاعة!

■ ولا ديمقراطية ولا دستور.. مع حكومات الأقارب والمحاسيب والفساد والإفساد ومراكز القوى المالية ـ السياسية.

وعليه، فإن مشروع قانون المطبوعات الذي تحتشد له حكومة وادي عربة، وستعمل كل ما بوسعها لتمريره.. هو عنوان للمرحلة المقبلة، مرحلة تكميم الأفواه، وتكسير الأقلام، وقمع الحركة الوطنية ـ الشعبية.

ـ إن الدور الذي لعبته وتلعبه، الصحافة الأردنية، خصوصاً الأسبوعية،

في مجال تكوين رأي عام معاد لـ "إسرائيل"، وللتطبيع معها، هو مصدر الحقد الحكومي على الصحافة الأردنية، ولاسيما تلك الجادّة الملتزمة منها بالنهج الوطني ـ الديمقراطي.

ـ وإن الدور الذي لعبته وتلعبه الصحافة الأردنية منذ العام ١٩٨٩ في تحريك الحياة السياسية، وتكوين الاتجاهات، وفتح المجال أمام القوى السياسية للتعبير عن نفسها.. هو ـ وليس المواد الفاضحة ـ ما يلحّ على الحكومة الأردنية، لتحطيم صناعة الصحافة في البلاد.

ـ وإن الدور الذي لعبته وتلعبه الصحافة الأردنية، في تسليط الأضواء على المجلس النيابي، والتفاعل معه، والربط بين فعالياته والرقابة الشعبية، هو ـ وليس الحرص على "الأخلاق" العامة ـ ما يجعل الحكومة الأردنية، تسنّ حربتها لقتل الصحافة الأردنية.

ولعل معالجة مشروع قانون المطبوعات الجديد، امتحان حياة للمجلس النيابي:

ـ فإذا أقرّ المجلس، مشروع قانون المطبوعات غير الدستوري المقدَّم له، سيكون بذلك قد حكم بالإعدام على نفسه بنفسه:

ـ فهو سيفقد هيبته في الأوساط السياسية والشعبية؛

ـ سيعيش عزلة جديدة، تمكن السلطة التنفيذية من التغوّل عليه أكثر فأكثر؛

ـ وسيفقد أحدَّ سلاح لديه في تفعيل دوره، وهو سلاح الصحافة، بحيث يمسي أسيراً للإعلام الرسمي، وعندها سيكون بإمكان موظف صغير، التعتيم على المجلس وتهميش دوره السياسي.

هكذا نكون قد خسرنا الصحافة.. والمجلس النيابي.. وبما أنَّ الأحزاب السياسية مهمّشة فعلياً.. فلن يعودَ ثمة حياة سياسية في البلاد التي قد تواجه قدرها ـ هذه المرة ـ في الشارع.

الميثاق، ٩ حزيران ١٩٩٨

"إصلاح" .. لخدمة البورجوازية
أم إنقاذ الوطن من الهجمة الصهيونية؟

ناقشت هيئة التحرير، الوثيقة السياسية التي أصدرتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، وقدمتها إلى الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر، في (١٣ حزيران ١٩٩٨) تحت عنوان: "مشروع برنامج الإصلاح والإنقاذ الوطني الأردني".

ووجدت هيئة التحرير، في الوثيقة، نصاً مضطرباً من جميع النواحي، الفكرية والسياسية واللغوية. وهي تأمل أن تسهم ملاحظاتها التالية في تطوير نقاش جدي للوصول إلى وثيقة سياسية عميقة ومتماسكة، تحدد لشعبنا وقواه الحية، المهمات المركزية للنضال الوطني الأردني في المرحلة المقبلة.

(١)

المكتوب يُقْرأ من عنوانه.

وسنبدأ بالعنوان: "برنامج الإصلاح والإنقاذ الوطني الأردني"..

ولكن، "الإصلاح الوطني" شيء، و"الإنقاذ الوطني" شيء آخر.

فالإصلاح الوطني مبادرة سياسية غير إجماعية ولا تتطلب الإجماع، تعبّر عن مصالح فئات اجتماعية تريد الاندماج بالنظام السياسي، ولا تطمح إلى

تغييره، وتثق به، وبقدراته على إصلاح نفسه.

تنطلق مبادرة "الإصلاح الوطني"، مما يأتي:

١ ـ التشارك مع النظام السياسي في مبادئه السياسية واستراتيجياته وأهدافه.

٢ ـ الاعتراف بصحّة النهج العام الذي يتبعه هذا النظام.

٣ ـ إن هذا النظام، الصحيح من حيث المبدأ ومن حيث النهج، بدأ يعتوره خلل هنا وضعف هناك، مما يصعب وصوله إلى أهدافه بسرعة وكفاءة.

٤ ـ . . . مما يستلزم إصلاح الخلل في النظام، ليكون أكفأ في الوصول إلى أهدافه.

٥ ـ وعملية الإصلاح هذه تحتاج إلى قوى اجتماعية إصلاحية، تندمج بالنظام وتجدّده.

٦ ـ إن قوى الإصلاح تقترح نفسها للقيام بدور كهذا.

أما "الإنقاذ الوطني"، فهو مبادرة سياسية من نوع آخر. تقوم بها الفئات الاجتماعية الوطنية، بهدف إنقاذ البنية الوطنية، وليس تجديد النظام السياسي وإصلاحه، وتوسيع قاعدته، والمشاركة فيه.

وتنطلق مبادرة الإنقاذ الوطني مما يأتي:

١ ـ إن البنية الوطنية كلها مهددة بخطر داهم (خارجي: كالاحتلال و/ أو الهيمنة الأجنبية، و/ أو إزالة الكيان الوطني؛ أو داخلي: الانهيار الاقتصادي و/ أو الفلتان الأمني و/ أو الكوارث الطبيعية).

وهذه الأخطار، بطبيعتها، تهدّد جميع الطبقات، مثلما تهدد النظام السياسي والمعارضة معاً؛ باستثناء فئات اجتماعية محدودة قد تستفيد من الكوارث الوطنية، بسبب موقعها الكمبرادوري، أو باستثناء أفراد معدودين هم العملاء.

٢ ـ إن النظام السياسي غير قادر على مجابهة الخطر الذي تتعرض له البنية الوطنية، مما يستلزم حشد كل الطاقات الوطنية ـ وقد يلتحق بها النظام السياسي أو يتجمد في مكانه عن الالتحاق بها ـ لمجابهة الخطر وصدّه.

ولا تتضمن مبادرة الإنقاذ الوطني أهدافاً عدّة، بل هدفاً واحداً، هو الهدف

الإنقاذي. وإذا ما تحدد هذا الهدف بدقة، وتم تحشيد القوى وراءه؛ أصبح بالإمكان، إخضاع كل مناحي الحياة الأخرى لخدمة إنجازه.

ـ فلماذا تخلط أحزاب المعارضة الأردنية، بين مبادرتين مختلفتين من حيث الأسباب والمنطلقات والقوى الاجتماعية المشاركة والأهداف؟

إننا نعتقد أن هذه الأحزاب هي قوى إصلاحية، وهي ترنو إلى توسيع قاعدة النظام السياسي للمشاركة فيه، ولكنها تتوسل التلويح بالبرنامج الإنقاذي لتخويف النظام السياسي من جهة، ولحشد الجماهير وراء برنامجها الإصلاحي من جهة أخرى. إنها انتهازية صرف، تجسدت على شكل خلط عدة مبادرات سياسية، بعضها ببعض، وأنتجت نصاً كأن كاتبه يونس شلبي.

(٢)

يقول النص: «يعلن المؤتمر الوطني الأردني» . . . بدون أن يذكّر بالمؤتمرات الوطنية الأردنية الخمسة التي انعقدت بين عامَي ١٩٢٨و١٩٣٣. وهذا ليس مجرد سهو، بل تنصّل من خط سياسي هو خط الوطنية الأردنية، وخط الميثاق الوطني الأردني لسنة ١٩٢٨؛ وتنصل من الانتماء إلى الكيان الأردني وهويته وقضاياه.

ويتابع النص: " . . . لعموم أبناء الشعب . . . بجميع فئاته، برنامج الإصلاح والإنقاذ الوطني. . . "، فهو يثير في أبناء الشعب حمية الإنقاذ من أجل الإصلاح. وهذه مخاتلة.

ويتابع النص: " . . . بعد أن وصلت الأوضاع بالبلاد إلى حالة من التردي على جميع الصعد منذ توقيع معاهدة وادي عربة وإعلان التحالف الاستراتيجي التابع مع العدو الإمبريالي والصهيوني، وإطلاق برنامج الإفقار الشعبي عام ١٩٨٩، والتراجع عن الديمقراطية شكلاً ومضموناً، والارتداد عن الميثاق الوطني لعام ١٩٩١ وتغيير الدستور"، وهي خلطة عجيبة حقاً، ولكنها لا تصنع عجة:

١ ـ فأيّة ديمقراطية تلك التي جرى التراجع عنها شكلاً ومضموناً؟

٢ ـ وهل كان "الميثاق الوطني" الذي كان التفافاً على الحركة الشعبية لعام

١٩٨٩، وعنواناً لاندماج القوى الإصلاحية بالنظام، مضاداً لـ "التحالف الاستراتيجي التابع للعدو الإمبريالي الصهيوني"، أم كان إصلاحاً في إطار هذا "التحالف" بالذات؟

٣ـ وهل هو "تحالف" حقاً أم تبعية صرف؟

٤ ـ وهل نفهم من النص أنه بالرغم من أن "برنامج الإفقار الشعبي" (يقصد كاتب النص: برنامج إفقار الشعب، فبرنامج الإفقار يستحيل أن يكون شعبياً) بدأ عام ١٩٨٩، إلاّ أن الوضع لم يكن متردياً، أو بحاجة إلى إصلاح أو إنقاذ ... لأنه كانت هناك ديمقراطية وكان هناك ... ميثاق وطني؟!

والآن، تدعو أحزاب المعارضة ... "أبناء الشعب إلى الوحدة في إطار شعبي من أجل ....".

طيّب! وماذا بعد أن يتّحد أبناء الشعب! ماذا سيفعلون؟! هل تكتفي أحزاب المعارضة منهم بأن يقرأوا برنامجها، ويوافقوا عليه، ويحفظوه غيباً! ماذا بعد؟! هذا ما لم توضحه الأحزاب لنا ... ولأبناء الشعب. ولكننا سنقرأ، وننتظر التعليمات في حينه.

لماذا سوف يتحد أبناء الشعب؟

من أجل ...

١ ـ "إلغاء معاهدة وادي عربة (.) والعودة إلى الشعب (.) بما يضمن تحقيق طموحاته بصد التوسعية العدوانية الاحتلالية الصهيونية (.) والعودة إلى الموقف العربي الموحد لضمان تحرير جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وإنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه، والعودة الحرة الكريمة إليها".

فأحزاب المعارضة تطلب من أبناء الشعب، الاتحاد، لكي يلغي الحكم، معاهدة وادي عربة، ولكي "يعود إليهم"، و"يحقق طموحاتهم بصد التوسعية العدوانية الاحتلالية الصهيونية"؛ ولكي يعود إلى العرب فيضمن تنفيذ تحرير الأراضي المحتلة! وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة!

ولكن الحكم يقول إنه لم ينفصل عن الشعب، وإنه وقع معاهدة وادي عربة

لتحقيق الأهداف نفسها التي تطالب بها المعارضة، أي، صدّ التوسعية الصهيونية نحو الأردن، وضمان تحرير الأراضي العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية!

المناقشة تدور، إذن، على الأرضية نفسها. والخلاف بين الحكم والمعارضة يدور حول إذا ما كان دور معاهدة وادي عربة، سلبياً أم إيجابياً، في تحقيق الأهداف نفسها.

وهذه المناقشة مضلّلة. فلا إلغاء معاهدة وادي عربة، ولا الإبقاء عليها، يضمن تحقيق أهداف مثل صدّ التوسعية الصهيونية وتحرير الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فهذه الأهداف هي أهداف أكبر من الأردن مهما كانت سياساته. والهدف من مناقشة معاهدة وادي عربة، مناقشة فقهية، هو التعمية على جوهرها. وجوهرها يتمحور حول الأردن؛ أعني حول الداخل الأردني بالذات.

قدم المفاوض الأردني، بالإضافة إلى التنازلات المبدئية كالاعتراف بالكيان الصهيوني، والتخلي عن الإجماع العربي، وعن القضية الفلسطينية . . . إلخ، تنازلات حقيقية لـ «إسرائيل»، على الأرض الأردنية، وفي كل المجالات؛ بيد أن ما هو أخطر هو:

ـ طبيعة المعاهدة نفسها من حيث هي معاهدة صداقة وتعاون لا معاهدة سلام فحسب.

ـ وطبيعة الصفقة السياسية المتضمنة بالمعاهدة، حيث وافق الجانب الأردني لا على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن فحسب، بل على إقامة الوطن البديل في الأردن، لقاء اعتراف الجانب "الإسرائيلي"، بالنظام السياسي الأردني القائم.

وقد تراجعت حكومة الليكود عن هذه الصفقة. انسجاماً مع الخطة الليكودية لتهويد فلسطين نهائياً، وفلسطنة الأردن نهائياً، في إطار الحل النهائي!

في إطار المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية"، نشأ جسم تطبيعي ـ توطيني بين فلسطينيي ١٩٤٨ وفلسطينيي ١٩٦٧ وفلسطينيي الأردن. وهذا هو الجسر الذي يمر منه ٩٩٪ من التطبيع الهيكلي إلى البلاد، بما في ذلك شراء الأراضي

والعقارات لمصلحة الصهاينة، وبما في ذلك إنشاء المصانع المشتركة، والعلاقات التجارية، والمشاريع الثنائية.

وتشجع حكومة الليكود هذا الجسر التطبيعي، بينما تبدو غير مهتمة بالتطبيع الرسمي؛ فهي تريد، من هذا الجسر التطبيعي، أن يكون جسراً للتهجير، وهو كائن.

والحكم . . . يؤمّل بـ"تحالفه" مع الولايات المتحدة الأميركية؛ ويعتقد جازماً بأن مناورات القوات الأطلسية ووجودها في الأردن، ميزة له . . . بل إنه يعتقد بأن "التحالف" مع واشنطن، يؤدي إلى الاعتراف بالدور الأردني، "إسرائيلياً" وإقليمياً وعربياً.

ولا نعرف إذا كان الحكم سينظر إلى وثيقة تطالبه بالتراجع عن خياراته الاستراتيجية النابعة من ضرورات تحكم حركته، نظرة جدّية.

والمشكلة، هنا، أن أحزاب المعارضة تنظر إلى نفسها، وكأنها «كاتب صحافي» . . . يعبّر عن رأيه، ويكتب لتنوير الرأي العام! سوى أن الكاتب الصحافي يتفوق عليها من حيث الأسلوب، ومن حيث أن هناك جمهوراً يقرأه، بينما وثائق الأحزاب، بدون أسلوب، وبدون جمهور.

إنقاذ أم إصلاح؟

هذا سؤال محوري لا بدّ، أولاً، من الإجابة الحاسمة عنه. فهذه الإجابة تحدد:

١ ـ طبيعة البرنامج السياسي الوطني.

٢ ـ وطبيعة القوى الاجتماعية المدعوّة للنضال من أجل تحقيقه.

فالبرنامج الإصلاحي تفصيلي، ويتناول العديد من القضايا، وفي مجالات عدة؛ وهو، بالضرورة، يعبّر عن مصالح قسم من القوى الاجتماعية الوطنية وليس كلها. وهناك، أيضاً، رؤى إصلاحية مختلفة؛ ولا يمكن الجمع الحسابي بينها، لأنها تعبّر عن مصالح اجتماعية متضاربة، بل وربما متصارعة.

نشير، هنا، إلى ما تضمنه "مشروع برنامج الإصلاح والإنقاذ الوطني" في البند الثالث: "حول الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية

والإدارية" . فما يقترحه البرنامج من "وضع برنامج وطني للقطاعين الاقتصادي والمالي" على أساس "مشاركة القطاع الخاص في جميع مجالات التنمية (.) بديلاً لخطط الخصخصة الجارية التي قد تبيح انتقال الملكية إلى الرأسمال الأجنبي . . . " يعبّر عن نظرة ومصالح القوى البورجوازية المحلية (غير الكمبرادورية) في مواجهة برنامج الكمبرادور: (الخصخصة لحساب الرأسمال الأجنبي). وهو لا يعبّر، حتماً، عن مصالح الأغلبية الشعبية، خصوصاً الريفية، التي تتعارض الخصخصة، سواء أكانت لمصلحة الرأسمال الأجنبي أم المحلي، مع مصالحها. فمصالح الفئات الشعبية الريفية، المباشرة والبعيدة المدى، تقوم على الحفاظ على القطاع العام، وإصلاحه، وتوسيعه؛ وليس على إعطاء الأولوية، في الخصخصة، للبورجوازية المحلية على البورجوازيات الأجنبية.

ويطالب البرنامج "بخطة شاملة توضع بمشاركة ممثلين لأهم قوى التنمية في هذا القطاع (الخاص) وعلى الأخص البنوك ومراكز التمويل الفردي والجماعي (.) ويقترن ذلك بإصدار التشريعات التي تضمن حرية التمويل الوطني ومحددات التمويل الأجنبي . . . " .

إن ممثلي الفئات الشعبية الكادحة لا يستطيعون التوقيع على نص كهذا. فالصراع بين البورجوازية المحلية والبورجوازية الكمبرادورية على غنائم الخصخصة، ليس صراعهم . . . الذي هو مع البورجوازية كلها، وضد الخصخصة من حيث المبدأ. فالاضطهاد الطبقي واحد سواء أكان مصدره بورجوازياً محلياً أم أجنبياً، ومصالح الفئات الشعبية لا تتحقق، في هذه القضية الملموسة، إلاّ بالنضال ضد "حرّية التمويل" بعامّة، ومن أجل تعزيز دور القطاع العام، وتوسيع مجالات عمله، وتقييد التمويل - وليس تحريره - بحيث يخضع لاحتياجات التنمية الوطنية، بما في ذلك توجيهه لتمويل المشاريع الفلاحية والحرفية.

إن هيئة تحرير "الميثاق" التي تمثل، سياسياً، الجماهير الشعبية الأردنية، تدين، بقوة، إقدام أحزاب المعارضة على تسويق برنامج اقتصادي بورجوازي

تحت ستار وطني وإنقاذي!

إن أحزاب المعارضة التي تنتصر للبورجوازية المحلية، وتريد تجييش الجماهير وراء برنامج هذه البورجوازية لكي تستأثر بغنائم الخصخصة . . وحرية التمويل، تتناسى ما يلي:

١ ـ إن البورجوازية المحلية، حتى أكثرها "وطنية"، هي بطبيعتها التكوينية ذات ارتباط وثيق بالكمبرادور المحلي، وبالرأسمال الأجنبي.

٢ ـ إن هذه البورجوازية، في تكوينها الحاسم، فلسطينية، ومرتبطة بالرأسمال الفلسطيني "الدولي" و"حرية التمويل" التي تطالب بها هذه البورجوازية، ليكون لها الأولوية في الحصول على غنائم الخصخصة، وهذه آلية من آليات إقامة الوطن البديل في الأردن.

إن الجماهير الأردنية الكادحة، تتمسّك بإصلاح اقتصادي مضاد، يقوم على ما يلي:

١ ـ تحميل المديونية ونتائجها للفئات الاجتماعية التي أفادت من هذه المديونية، وذلك بإجراءات قانونية وضرائبية وأخرى.

٢ ـ تعزيز ودمقرطة القطاع العام، وتوسيعه، وتحريره من الفساد وسوء الإدارة.

٣ ـ إخضاع البنوك ومراكز التمويل لخطة إجبارية يتم بموجبها توجيه قسم رئيس من القروض والتسهيلات والتمويل الحكومي نحو خدمة المشاريع الفلاحية والحرفية الصغيرة.

وتشمّ هيئة تحرير "الميثاق" رائحة كريهة، في النقطة الثانية من برنامج الإصلاحات الاقتصادية . . . الذي يطالب "بإعادة النظر في السياسة المالية والضرائبية (.) والتأكد من تحقيق العدالة الاجتماعية في استحقاقات التوزيع الضريبي".

ـ فمن المعروف أن المواطن الأردني يدفع استحقاقات ضريبية عالية جداً، خصوصاً بالنظر إلى مستوى الخدمات التي يحصل عليها.

ـ هذا بينما تتهرب البورجوازية، بطرائق شتى، من تسديد الاستحقاقات

الضريبية المترتبة عليها، ونحن نسأل:

لماذا لم يحدّد نص المشروع، بوضوح، من الذي يدفع الضرائب ومن الذي يتهرب منها؟

إننا، بصراحة، نخشى أن يردّد النص ما تدّعيه البورجوازية من أن الجماهير الشعبية الأردنية «تتمتع» بالضرائب المأخوذة من البورجوازيين!!

نعود للسؤال الرئيس:

إصلاح أم إنقاذ؟

وقد رأينا أن "الإصلاح" لا يمكن أن يكون إجماعياً. إنه، بالضرورة، برنامج طبقي. وقد انحازت أحزاب المعارضة! في ما تقترحه من إصلاحات إلى صف البورجوازية المحلية. وهذا "حقها". ولكن ليس من حقها أن تسوّق هكذا برنامجاً باسم "الإجماع" الإنقاذي، وفي إطار "مؤتمر وطني"!

مثال آخر

يطالب "برنامج الإصلاح والإنقاذ الوطني" بما يلي: "سنّ قانون انتخاب ديمقراطي حضاري".

وهذا نص لا معنى له. بل ويمكن أن يوقّع عليه السيد نذير رشيد نفسه.. فمن ذلك الذي لا يريد قانون انتخاب "ديمقراطياً" و"حضارياً". ولكن الخلاف، يبدأ عندما نبدأ بتحديد ما هو "ديمقراطي" و"حضاري". وبما أن أحزاب المعارضة عجزت عن هذا التحديد، فإن ذلك يؤكد، مرة أخرى، استحالة الإجماع على برنامج إصلاحي. فالإصلاح صراع بالضرورة. وقانون الانتخاب بالذات هو موضع صراع دائم بين القوى الاجتماعية؛ التي يرى كل منها، "الديمقراطية" و"الحضارة" بما يتلاءم مع مصالحه وأهدافه. ولا يوجد قانون انتخاب ديمقراطي بحدّ ذاته، فكل قانون انتخاب يعبّر عن مصالح اجتماعية وسياسية، بل وحزبية محددة، مما أدى بأحزاب المعارضة إلى التحايل على اختلافها هنا، بكلام جميل!!

والآن، وقد بيّنا أن "الإجماع الوطني" من "كل فئات الشعب" على برنامج

إصلاحي ليس صعباً حسب، وإنما بلا معنى أيضاً، نطرح السؤال: هل نحن بحاجة إلى برنامج إنقاذي؟

ونجيب: نعم

ولكن البرنامج الإنقاذي لا يسوّق برامج إصلاحية لهذه القوى الاجتماعية أو تلك. إنه يحدد، بدقة، الخطر المحوري الداهم الذي يهدّد كل القوى الاجتماعية، بتهديده البنية الوطنية نفسها، مما يجعل "الإجماع الوطني" ضرورياً وممكناً في آن.

* البرنامج الإنقاذي لا يتحدث عن إصلاحات . . . بل يحدّد مكمن الخطر الذي يتهدد البنية الوطنية.

* ويحدد آلية التصدي لهذا الخطر.

* وبذلك ينفرز، موضوعياً، الوطني من غير الوطني بالعلاقة مع محور المجابهة الوطنية.

فما هو الخطر المحوري الداهم الذي يتهدد البنية الوطنية الأردنية؟

- إنه مشروع الوطن البديل.

* إن "إسرائيل" . . . التي يقوم مشروعها السياسي على طرد جميع الفلسطينيين من فلسطين، وتهويدها بالكامل؛

* . . . والتي تنظر إلى الأردن، بصفته منطقة نفوذ "إسرائيلية"؛

تسعى إلى حل المشكل الديموغرافي والسياسي الفلسطيني في الأردن، ولكن في إطار هيمنتها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية؛ أي أنها تسعى إلى اقامة مستوطنة فلسطينية كبيرة في الأردن، تكون، في الآن نفسه، مستعمرة "إسرائيلية"، بالمعنى الإمبريالي التقليدي.

وهذا المشروع - مشروع الوطن البديل - الذي كان قائماً دائماً، أصبح الآن، خطراً داهماً بسبب ما حصل من تغيير نوعي في موازين القوى لمصلحة "إسرائيل"، على المستوى الدولي (تفكك الاتحاد السوفياتي)، وعلى المستوى الإقليمي (ضرب العراق ومحاصرته)، وعلى المستوى الفلسطيني (اتفاقيات

أوسلو)، وعلى المستوى الأردني (معاهدة وادي عربة).

إن اتفاقية أوسلو ومعاهدة وادي عربة، اللتين وضعتا فلسطين والأردن، والعلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، في الدائرة "الإسرائيلية"، أدتا، موضوعياً، إلى وضع المشروع "الإسرائيلي" لاقامة الوطن البديل في الأردن، موضع التطبيق . . . من حيث:

١ ـ إن اتفاقية أوسلو التي قوّضت النضال الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وحطمت الإجماع الوطني على مقاومة الاحتلال، وأطلقت العنان للخطط الاستيطانية "الإسرائيلية"، وخطط تفتيت الأراضي المحتلة إلى كانتونات، ومحاصرتها اقتصادياً، وأخضعت المجتمع الفلسطيني لسيطرة قوى متصهينة، تضطهده، وتلجم قواه النضالية، وتشيع في أوساطه اتجاهات اليأس والفردية، خلقت ظروفاً ملائمة لإنجاح آلية التهجير من الأراضي المحتلة باتجاه الأردن.

٢ ـ إن معاهدة وادي عربة التي نصّت على توطين فلسطينيي الأردن حيث هم، فتحت الباب على مصراعيه لاختراق صهيوني واسع في الأردن، وعلى كل المستويات: السياسية والاقتصادية والأمنية؛ مما يسهّل المشروع "الإسرائيلي" لإحكام السيطرة الاستعمارية على شرق النهر.

إن معاهدة وادي عربة، تمثل، في الحقيقة، إطاراً قانونياً لإخضاع الأردن للتوسع الاستعماري "الإسرائيلي". وهذا التوسع يتجاوز ما يسمى بالتطبيع. فالتطبيع يتم بين ندّين. وهو اصطلاح يلائم المشروع "الإسرائيلي" إزاء مصر. ولكن المشروع "الإسرائيلي" في الأردن، هو مشروع هيمنة استعمارية بالمعنى التقليدي.

وتعبّر معاهدة وادي عربة، عن اتجاه الكمبرادور الأردني إلى الاندماج في السوق العالمية عن طريق الاندماج بالسوق "الإسرائيلية". وتقطع معاهد وادي عربة، موضوعياً، صلات الأردن بالوطن العربي على كلّ صعيد، وتعطي لـ "إسرائيل"، عندما تريد، الإطار القانوني الملائم لتعزيز وجودها في شتى المجالات؛ بالإضافة إلى أنها تنصّ على إقامة بنية تحتية مشتركة، تجعل الانفكاك من الهيمنة "الإسرائيلية" مستقبلاً، أمراً عسيراً.

٣ ـ إن التنافس، الظاهر والعلني، بين السلطتين، الأردنية والفلسطينية، على الموقع الأول لدى "إسرائيل" ؛ يؤدي بهما إلى التنافس على السكان ورؤوس الأموال والمشاريع ؛ مما يؤدي إلى انجراف السلطات الأردنية إلى تسهيل عملية التهجير من الأراضي المحتلة إلى الأردن، بما في ذلك تقديم تسهيلات قانونية وسياسية واقتصادية.

٤ ـ إن اتجاهاً قوياً داخل السلطة الفلسطينية وأنصارها، يتطلع إلى الاستقواء بتحالفاته الأميركية و "الإسرائيلية" للسيطرة على الأردن، وتولّي أمر إدارة الوطن البديل فيه، لحساب تل أبيب، كما هو الحال الآن في كانتونات الحكم الذاتي.

والغريب في الأمر أن "أحزاب المعارضة الأردنية" تساير هذا الاتجاه العرفاتي، وتفرش له؛ إذ تخصص بنداً في "برنامج الإصلاح والإنقاذ الوطني الأردني" يتستر بدعم كفاح الشعب الفلسطيني، لكي يطالب بتعزيز "وحدة المصير" بين الشعبين الأردني والفلسطيني . . . كيف؟ عن طريق الوحدة . . . بين "قطرين عربيين مستقلين" وهذا هو ما تخطط له أوساط السلطة العرفاتية . . . إذ:

١ ـ سوف تعلن استقلالها!

٢ ـ ثم تطالب بالوحدة! أي بالتطوع لدى «إسرائيل» لإدارة المستعمرة الأردنية.

الأردن في خطر؛

وهو خطر يتهدد وجوده الوطني من الأساس؛ مما يتطلب، بالفعل، حشد كل القوى الوطنية وراء برنامج للإنقاذ، عنوانه التصدي لمشروع الوطن البديل، وإفشاله. وهو ما يحتاج إلى حديث آخر. ولكن، حسبنا، أن نقول الآن:

ليس هذا هو المؤتمر الوطني الأردني؛

وليس هذا هو برنامجه.

وليست هذه هي قواه!

الميثاق، ١٦ حزيران ١٩٩٨

هذه هي طريق العودة إلى المؤتمر الوطني الأردني

قامت هيئة تحرير "الميثاق" بمناقشة موضوعية مستفيضة لفكرة وبرنامج "الإصلاح والإنقاذ الوطني" الذي تبنته أحزاب المعارضة، وتسعى إلى إقراره في اجتماع مفبرك تحت اسم "المؤتمر الوطني الأردني". وقد نشرت هيئة تحرير "الميثاق"، خلاصة مناقشاتها هذه في وثيقة سياسية تحت عنوان: "إصلاح لخدمة البورجوازية أم إنقاذ الوطن من الهجمة الصهيونية؟".

وفي اجتماعها الدوري، لاحظت هيئة تحرير "الميثاق" أن القوى التي تسعى لفبركة مؤتمر سياسي يحسّن شروط تعاملها مع الحكم ـ متسترة باسم عزيز على قلب كل وطني أردني، هو اسم "المؤتمر الوطني الأردني" ـ تجاهلت النقد الموضوعي المنشور في "الميثاق"، ممّا يؤكّد أن هذه القوى لا تسعى إلى الحوار، ولا يهمّها التوصل إلى إجماع وطني نضالي، وأن كل ما تسعى إليه هو تجميع بعض القوى السياسية وراء جماعة الإخوان المسلمين، تحضيراً للحوار المرتقب بين هذه الجماعة والسلطات، ولهدف وحيد هو الحصول على مكاسب سياسية على حساب الشعب الأردني.

إن هيئة تحرير "الميثاق" إذ تدين بحزم كل الانتهازيين المتورطين في فبركة هيئة سياسية لا صلة لها بالتراث النضالي للمؤتمرات الوطنية الأردنية، فإنها تطرح أمام الوطنيين الأردنيين، وثيقة سياسية كُتبت في أعقاب هبة آب ١٩٩٦ تحت عنوان "العودة إلى المؤتمر الوطني الأردني". وتبين هذه الوثيقة، الخطوط

العريضة للتراث النضالي لحركة المؤتمرات الأردنية، والأسس الفكرية والسياسية اللازمة من أجل العودة إلى هذا التراث وتجديده وربطه بالحاضر.

وتدعو هيئة تحرير "الميثاق" إلى حوار وطني حر حول هذه الوثيقة.

العودة إلى المؤتمر الوطني الأردني

كشفت هبة آب (١٩٩٦) الشعبية الأردنية عن جملة حقائق أساسية من أبرزها:

* تبلور القضية الاجتماعية ـ الوطنية الأردنية في ما ظهر من ميل قوي إلى الانسجام الوطني في المطالب والأهداف والمزاج، وإذا كان شكل التحرك السياسي قد اختلف بين منطقة وأخرى.. فمما لا شك فيه أن المطالب السياسية والمزاج السياسي كانا موحدين في جميع المناطق. لقد فرضت القضية الأردنية نفسها، بالعنف الجماهيري وبالعنف السلطوي المضاد، على رأس جدول الأعمال، وغدا من الضروري أن تلتقي الطلائع الشعبية الأردنية من مختلف المدارس السياسية للحوار والتوصل إلى برنامج إجماع وطني للنضال السياسي في المرحلة القادمة، التي ستشهد احتدام الصراع بين مصالح الجماهير الأردنية ووجودها السياسي وطموحاتها وبين القوى المضادة الهادفة إلى تهميش الشعب الأردني وتجويعه وإلغاء وجوده السياسي في إطار برنامجها للخصخصة والتوطين والأسرلة.

* تبلور انعزالية الشارع الفلسطيني وقواه السياسية في الأردن عن مجرى الصراع الاجتماعي الوطني في البلاد، وخضوع وعي هذا الشارع ـ ولو مرحلياً ـ للبرنامج البورجوازي الفلسطيني الذي ينظر بعين العداء إلى تبلور البرنامج الوطني الأردني والشخصية الوطنية الأردنية، وقوى النضال الأردني، بصفتها عوائق أساسية أمام مشروع الخصخصة وقيام الوطن البديل سياسياً. وهو مشروع حياة أو موت بالنسبة للبورجوازية الفلسطينية في الأردن.

* انكشاف كامل البرنامج السياسي الحكومي "الخصخصة والتوطين والأسرلة" عبر قيامه بالبطش بالحركة الجماهيرية، بطشاً مبالغاً فيه إلى حد أثار

تعجب المراقبين، وهذا البطش له مغزى سياسي يتمثل في أن النهج الحكومي لم يردّ على الحركة الجماهيرية بصفتها حركة مطلبية اعتيادية، ولكنه رد على قدرتها على التحرك، وعلى وعيها الجماهيري بنفسها. إن كثافة الإجراءات الأمنية لا يمكن تبريرها، لا بحجم الحركة الجماهيرية ولا بطبيعة مطالبها، ولكن تفسيرها ممكن فقط إذا ما نُظر إليها على أنها إجراء سياسي يهدف، عبر إغراق الجماهير الأردنية بإجراءات القمع، إلى تخويف هذه الجماهير ولجم وعيها، وقدرتها على التحرك.

* انكشاف "النخبة" المرتبطة بالبرنامج الحكومي من نواب وأعيان ووجهاء ومثقفين على حقيقتها بصفتها نخبة انتهازيين من مستوى متدنٍّ، فاقدي الإحساس حتى بالكرامة الشخصية.

* انكشاف العناصر والاتجاهات الليبرالية، ذات الخطاب المرتكز على الدعاوى الديمقراطية البورجوازية. بصفتها عناصر واتجاهات انتهازية لا غير، ولا تمثل، بحال، اتجاهاً شعبياً.

***

إن المؤتمرات الوطنية الأردنية الخمسة التي انعقدت بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٣ هي التي تمثّل الحركة السياسية الأردنية الوحيدة التي (أ) أنجزت فكراً وطنياً متطابقاً مع احتياجات النضال الاجتماعي ـ الوطني الأردني، (ب) ومثلت خط المعارضة الجذرية في الأردن، (ج) وارتبطت بالجماهير ارتباطاً عضوياً، (د) وتمكنت من تحقيق قسم من أهدافها وبصورة خاصة في ترسيخ الوعي الديمقراطي والعروبي وصد محاولات الاختراق الصهيونية للمجتمع الأردني.

١ ـ كان المغزى الرئيس لانعقاد المؤتمر الوطني الأردني الأول عام ١٩٢٨، هو التعبير عن الوحدة السياسية للشعب الأردني. ففي مواجهة سياسات ودعاوى التفتيت والانقسامات الجهوية والطائفية والعشائرية، استطاع منظمو المؤتمر عقد اجتماع لمئة وخمسين مندوباً موكلاً يمثلون بالفعل، وبصورة عضوية لا "نيابية"، الشعب الأردني في مختلف مناطقه وتجمعاته العشائرية والجهوية والاثنية والطائفية، وقد استطاع هولاء انتخاب لجنة تمثل الشعب الأردني على

أساس سياسي وانتخاب زعيم سياسي هو حسين باشا الطراونة زعيماً وطنياً أردنياً ، أي منتخباً ومقبولاً من جميع الممثلين العضويين للشعب الأردني .

وبعد حركة المؤتمرات الوطنية لم ينعقد أبداً ، اجتماع يمثل المجتمع الأردني تمثيلاً عضوياً شاملاً ، ولذا فإن المؤتمرات الوطنية الأردنية الخمسة "١٩٢٨-١٩٣٣" تمثل (أ) رمزاً تاريخياً لولادة الكيان الوطني الأردني، (ب) ومرجعية وطنية أساسية لا يمكن تجاهلها من قبل أي مناضل أردني يود فعلاً أن يرتبط بالجماهير الشعبية الأردنية ومصالحها ونضالها .

٢ ـ وعليه ، فإن هذا المغزى التاريخي، وهذه المرجعية الوطنية، يمثلان أساساً مشتركاً ونقطة ارتكاز "خارج الخلافات" لوحدة جميع المناضلين الوطنيين الأردنيين ، بحيث يتم تجاوز الانقسامات والخلافات الحزبية والعقائدية الجامدة إلى رحاب حركة وطنية شعبية ذات مرجعية تاريخية .

٣ ـ إن السر وراء نجاح حركة المؤتمرات الوطنية الأردنية وفاعليتها أنها كانت حركة ألّفت إبداعياً، بين الزعماء العشائريين والمثقفين العصريين . إن الضعف البنيوي للأحزاب الوطنية التي جاءت بعد حركة المؤتمرات الوطنية الأردنية "١٩٢٨ ـ ١٩٣٣" يتمثل في أنها كانت ، بالأساس أحزاب مثقفين يفتشون عن جماهير وهمية ، في حين أن البنى العشائرية ظلت قائمة وفعالة سياسياً في المجتمع الأردني . ومن الواضح الآن أن أية حركة جماهيرية أردنية فاعلة ينبغي عليها أن توحد في صفوفها الفعاليات العشائرية والفعاليات الثقافية الحديثة في صيغة سياسية وطنية واحدة تتجاوز العشائرية باستيعابها ، لا بالقطيعة معها، وتعطي لحركة المثقفين أداة جماهيرية عضوية قادرة على فرض البرنامج السياسي الوطني .

٤ ـ لقد توصل فكر المؤتمرات الوطنية الأردنية الذي استوعب تقاليد النضال الوطني في سورية إلى شرعية الكيان الأردني ، والشخصية الوطنية الأردنية من منظور قومي عربي علماً بأن المطالبة القومية العربية حتى الأربعينيات في بلاد الشام كانت تركز على وحدة الأقطار السورية بالدرجة الأولى .

إن الدمج الجدلي بين الوطنية الأردنية والقومية العربية أدى إلى انسجام في

الفكر الوطني تفتت للأسف ، في المراحل اللاحقة ، بين اتجاه قومي عائم غير متجذر في البنية المحلية ، واتجاه قطري كياني يقول بإمكانية التطور " سواء الرأسمالي أو الاشتراكي " في الحدود القطرية .

إن العودة إلى تقاليد المؤتمر الوطني الأردني هي تجاوز لهذا الانشطار ، نحو تأسيس الفكر الوطني على التطابق مع الاحتياجات المحلية ، وتجذير البعد القومي العربي في الروح الوطنية . إنه اعتراف مزودج بشرعية المجتمع الأردني وقضاياه، وشرعية انتماء هذا المجتمع إلى الأمة العربية وقضاياها في البعد النضالي التاريخي العام، كما في البعد الخاص المتمثل في القضايا الملموسة للعملية الوحدوية لبلاد الشام والعراق.

٥ ـ وعلى المستوى التنظيمي ـ السياسي، عُقدت المؤتمرات الوطنية الأردنية باندماج المناضلين العرب المتأردنين أو المقيمين في الأردن فيها ، (من خلال اشتراكهم في هذه المؤتمرات وفعالياتها جنباً إلى جنب مع الأردنيين ، وعلى أساس البرنامج الوطني الأردني). إن الشكل الوحيد الممكن لدمج المتأردنين في المجتمع الأردني هو اندماجهم في الحركة الوطنية الأردنية ، وفي النضال على أساس البرنامج الوطني الأردني، وهو ما فعله مناضلون عرب متأردنون بإخلاص ، وبولاء كامل للأردن مجتمعاً وقضية في إطار المؤتمرات الوطنية الأردنية.

٦ ـ طرح فكر المؤتمرات الوطنية الأردنية تصوراً لبناء وطني متكامل يقوم على (أ) الحكم النيابي الدستوري (وهو مطلب أردني تقليدي تبلور بصورة حاسمة منذ ثورة ١٩٢٣). (ب) التأكيد على اندماج الأردن في محيطه العربي. (ج) التأكيد على مبدأ الاعتماد على الذات والإنتاجية في البناء الاقتصادي. وهذه المسائل الثلاث ، تمثل، مجتمعة، الأساس لبناء برنامج وطني أردني معاصر، يحظى بالإجماع الشعبي.

وفي مواجهة الاختراق الصهيوني الواسع الذي انطلق من غير قيود إثر معاهدة وادي عربة ، تستطيع الحركة الوطنية الأردنية أن تستلهم الكثير مما يمثل بحق حركة المؤتمرات الوطنية الأردنية (١٩٢٨ ـ ١٩٣٣)، وهونضالها الواضح

والثابت ضد الاختراق الصهيوني للأردن الذي نشطته في أوائل الثلاثينيات قوى متصهينة رسمية ومدنية . فقد طرح الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٢٨ وقرارات المؤتمرات الوطنية اللاحقة بوضوح كامل (أ) رفض كل صلة بين الأردن وحكومة الانتداب في فلسطين، وذلك حماية للأردن من تمدد المشروع الصهيوني إليه. (ب) رفض بيع الأراضي أو تأجيرها لليهود ورفض إقامة اليهود في شرق الأردن. (ج) مقاومة مشروع روتمبرغ وكل أشكال التعاون الثنائي مع الوكالة اليهودية.

وفي هذا المجال لعبت حركة المؤتمر الوطني الأردني أدواراً بارزة، وحركت الجماهير، واستطاعت أن تفرض من جهة تقاليد تحريم التعامل مع الصهاينة، في المجتمع الأردني، ومن جهة أخرى أن تفرض جملة من القوانين التي تحرم بيع الأراضي أو تأجيرها لليهود، ومنع إقامة اليهود في شرق الأردن، كما أفشلت هذه الحركة محاولة تأجير غور كبد للوكالة اليهودية ومحاولات هذه الوكالة للتغلغل في الاقتصاد الأردني.

٧ـ كان نضال حركة المؤتمر الوطني الأردني يتمحور بالأساس ضد المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٨، وكان هذا النضال مثابراً وعميقاً، وقدم للتراث الوطني الأردني جملة من النصوص النقدية الجذرية والملموسة للمعاهدة، وما كان ذلك ممكناً إلا بسبب ارتباط حركة المؤتمر الوطني الأردني ارتباطاً عضوياً، بالمجتمع الأردني واحتياجاته. والذي يطلع على نصوص "الكتاب الأسود في القضية العربية الأردنية" الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني عام ١٩٢٩، يكتشف كنزاً من الفكر الوطني النقدي لم تستطع أن تتوصل إلى منطقه وكفاءته التحليلية والنقدية، للأسف، الحركات السياسية الأردنية اللاحقة.

نهج في مجابهة نهج

انطلق المؤتمر الوطني الأردني من حقيقة أساسية وهي أن موارد شرق الأردن كافية لإعالة أبنائه بما في ذلك الخدمات المدنية، دون الحاجة إلى إعالة خارجية،

وقد بيّن المؤتمر ذلك بالمعطيات والأرقام، وأما العجز في الميزانية فهو ناجم عن المصاريف الضخمة لجهاز بيروقراطي وعسكري غير مرتبط بالاحتياجات الاجتماعية المحلية، بل بالبحث عن دور إقليمي. فالشعب الأردني يموّل، في حقيقة الامر، جزءاً من المصاريف الضخمة لضرورات الدور الإقليمي للحكم، ويظل بعد ذلك، عجز يتم السعي إلى تغطيته بالمساعدات الخارجية التي تفرض بدورها رضوخاً للخارج ومعاهدات والتزامات مع القوى الخارجية، ونعتقد أن المؤتمر الوطني الأردني بذلك قد اكتشف المفتاح الضروري لفهم الأزمة الأردنية المزمنة منذ ذاك وحتى الآن. فهذا الفكر الوطني النقدي الثاقب يبدد الادعاء بأن محاولة لعب دور إقليمي والخضوع للخارج إنما يتمان من أجل إعالة الشعب الأردني في حين أن الكمبرادور السياسي يُخضع الأردن لمصاريف فوق طاقته، ويقيد البلاد بمعاهدات والتزامات مع الخارج للحصول على الأموال اللازمة لتمويل محاولته البحث عن دور إقليمي ـ هذا ما حصل لاحقاً على نطاق واسع ـ وإعادة صياغة الأردن كبنية تابعة للخارج بعد أن كان في نهاية الحقبة العثمانية، مكتفياً ويملك فائضاً في الحبوب والماشية ومواد غذائية أخرى، وكان قد طور بصورة طبيعية حاضرة محلية كمركز للعلاقات الإنتاجية هي السلط، وتوصل إلى تأمين دفاع فعال وغيرمعطل للإنتاج عبر تسليح عشرات الآلاف من الفلاحين والبدو، غير المتفرغين وغير المنفصلين عن العملية الإنتاجيّة، والذين، بالتالي، لم يكلفوا المجتمع أية نفقات.

كان المجتمع الأردني، قبل تأسيس الدولة المعاصرة، مجتمعاً فلاحياً بدوياً منتجاً، ويملك إمكانات التطور والتقدم، ويملك قوى دفاعية مؤثرة، ويكفي أن نذكر أنه كان تحت إمرة الأمير عودة أبو تايه، وحده، أربعة آلاف مسلح، ومما لاشك فيه أن صيغة الحكم الذاتي التي اقترحها الإنجليز للأردن كانت مدفوعة بعدة أسباب أهمّها القوى القتالية المتوفرة في المجتمع الأردني، وهذه القوى هي التي صدت المحاولات الوهابية لغزو الأردن في مطلع العشرينيات، وهي التي أمنت الاستقلال النسبي الذي حظيت به البلاد في النصف الأول من العقد الثالث من القرن الماضي.

هذه الصورة الواقعية لمجتمع منتج كفؤ، قيد التطور، هي التي كانت في خلفية النقد الذي وجهه فكر المؤتمر الوطني الأردني للمعاهدة الأردنية البريطانية، وادعاءات الحكم لتسويغها في مواجهة فكر المؤتمر الوطني الأردني المتطابق مع واقعه. لقد كان هناك الاتجاه الذي ينظر إلى الأردن كمنطلق ورهينة لدوره الإقليمي المأمول بيروقراطياً، وقد استطاع أن يفرض على البلاد نهجه وما يزال، وهوالنهج المسؤول عن الأزمة الأردنية المزمنة.

بنى الاتجاه الكمبرادوري واستمر يبني ويضخم جهازاً بيروقراطياً وعسكرياً غير مرتبط بالاحتياجات الإنتاجية والاجتماعية للبلاد، بل باحتياجات البحث عن دور إقليمي، فأخضع البلاد للعجز المالي وبالتالي للمساعدات المشروطة والمديونية، واستهلك القوى المنتجة الأردنية وعزلها عن العملية الإنتاجية وجمد تطورها الاجتماعي، واتجهت مشاريعه لا لخدمة العملية الإنتاجية بل لخدمة أهدافه السياسية.

وكتعبير عن الانفصال الكامل عن العملية الإنتاجية استبعد الكمبرادور، السلط، التي هي مركز للعلاقات الإنتاجية، واتجه صوب عمان كعاصمة - وهي مركز إداري وعسكري - تعبيراً عن نزعه إدارية سياسية معادية للإنتاج ميزت مجمل التطور اللاحق لعمان كمدينة مصطنعة، توجه نحوها الإنفاق الرئيس وأصبحت مقراً للبيروقراطية والوافدين وفيما بعد اللاجئين والنازحين.

إن التوطين المسيس للاجئين والنازحين فيما بعد في مدن مصطنعة، تعيش فيها نخب ميسورة، أدى إلى استهلاك قسم رئيس من الأراضي الزراعية والمياه والقوى المنتجة والإنفاق المتصاعد لبنائها وخدماتها على حساب الإفقارالشامل للريف الأردني كمجتمع إنتاجي.

لقد حذر الميثاق الوطني الأردني الصادر عن المؤتمر الوطني الأردني عام ١٩٢٨ من مخاطر نهج تحميل البلاد أعباء مديونية ليست بحاجة إليها، وأكد على أن الشعب الأردني لا يعترف بأي قرض لا تعقده حكومة دستورية ويقرّه برلمان منتخب بصورة صحيحة. وكان ذلك وعياً نقدياً عميقاً مسبقاً للنهج الذي استهلك العديد من مليارات المساعدات والقروض في خدمة مشروعه السياسي

وبددها لنصل في النهاية إلى الوقوع في مأزق المديونية الثقيل والذي لا فكاك منه. والشعب الأردني الآن انطلاقاً من مرجعية ميثاقه الوطني لعام ١٩٢٨ يستطيع أن يؤكد عدم اعترافه بهذه المديونية الناجمة عن قروض لم تعقدها حكومات دستورية أو تقرها مجالس نيابية منتخبة بصورة صحيحة.

إذ بلورت حركة المؤتمر الوطني الأردني نهجها الجذري القائم على أساس مجتمع منتج معتمد على ذاته في مواجهة النهج القائم على مجتمع سياسي معتمد على الخارج. وبذلك تأسست الأرضية لصراع وطني اجتماعي حقيقي وأصيل في الأردن، وهو ما ميز الحياة السياسية الأردنية في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات (وأعطى الأساس لبرهة وصفي التل في الستينيات). وقد انهار هذا الإطار الأصيل للصراع في الخمسينيات وماتلاها، بانتقال المعارضة الأردنية إلى القبول بنهج الحكم والصراع معه، وبحدة أحياناً، لا على الأصل " بناء المجتمع السياسي المعتمد على الخارج " ولكن على الفرع : المساعدات العربية "أو السوفياتية" بدلاً من المساعدات البريطانية. أما مبدأ المساعدات الخارجية على أسس سياسية غير إنتاجية، فلم يمس.

لقد قبلت المعارضة القومية واليسارية والإسلامية، مبدأ الانفصال عن التقاليد الإنتاجية الزراعية ـ الرعوية في الأردن، وتوسيع وتضخيم جهاز بيروقراطي عسكري غير مرتبط بالاحتياجات الإنتاجية والاجتماعية، والتوسع في بناء وتضخيم بنية تحتية لمدن مصطنعة، غير مرتبطة بالتطور الإنتاجي، بل بالمشاريع السياسية. قبلت بكل ذلك، وبتصور وهمي للتنمية يقوم على تجاهل القاعدة المادية الفعلية القائمة والتقاليد الإنتاجية الموجودة فعلاً، ومحاولة اصطناع صناعة مستوردة واستهلاك المساعدات والقروض في غابات الإسمنت وحقول الإسفلت وما يرافقها من فساد إداري ومالي، ولذلك ففي حقبة السبعينيات والثمانينيات، حدثت مصالحة واقعية بين الحكم والمعارضة، ومولتها المساعدات النفطية العربية التي ساهمت بدورها في تضخيم الجهاز البيروقراطي ومشاريع البنية التحية واستيعاب عدد كبير من المثقفين واستهلاك المزيد من الأراضي الزراعية والمياه لاحتياجات سكان المدن المصطنعة التي

تضخمت أكثر فأكثر . وفي هذه الأجواء من نكوص الحركة الاجتماعية والتوافق الوطني استمر الحكم في تمويل سياساته بالقروض حتى انفجرت أزمة المديونية وأزمة نهج الحكم في العام ١٩٨٩ حين هبت الجماهير الأردنية تستذكر أفكار المؤتمر الوطني الأردني وملامح نهجه الغائب.

إلا أن دماء شهداء ١٩٨٩ وصرخات الوعي الاجتماعي الوطني تبددت وسط سيل جارف من ديماغوجية القوى السياسية الانتهازية الإسلامية واليسراوية والقومية ـ المرتبطة بالبورجوازية والبورجوازية الصغيرة في المدن المصطنعة ـ واستطاعت هذه القوى أن توظف انتفاضة ١٩٨٩ لكي تحسن من شروط التحاقها بالحكم، وقد وجد الطرفان (الحكم والمعارضة) في الأجواء التي صاحبت أزمة الخليج فرصة ذهبية للتفاهم وترتيب العلاقات على حساب الصوت الحقيقي لانتفاضة نيسان ١٩٨٩ ، ولكن أزمة نهج الحكم استمرت وتفاقمت وأدت به إلى عقد معاهدة استعمارية مع "إسرائيل" وإلى تسريع عملية الخصخصة والتوطين والأسرلة، ومحاولة الخروج من الأزمة الطاحنة في البحث عن دور في العدوان على العراق ومحاصرة سورية وكل ذلك في مواجهة معارضة موالية ، معارضة تحتج على التفاصيل لا على الجوهر . فكان أن انتفض الشعب الأردني ، مرة أخرى، العام ١٩٩٦ والعام ١٩٩٨ ، ضد نهج كامل يضم الحكم والمعارضة الموالية ويقترح من جديد العودة إلى نهج المؤتمر الوطني الأردني؛ نهج الاعتماد على الذات وبناء السياسة على الاقتصاد، لا الاقتصاد على السياسة؛ نهج الاستقلال والسيادة والديمقراطية؛ نهج حسين الطراونة.

وهذا النهج الوطني الأردني العربي الديمقراطي يحتاج إلى تجديد نوعي وتأطير تنظيمي في صيغة نضالية هي مثلما اقترحنا، صيغة المؤتمر الوطني الأردني.

إعادة تأسيس «حزب المؤتمر الوطني الأردني» ضرورة وطنية ملحة

انبثق "حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني" عن المؤتمر الوطني

الأردني الأول المنعقد عام ١٩٢٨؛ بحضور (١٥٠) مندوباً موكلاً يمثلون الشعب الأردني تمثيلاً صحيحاً. وقد أصدر المؤتمر ميثاقاً وطنياً، وقرر تأسيس حزب سياسي يتابع النضال لتحقيق أهدافه.

كان انعقاد المؤتمر الوطني الأول، وتأسيس "حزب المؤتمر الوطني الأردني"، حدثاً مفصلياً في تاريخ الأردن المعاصر، من حيث أنه أرسى قواعد الوطنية الأردنية، وأعطاها مضامينها القومية العربية والديمقراطية والشعبية المعادية للاستعمار والصهيونية، ووحّد الجماهير الأردنية؛ أولاً، في مجابهة المعاهدة الأردنية البريطانية التي قضت على استقلال الأردن، وحولت دولته الناشئة حديثاً إلى ما يشبه الحكم الذاتي الموظف لخدمة الأهداف الاستعمارية وفي مقدمتها تنفيذ وعد بلفور وحماية المشروع الصهيوني في فلسطين؛ وثانياً، في مجابهة التغلغل الصهيوني في الأردن، ومحاولات إلحاق البلاد بدائرة وعد بلفور المشؤوم، بادعاء ومحاولة إيجاد "روابط خاصة" بين الأردن وفلسطين خارج النطاق القومي العربي؛ وثالثاً، في مجابهة سياسات تجويع الشعب وإرهاقه بالضرائب والرسوم والمديونية من أجل تمويل قوات الاحتلال والإدارة الذاتية المعادية للشعب؛ ورابعاً في مجابهة الاستبداد وأساليب الحكم الفردية والتعسفية؛ وخامساً في مجابهة نهج تهميش الأردنيين سياسياً واقتصادياً في بلدهم، ضمن سياسة تحويل الأردن إلى بلد بلا هوية لاستيعاب الهجرات الناجمة عن تحقيق المشروع الصهيوني والمشاريع الاستعمارية، وإيجاد قاعدة يلجأ إليها من تلفظهم شعوبهم في نضالها من أجل التحرر والتقدم وذوو الارتباطات المباشرة بالدوائر الاستعمارية.

خاض "حزب المؤتمر الوطني الأردني" نضالات سياسية وجماهيرية واسعة بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٥؛ وعقد خلال هذه الفترة خمسة مؤتمرات وطنية شكلت بمجملها، التراث المشرق للحركة الوطنية الأردنية.

واليوم ومنذ توقيع المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية" التي انتقصت من استقلال الأردن وسيادته على نحو خطير، وخلقت الأسس "القانونية" والمادية للاختراق الصهيوني للأردن، وتحويله إلى "وطن بديل" ومستعمرة إسرائيلية في آن واحد، ومركزاً لعمليات التدخل الاستعماري ـ الصهيوني في الشؤون العربية، يستذكر مزيد من الأردنيين التراث النضالي المجيد لحزب المؤتمر

الأردني، ويسعى المزيد من النشطاء الوطنيين إلى إحيائه وإلى توحيد الجماهير الشعبية الأردنية، مرة أخرى في مجابهة سياسات الصهينة والتوطين والتجويع والتهميش. وما أشبه اليوم بالبارحة.

إن إعادة تأسيس "حزب المؤتمر الوطني الأردني" غدت اليوم ضرورة وطنية ملحة، تقع على عاتق أبناء الأردن لهزيمة الاختراق الصهيوني ومشروع الوطن البديل، ومن أجل إعادة بناء البلاد على أساس التنمية الوطنية الشعبية، والديمقراطية السياسية والاجتماعية، ولتأمين الحياة الحرة الكريمة للجماهير الشعبية، وتمكينها من المشاركة في النضال القومي الديمقراطي العام للأمة العربية، وفي مقدمته إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، خصوصاً حقه في العودة وتقرير المصير على أرض وطنه.

و"حزب المؤتمر الوطني الأردني" هو حزب الوطنية الأردنية، حزب الاستقلال والسيادة، حزب التنمية الوطنية الشعبية والتقدم الاجتماعي، حزب الجماهير الشعبية، وحزب النضال ضد الاستعمار والصهيونية والاستغلال والفساد والاستبداد وامتيازات الأقلية، وهو فصيل من فصائل حركة التحرر القومي العربية.

مبادىء المؤتمر وأهدافه السياسية

ـ الشعب الأردني صاحب السيادة على التراب الوطني الأردني، ومصدر جميع السلطات في البلاد، وصاحب الحق في تقرير مسارها. وإن النضال ضد الاختراق الصهيوني وهزيمته، وضد مشروع الوطن البديل بأشكاله المختلفة ودحره، هو حق سيادي مطلق للشعب الأردني.

ـ إن جميع المعاهدات والإجراءات السياسية التي تضر بسيادة الشعب الأردني أو تعتدي على حقه في تقرير مصيره ومصير البلاد هي باطلة، ولا تقوم على أي أساس شرعي.

ـ إن الاستعمار (وخصوصاً الاستعمار الأميركي) والصهيونية وكيانها الاستعماري في فلسطين، كانا، وما يزالان وسيظلان، العدو الرئيس للشعب الأردني والأمة العربية.

ـ إن التنمية الوطنية الشعبية القائمة على أساس استغلال الموارد تنموياً، وتطوير قوى الإنتاج المحلية، في إطار التكامل الاقتصادي العربي، ولمصلحة الأغلبية الشعبية، هي وحدها التي تستطيع أن تكفل للجماهير حقوقها في الحياة الكريمة والتعليم والعمل والتطور الثقافي والروحي.

ـ إن الديمقراطية السياسية هي، فقط، تلك الآلية التي تمكن الجماهير من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية، وفي إطار تداول السلطة.

ـ إن مستقبل الشعب الأردني يرتبط بأهداف حركة التحرر القومي العربي في التحرير والوحدة الديمقراطية والتنمية القومية المستقلة والتقدم الاجتماعي.

ـ إن العلاقات الوحدوية بين الأردن وفلسطين تتأكد فقط في إطار العلاقات الوحدوية العربية، على أساس النضال ضد الاستعمار والصهيونية، وليس في إطار التعاون معهما، وعليه فإن كل المشاريع "الوحدوية" الكونفدرالية والفدرالية أو غيرها بين الأردن والفلسطينيين، قبل إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني وخصوصاً جلاء الاحتلال عن كل الأراضي العربية المحتلة نهائياً، وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس . . تهدف إلى التحقيق النهائي لمشروع الوطن البديل، وتحويل الأردن إلى مستعمرة "إسرائيلية".

ـ إن السياسات الرامية لتحويل اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن إلى مواطنين أردنيين بصفة نهائية، وتسهيل توطين وأردنة المزيد منهم، إنما تحقق المشروع الصهيوني لتفريغ الأرض العربية المحتلة، وتؤدي عملياً، وسياسياً، إلى تحويل الأردن، نهائياً، إلى وطن بديل للفلسطينيين، وإلى تصفية القضية الفلسطينية وتصفية الوجود الأردني.

يناضل المؤتمر الوطني الأردني مرحلياً من أجل ما يلي:

ـ مقاومة جميع أشكال التطبيع والتعاون مع العدو الصهيوني في إطار النضال لإلغاء المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية".

ـ مقاومة توطين وأردنة المزيد من اللاجئين والنازحين والمواطنين الفلسطينيين في إطار النضال من أجل ضمان العودة الحرة الكريمة لجميع اللاجئين والنازحين

الموجودين في الأردن إلى أرض وطنهم.

ـ مقاومة كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وإفشالها؛ وإقامة علاقات التعاون والتنسيق مع دول الجوار العربي.

ـ مقاومة سياسات الانعزال عن المحيط العربي ومواجهة السياسات الهادفة لتشكيل حلف "إسرائيلي" ـ تركي ـ أردني في إطار المشروع الأميركي ـ "الإسرائيلي" الشرق أوسطي للإبقاء على تبعية المنطقة العربية وتعزيزها.

ـ ربط الرواتب والأجور بسلم الأسعار، والعمل على توفير التعليم المجاني، والضمان الصحي، للجميع، وعلى سائر المستويات، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، من ماء وكهرباء ومواصلات ومحروقات وما إلى ذلك، بشكل يحفظ حياتهم وصحتهم، وبأسعار تناسب دخولهم، وتوفير الغذاء والماء الصحي، الخالي من أسباب المرض وتدمير الصحة، وفرض أسعار تتناسب وإمكانات المواطنين.

ـ إعادة بناء الاقتصاد الوطني الأردني على الأسس التالية:

(١) تعزيز القطاع العام ومقرطته وتأكيد دوره القيادي.

(٢) إعادة بناء الاقتصاد الريفي وذلك: (أ) بإصدار قانون لاستعمال الأراضي يوقف، نهائياً، تسليع الأرض الزراعية، ويمنع الاتجار بالأراضي الزراعية أو فرزها أو استخدامها لأغراض السكن أو الخدمات. (ب) توفير مصادر مالية سهلة للإقراض الفلاحي وتوفير الخدمات والمحطات الزراعية في مختلف أنحاء الريف. (ج) اتباع نمط زراعي ملزم هدفه ترجيح الإنتاج الزراعي نحو تلبية الطلب المحلي وليس التصدير. (د) اعتماد سياسة مائية تتوافق مع أهداف النمط الزراعي. (هـ) إنشاء هيئة وطنية لتجارة وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية.

(٣) تصفية مواقع الكمبرادور، سياسياً واقتصادياً.

(٤) فرض سياسات ضريبية هدفها: (أ) توجيه الرأسمال المحلي نحو الأنشطة الإنتاجية. (ب) إعادة توزيع الدخل الوطني على أساس العدالة الاجتماعية.

الميثاق، ٢٣ حزيران ١٩٩٨

"أداة" لأنقرة وتل أبيب
أم "جسر" بين جناحي الأمة؟

الحلف العسكري التركي ـ "الإسرائيلي"، لم يعد مجرد فكرة أو حالة إعلامية أو مناورة عابرة؛ بل هو، الآن، داخل في طور إنشاء البنى التحتية للتكامل، بحيث تغدو المؤسستان العسكريتان، التركية و"الإسرائيلية"، استراتيجياً، قوة واحدة.

ـ فالعقود الموقعة، وتلك التي قيد البحث، والخاصة بقيام الصناعة العسكرية "الإسرائيلية" بتطوير وتصنيع أنظمة تسليحية وأسلحة للجيش التركي، تبلغ قيمتها، حسب التقارير المعلنة، حوالي ألف وستماية وسبعين مليون دولار، في ما يعتبر خطوة أولى على الطريق. وطبيعة هذه العقود، وحجمها، يؤسسان للتكامل في المجال التسليحي. فالصناعة العسكرية "الإسرائيلية" سوف تتكيف لخدمة الاحتياجات التسليحية التركية الخاصة، وبالمقابل، سوف تعتمد تركيا، في تلبية تلك الاحتياجات، على "إسرائيل".

ـ واتفاقات التدريب العسكري بين الدولتين، تجاوزت المناورات الاستعراضية أو استخدام المجال الجوي التركي لتدريب طيارين "إسرائيليين" على القتال شبه الحي بوساطة الطائرات بعيدة المدى، إلى برنامج تدريب مشترك في الأسلحة البرية والبحرية والجوية.

ـ والتنسيق العسكري الثنائي على مختلف المستويات القيادية، أصبح، الآن، كثيفاً ومنتظماً. بل، وأصبح، في مجال العمليات الأمنية الخاصة، حيوياً، حيث يتبادل الطرفان، الخبرات في مجال التصدي لحزب الله وحزب العمال الكردستاني.

ـ والتنسيق الأمني، في مجال الاستخبارات والمعلومات، يتقدم، حسب تصريحات رسمية وتسريبات، بخطىً ثابتة.

ـ بل إن هناك، وفقاً لتقارير صحافية، اسكتشات خطط عسكرية وتعيين أهداف مشتركة "في أراضي العدو" وتشمل أهدافاً في سورية والعراق وإيران ... ومصر!! والحلف العسكري بين أنقرة وتل ابيب، ليس، في النهاية، سوى تعبير عن الحلف السياسي الناشئ موضوعياً بين العسكرتاريا التركية الحاكمة و"إسرائيل"، في الولاء الثقافي والمصالح والأهداف.

ـ فالعسكرتاريا التركية غرباويّة الثقافة والولاء، والغرباوي العربي أو المسلم ينتهي، حتماً، في أحضان "إسرائيل"، من حيث أنهما يشتركان في ولاء ثقافي مضاد للثقافة العربية ـ الإسلامية؛

ـ وتركيا و"إسرائيل" هما الحليفتان الرئيستان للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ـ ولدى الدولتين، أطماع مشتركة في الأرض والثروات النفطية العربية؛ وأعداء مشتركون: سورية، والعراق وإيران.

فـ"الإسرائيليون" الطامعون بتصفية القضية الفلسطينية والاستيلاء على الأردن، وضم الجولان نهائياً، يخططون لإضعاف سورية ومحاصرتها وخنقها وإزاحتها عن الطريق. كما يخططون لاستباق الأحداث وعرقلة النهوض العراقي، واحتواء الخطر الإيراني. والتحالف مع تركيا، يساعدهم في كل ذلك.

والأتراك، من جهتهم، يريدون إضعاف سورية لئلا تطالب، مستقبلاً، بالأسكندرون، وإضعاف سورية والعراق، لكي يتمكنوا من سرقة حصتهما من مياه الفرات، بل ولتحقيق أطماعهم في شمال العراق. كذلك، فهم يسعون إلى

ردع إيران بصفتها قوة إقليمية منافسة، مرشحة لامتلاك السلاح النووي. والتحالف مع "اسرائيل" يساعد الأتراك في ما يسعون إليه، سيما وأن "إسرائيل" تمتلك، بالفعل، أسلحة نووية.

ولدى العرب إمكانيات مضادة، تبدأ بالتحالف مع اليونان وإيران وأكراد تركيا والأرمن، ولا تنتهي بامتلاك سورية للحدّ الأدنى اللازم للردع من الأسلحة غير التقليدية؛ ولكن هذه الإمكانيات ـ وهي كبيرة ـ تظل متوقفة على إقامة التحالف السوري ـ العراقي، الذي ما يزال، للأسف، في خطواته الأولى.

ويثير الحلف التركي ـ "الإسرائيلي"، قلق مصر التي بدأت تفكّر بضرورة ردعه بوساطة حلف عربي مضاد. كما أن البلدان العربية ـ باستثناء الأردن ـ غاضبة، أو على الأقل مستاءة من تحالف أنقرة مع تل أبيب.

وبالرغم من الآمال التي تعلقها السياسة الرسمية الأردنية على المشاركة في الحلف التركي ـ "الإسرائيلي"، في صيغة ثلاثية أو بوساطة صيغة ثنائية من التحالف مع تركيا (وبالتالي مع "إسرائيل") فإن الأردن العربي ليس له مكان في الحلف التركي ـ "الإسرائيلي"، وقد تكون تركيا معنية بمشاركة أردنية رمزية في هذا الحلف، لتضليل مواطنيها وطمأنة الرأي العام العربي والإسلامي، بأن حلفها مع "إسرائيل" ليس ثنائياً، وليس موجهاً ضد العرب والمسلمين بعامة. وسيأخذ الأردن، مكافأة رمزية على هذا الدور الرمزي. وفيما عدا ذلك، فليس لدى الأردن ما يقدمه للحلف، وليس عند الحلف ما يعطيه للأردن، سوى العزلة عن العرب.

أنقرة وتل أبيب تعرفان جيداً ـ ولكن يبدو أن عمّان لا تعرف ـ بأن الشعب العربي الأردني لن يسمح باستخدام أرضه للعدوان على بلد عربي، وأن الجندي العربي الأردني لن يطلق النار، أبداً، على أشقائه، ولذلك، فهما غير متحمستين للمشاركة الأردنية في حلفهما، خارج الحدود الرمزية، فالأحلاف لا تضمّ إليها البلدان الراغبة على أساس سياسات حكوماتها، بل على أساس مجمل تكوينها الاجتماعي والثقافي. فـ"إسرائيل" اليهودية وتركيا المسلمة

- بالرغم من الحركة الإسلامية - كلاهما له تكوين اجتماعي ثقافي غرباوي، وكلاهما يشترك في عداء متأصل للعروبة.

الحلف التركي - "الإسرائيلي" ليس مكاننا، وليس لنا مكان فيه. وإذا كان، فهو لا يشرّفنا . . . وأجره بخس، وثمنه القطيعة العميقة مع أمتنا - وهو ثمن كبير - بالمعنى السياسي والاقتصادي معاً.

مكاننا وشرفنا ومصالحنا معاً أن نكون جسراً بين جناحيّ الأمة: دمشق وبغداد.

الميثاق، ٥ تموز ١٩٩٨

"الإفلاس" .. والبديل

امتثلت السياسة الأردنية لإرادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، طوال السنوات السبع الماضية، امتثالاً كاملاً، واعتبرت وصفاتهما النقدية والمالية والاقتصادية، في ما يسمّى بـ (برنامج "التصحيح" الاقتصادي) عقيدة قاتلت الحكومات الأردنية عنها بإيمان؛ فاغتصبت، على محرابها، اللقمة من أفواه الفقراء، وأرسلت بأبناء الكادحين إلى شارع البطالة والعوز، بل إن حكومة عبدالكريم الكباريتي، أشعلت ـ تنفيذاً لاستحقاقات "البرنامج" ـ حرباً في البلد، فأرسلت الدبابات إلى الكرك، واعتقلت المئات من أبناء الشعب، وطوّحت بالبرلمان وهيبته، لكي تفرض قرارها برفع أسعار الخبز والأعلاف.

ثم انتهت سنوات البرنامج السبع العجاف إلى أكذوبة بائخة. فقد تبين أن برنامج "التصحيح" فشل؛ وأن الاقتصاد الأردني لم يكن ينمو بالنسب التي أعلنتها الحكومات زوراً؛ بل أقل بكثير، حتى أن نسبة النمو المتوقعة، لهذا العام (١٩٩٨)، هي، حسب البنك الدولي، أقل من ١٪؛ وحسب مصادر محايدة، أقلّ من صفر.

حقق برنامج "التصحيح"، بالطبع، استقراراً نقدياً بكلفة اجتماعية باهظة. ولكن الاستقرار النقدي، بدون نمو اقتصادي موازٍ لا يقل عن ٦٪، يظلّ ليس فقط مهدداً، ولكن بلا معنى أيضاً. كما أن إدامة الاستقرار النقدي ـ مع

نمو سالب ـ تعني المزيد من الجوع والبطالة والإفقار وانهيار المستوى المعيشي والاجتماعي للأغلبية الشعبية. وربما كان هذا الثمن رخيصاً عند عملاء صندوق النقد الدولي الذين يريدون استقراراً نقدياً وقدرةً على خدمة المديونية بأي ثمن، حتى لو كان هذا الثمن تجويع الأغلبية الشعبية حتى الموت. ولكن، في النهاية، فإن الاستقرار النقدي، بدون نمو كاف، لن يستثمر. وستذهب تضحيات الأردنيين هدراً.

وتخشى هيئة تحرير «الميثاق» بأن أحداً ـ بمن في هؤلاء د. فهد الفانك الذي كان له قصب السبق في الكشف عن نسب النمو الفعلية الهابطة ـ لا يستنتج الاستنتاجات الصحيحة من فشل برنامج "التصحيح".

فالفانك يقترح إعطاء مهلة أخرى للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتعاون معهما في برنامج مدته ثلاث سنوات، يركز على الإنماء. وهو اقتراح معناه الفعلي إضاعة ثلاث سنوات أخرى ثمينة.

أما اللجنة المالية في مجلس الأعيان، فإنها تستنتج من فشل برنامج "التصحيح"، ضرورة "استكماله"! فتقترح التسريع في "إنجاز العديد من الإصلاحات، وعلى رأسها إصلاح الإدارة العامة، ووضع حد للبيروقراطية" والتسريع في "إنجاز خصخصة المؤسسات التي تقرر تحويلها إلى القطاع الخاص، وسائر الإصلاحات الهيكلية والقطاعية الأخرى". وهي جميعاً من بضاعة برنامج "التصحيح" الفاسدة.

فكيف نخرج من الأزمة؟

أولاً: بالتوقف، فوراً، عن سياسة الإذعان لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتعامل معها بروح نقدية، وانطلاقاً من معايير المصالح الوطنية، والحفاظ على الإجماع الوطني الداخلي.

ثانياً: بالتوقف، فوراً، عن تنفيذ برنامج الخصخصة، بصفته برنامجاً عاماً؛ والحفاظ على القطاع العام، وتطويره، ومقرطته؛ وتعزيز دوره القيادي في التنمية. فالقطاع الخاص في بلدنا، لن يقوم، لأسباب سياسية ولأسباب

تتعلق بطبيعة تكوينه الكمبرادوري، بتحمل الأعباء التنموية الأساسية.

ثالثاً: بالتوصل إلى حل وطني ـ ديمقراطي لمشكلة الانقسام الأهلي في الأردن، وتوفير الأسس السياسية اللازمة للاستقرار السياسي؛ وبصورة خاصة:

أ ـ العودة إلى الصف العربي.

ب ـ الحفاظ على الحريات الديمقراطية.

رابعاً: بالتوصّل إلى مصالحة أردنية ـ عراقية، في العمق، وعلى المستوى القيادي، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على كل مستوى، بغض النظر عن القيود التي يفرضها الحصار الأميركي على العراق.

خامساً: بإعادة تنظيم القطاع الزراعي وتوسيعه على أساس أولوية تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للأغلبية الشعبية.

سادساً: باستحداث برنامج وطني للتنمية يستهدف إقامة دورة اقتصادية بين آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ينبغي تأسيسها وإعادة تأسيسها في إطار خطة وطنية عامة لتنشيط الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

سابعاً: بإعادة توزيع الأعباء الضريبية لخدمة الاستثمارات الإنتاجية والصغيرة والمتوسطة والعمل الاجتماعي والتعاون، بما في ذلك:

أ ـ فرض ضرائب تصاعدية على الأرصدة البنكية، وعلى العقارات الترفيّة، والإنفاق الترفيّ.

ب ـ فرض ضريبة الدخل على استثمارات المواطنين الأردنيين في الخارج.

ثامناً: بإصدار قانون استعمال الأراضي، بحيث يتوقف تسليح الأراضي الزراعية نهائياً، بما يحقق: (أ) اضطرار المالكين لزراعتها. (ب) توجيه رأس المال من عمليات الاستثمار في المتاجرة العقارية إلى الأنشطة الإنتاجية.

تاسعاً: بتفعيل الدور التنموي للقوات المسلحة، وتوظيف قدراتها الكبيرة والعالية الكفاءة، في العمليات الإنتاجية المدنية.

عاشراً: باستحداث نظام مرن لأسعار الفائدة على القروض البنكية، بحيث يتمكن صغار المنتجين من الاقتراض بأسعار فائدة يكون الاستثمار معها مجدياً.

وهذه مجرد أفكار في الاتجاه العام، ولكن الأمر الحاسم، هنا، هو أن نتائج برنامج "التصحيح" تفرض إعادة النظر، جدياً، به وبأسسه، انطلاقاً مما يلي:

١ ـ الدور الحاسم للشأن السياسي في الاقتصاد الأردني؛ وضرورة إيجاد البيئة السياسية، المحلية والإقليمية، الملائمة للتنشيط الاقتصادي.

٢ ـ الحفاظ على القطاع العام وتطويره باعتباره، في الظروف الأردنية الخاصة، أداة تنموية لا غنى عنها، ولا بديل لها.

٣ ـ التأكيد على الدور المحوري للزراعة في الاقتصاد الأردني.

٤ ـ التأكيد على ضرورة إعداد خطة وطنية للتصحيح الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار ظروف الأردن، ومصالح الأغلبية الشعبية، وتحظى بالإجماع الوطني.

الميثاق، ٥ تموز ١٩٩٨

أمام الخيارات الصعبة

ناقشت هيئة تحرير "الميثاق"، عدة تقارير تتعلق بالوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد؛ وتوقفت، بصورة خاصة، أمام انكشاف برنامج "التصحيح" الاقتصادي عن الإفلاس الشامل، وتآكل نسبة النموّ إلى أقل من ١٪، وعلى الأرجح إلى أقل من صفر٪. وهو وضع خطير للغاية.

ورفضت هيئة تحرير "الميثاق"، المحاولة البائسة للفصل بين البعد النقدي والمالي لبرنامج "التصحيح" الاقتصادي المقترح من قبل صندوق النقد الدولي، وبين البعد الاقتصادي في ذلك البرنامج، المقترح من البنك الدولي. فالبعدان مترابطان ترابطاً عضوياً، ولا يمكن الفصل بينهما.

إن السياسات التقشفية والانكماشية والضرائبية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، تشكّل السياق الملائم لتراجع النمو، فهذه السياسات التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة وزيادة الأسعار والأعباء الضريبية، أضعفت الطلب الداخلي، وقلصت القدرة الشرائية المحلية، الأمر الذي نجم عنه تراجع الاستثمار المحلي.

إن سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلتقيان في نهج الخصخصة الشاملة، والذي يتضمن، في آن معاً، عمليتين:

(١) وقف الإنفاق الاستثماري الحكومي، وتقليص الإنفاق الخدميّ،

وإلغاء الدعم للسلع والخدمات الأساسية، وتقليص الوظائف في أجهزة الدولة، وتجميد الأجور وتصعيد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وذلك لتلافي العجز في الموازنة، والسيطرة على سعر صرف الدينار، وخدمة المديونية.

(٢) إلغاء القطاع العام، وتحرير السوق، وتقديم التسهيلات لرأس المال المحلي والأجنبي، للقيام بالاستثمار.

والمأمول، نظرياً، من هذا البرنامج، تكثيف الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية، وزيادة الصادرات، وبالتالي، زيادة فرص العمل والأجور.. إلخ.

وقد ارتبطت، بهذا البرنامج، جملة من السياسات التي أمل النهج الحاكم، من خلالها، توفير المناخ السياسي الملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، ومن هذه السياسات:

(١) التعاون الحثيث مع «إسرائيل»، ودفعها، لقاء التحالف السياسي معها، إلى ما يلي:

(أ) فتح الأسواق الفلسطينية أمام الصادرات الأردنية.

(ب) جذب التمويل الدولي للمشاريع الثنائية المشتركة.

(ج) جذب الاستثمارات "الإسرائيلية".

(٢) انتهاج سياسات خارجية موالية للولايات المتحدة الأميركية، سواء في مجال التحالف مع "إسرائيل" أو في مجال المواجهة مع العراق وسورية؛ وذلك أملاً في تدفق مساعدات واستثمارات دولية.

(٣) السعي إلى المشاركة في الحلف "الإسرائيلي" ـ التركي، لتحقيق الأغراض نفسها.

(٤) الاسترضاء السياسي للرأسمال الفلسطيني.

وقد انكشفت هذه السياسات عن آمال خادعة. فالأسواق الفلسطينية ماتزال مغلقة أمام الصادرات الأردنية، ليس فقط بسبب الإغلاق الاحتلالي "الإسرائيلي"، ولكن أيضاً، لارتباط هذه الأسواق، عضوياً، بالاقتصاد "الإسرائيلي". كما تبين أن الرأسمالية الدولية غير معنية بتمويل المشاريع

الأردنية ـ "الإسرائيلية" المشتركة على أساس حسابات سياسيّة؛ وفي الوقت نفسه، فـ"الإسرائيليون"، الذين يريدون السيطرة على الأردن وليس التعاون معه، غير مهتمين بهذه المشاريع الثنائية، وبالتالي، بالحصول على تمويل دولي لتنفيذها.

وفيما يتصل بالاستثمارات "الإسرائيلية" في الأردن، فهي تقوم على استخدام الأردن كحديقة خلفية، بالإفادة من الامتيازات، خصوصاً انخفاض الأجور وأسعار الطاقة والمياه والإيجارات والإعفاءات الضريبية. وتستهدف إعادة هيكلة بعض القطاعات الصناعية، وإخضاعها لمتطلبات النمو "الإسرائيلي".

وقد تورطت السياسة الرسمية الأردنية، في شؤون العراق الداخلية، وسعت إلى تأييد محاولات فاشلة لإسقاط النظام العراقي، والتوصل، بالتالي، إلى فك الحصار الدولي عن العراق، والحصول على مكانة سياسية في السوق العراقية. وقد انجلت هذه المغامرات عن مدّ أجَل الحصار، وخسارة المكانة التقليدية للصادرات الأردنية في السوق العراقية. وفي الوقت الذي تلتزم فيه السياسة الرسمية الأردنية، حرفياً، بالحصار الدولي ضد العراق، وتخسر، بالتالي، إمكانات حقيقية للتعامل الاقتصادي المثمر مع بغداد، فإن الاقتصاد الأردني بمجمله، غدا معلقاً على الهبة النفطية العراقية التي تكفل للأردن الحصول على نفطه بنصف السعر الدولي، والسداد بوساطة منتجات أردنية.

وتنظر أنقرة وتل أبيب إلى عمان، بصفتها عبئاً على الحلف السياسي ـ العسكري الناشىء بينهما. وتريد أنقرة، بشكل خاص، مشاركة أردنية رمزية في هذا الحلف، لأسباب إعلامية محلية وعربية وإسلامية، ولكن الأردن لن يحصل، جراء مساهمته الرمزية في هذا الحلف، إلاّ على مكافأة رمزية.

إن الرأسمالية الدولية لا تستثمر على أساس سياسي. ويقودها منطق الربح، وليس منطق مكافأة الخاضعين والمشاركين في إيمانها الأيديولوجي. ولذلك، فإن ضعف الطلب الداخلي وضيق السوق الأردنية، وعدم تمكن الأردن من إيجاد منافذ تسويقية، يؤدي ليس فقط إلى عدم القدرة على جذب

استثمارات أجنبية، بل وإلى هروب القسم الرئيس من الرأسمال المحلي خارج البلاد.

إن هروب أكثر من ملياري دولار من الاستثمارات المحلية إلى خارج البلاد، مع أن أصحاب هذه الاستثمارات مرتبطون سياسياً ووجدانياً ومصلحياً بالسوق المحلية، يعني عدم وجود آليات جديّة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

هذا، ولا يمكن إقناع الرأسمال الفلسطيني بالبقاء أو الاستثمار في الأردن، عن طريق التركيز على استرضاء الشارع الفلسطيني سياسياً، أو تحسين وتوطيد العلاقات مع السلطة الفلسطينية، والاستمرار في التورط في الخلاف مع سورية والنظام العربيّ لمصلحتها. فهذا الرأسمال يحفزه، في النهاية، منطق الربح. وهو منطق قاس لا يمكن استرضاؤه.

بالتالي، لا يمكن الفصل بين برنامج "التصحيح" الاقتصادي الذي يتمحور حول برنامج الخصخصة، وبين سياسات التطبيع والتوطين.

فإذا كان برنامج "التصحيح" يعتمد، في نجاحه، على قيام الرأسمال المحلي والأجنبي بالاستثمار الكثيف في البلاد، صار التحالف مع "إسرائيل"، ضرورياً من أجل الجذب السياسي للاستثمارات "الإسرائيلية" والأجنبية، وتأمين أسواق التصدير، وصار التوطين الديموغرافي ضرورياً، لزيادة الطلب الداخلي؛ والتوطين السياسي ضرورياً، لتأمين قيام الرأسمال الفلسطيني بالاستثمار في الأردن.

ومع ذلك يظل المنطق الرأسمالي صلداً، ولا تحركه الاعتبارات السياسية العامة.

ولابد من التمييز، في هذا الإطار، بين برنامجين:

الأول: برنامج السياسة الرسمية القائم على الخضوع، بدون قيد أو شرط، للمتطلبات الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) والأميركية و"الإسرائيلية"، وأخيراً العرفاتية على أساس الحصول على ثمن اقتصادي لهذا الخضوع السياسيّ. وهو ما يمثل تصعيداً للسياسة الأردنية التقليدية في مقايضة المواقف السياسية بالمكاسب الاقتصادية. وهو أسلوب قديم عفا عليه الزمن، وانتهى مع

انتهاء الحرب الباردة؛ بحيث أصبحت المواقف السياسية رخيصة الثمن، وتكافأ، على العموم، بمثلها؛ أي سياسياً.

والثاني: برنامج الكمبرادور المتأسرل. وهذا البرنامج متسق منطقياً مع نفسه، ومع منطق الرأسمالية الدولية، ولكن مآله الاجتماعي والسياسي خطر للغاية.

ويقوم البرنامج الكمبرادوري المتأسرل على ما يلي:

١ ـ الإسراع، بدون قيد أو شرط، في تنفيذ كامل وحرفي للخصخصة الشاملة، بما في ذلك خصخصة الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن، وتحرير الاقتصاد والأسعار وتصعيد الجباية الضريبية، المباشرة وغير المباشرة، وتقديم كل التسهيلات والتنازلات السيادية المطلوبة لجذب الاستثمارات الأجنبية؛ بما يعني، في النهاية، تحويل الأردن، برمته، إلى منطقة حرة.

٢ ـ الاندماج الكامل غير المشروط بالسوق الرأسمالية الدولية. وطالما أن هذا الاندماج غير ممكن الحدوث بصورة مباشرة، فلابدّ من الاندماج بالسوق الإسرائيلية المندمجة بالفعل بالسوق الدولية. وهذا يعني أن العولمة، بالنسبة للأردن، تساوي الأسرلة. فليس الأردن في وضع يؤهله، مثل مصر مثلاً، لأن يكون طرفاً للرأسمالية العالمية، بل طرفاً لمركز إقليمي هو "إسرائيل". ويدعو الكمبرادور، اعترافاً منه بهذه الحقيقة، إلى فتح أبواب البلاد، بدون أية قيود، أمام رأس المال "الإسرائيلي"، وصولاً إلى حالة اندماج شامل بالاقتصاد "الإسرائيلي"، لتأمين اندماجه، بالتالي، بالسوق الرأسمالية العالمية.

وينظر الكمبرادور إلى اندماج الضفة الغربية وغزة بالاقتصاد "الإسرائيلي" بصفته مثالاً وهدفاً. وهو يرجو التحاق الضفة الشرقية بالأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره (هذا الالتحاق) الحلّ الوحيد المتاح أمام الأردن، لحل أزمته حلاً جذرياً.

٣ ـ ويأمل الكمبرادر بتحويل الأردن إلى منطقة حرة للرأسمال "الإسرائيلي" والفلسطيني، بحيث تتركز في الأردن، وعبره، استثمارات فلسطينية و"إسرائيلية" ودولية مشتركة أو متشاركة أو متداخلة، توفر فرص

الربح للمستثمرين المحليين، وتوفر الوظائف لقسم من الأيدي العاملة.

٤ ـ ويتطلب تنفيذ البرنامج الكمبرادوري، بطبيعة الحال، تحطيم المعارضة الوطنية والعشائرية واليسارية، وتكميم الأفواه، وتأمين أقصى حالات "الأمن" و"الانضباط" في منطقة حرة مفتوحة، "متحررة" من اعتبارات "الماضي" بما في ذلك السيادة والولاء العربي ودور الدولة الاجتماعي.

وبَدَهي أن هذا البرنامج يقوم على أساس إخراج الأردن، نهائياً، من النظام العربي، وإدخاله، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، في النظام "الإسرائيلي"؛ بحيث يغدو ـ الأردن ـ وطناً بديلاً ومستعمرة "إسرائيلية" في آن واحد.

وقد عبرت حكومتا الكباريتي (العمالية) والمجالي (الليكودية) عن هذه الاتجاهات، ولكن الكمبرادور يأمل بتشكيل حكومة تنفذ هذا البرنامج، بصورة سريعة وشاملة وحاسمة. (ومن هنا جاء الاقتراح بتكليف سميح البطيخي، تشكيل الحكومة الجديدة).

يتضمن البرنامج الكمبرادوري إجابات حاسمة عن جملة الأسئلة الاجتماعية والسياسية التي تواجه الأردن الآن. فالبرنامج الكمبرادوري لا يتعاطى مع "مفاهيم" مثل "السيادة" و"الكيان الوطني" و"الأمة العربية" و"الرعاية الاجتماعية" . . إلخ، وهو مستعد، بصورة مسبقة، للتخلي عن كل الجهاز المفاهيمي "القديم" هذا.

فالخصخصة الشاملة، والاندماج في السوق "الإسرائيلية"، وإقامة الاقتصاد على الأسس الليبرالية المتكاملة، والتوطين السياسي للرأسمالية الفلسطينية. . إلخ، كل ذلك سوف يؤدي إلى إقصاء كتلة بشرية كبيرة تشمل القسم الرئيس من أبناء العشائر الأردنية، خارج السوق وخارج العمليات الاقتصادية، ليس في جيش من العاطلين عن العمل (فهذا مصير قسم من الكادحين الفلسطينيين المؤهلين) ولكن في جيش من المهمشين (الهنود الحمر). فجيش العاطلين عن العمل ضروري في المنطق الرأسمالي؛ ولكن جيش المهمشين غير ضروري، وبالتالي، فليس هناك أيّ مبرر اقتصادي للإنفاق الاجتماعي (الصحة، التعليم، دعم الغذاء الأساسي) عليه. إنه فائض سكاني

سيتم التفكير، لاحقاً، في كيفية الخلاص منه، بالتهجير أو في إطار معازل قائمة على اقتصاد الجوع والجمعيات الخيرية.

إن هذا الاتجاه يتضمن، حكماً، شطب الدولة الأردنية بمعناها القديم؛ وإلغاء الكيان الوطني، والوطنية، والشعب، والهوية.. إلخ، وهذا هو ما يعطي للوطنية الأردنية، طابعها اليساري والتقدمي والقومي، من حيث هي حركة مضادة، في جوهرها، للكمبرادور والرأسمالية والأسرلة.

إن البرنامج الكمبرادوري، بإلغائه الدولة ودورها الاجتماعي أو الكيان الوطني والسيادة، وبإقصائه للعشائر الأردنية نحو التهميش والإلغاء، وباعتماده على الليبرالية الاقتصادية الصافية في إطار التبعية الشاملة لـ"إسرائيل"، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، يقوّض كل الأسس لاستمرار النظام السياسي الأردني الذي سيكون، لحظة الانتصار الكمبرادوري، فائضاً عن الحاجة. وبالتالي غير ضروري وفق منطق الرأسمالية الليبرالية القاسي.

ويبدو الأمر كما لو أن القصر يؤيد سياسات انقلابية ضده. وهذه من مفارقات التاريخ، وأساسها، على الأرجح، النظرة التجريبية.

إن البرنامج الكمبرادوري يتعارض مع مصالح القصر والبورجوازية التقليدية، والبيروقراطية، والعشائر، والكادحين الفلسطينيين. وهو ما يفتح المجال أمام قيام إجماع وطني مُضَادّ.

وقد بينت التطورات الحاصلة، مؤخراً، أن برنامج "التصحيح" الاقتصادي وبرنامج السلام مع "إسرائيل" قد فشلا، وأن تطبيقهما، والإصرار عليهما، أدّيا إلى اختناق الحياة السياسية في البلاد. وأصبح واضحاً، الآن، أننا أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما التعريب والديمقراطية، وإما الأسرلة والاستبداد. وقد طالت حالة الانتظار.

لقد أفلس النهج الحاكم بالكامل، بينما لاتزال قوى المعارضة الوطنية، من داخل النظام وخارجه، عاجزة عن توحيد صفوفها، وبلورة برنامجها السياسي والاقتصادي، وتوجيه جهودها لإسقاط النهج الكمبرادوري وقواه، مما وضع البلاد في مسار الأزمة الوطنية العامة. ومن مظاهر هذه الأزمة، تحلّل حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي، وتعفنها، وفي الوقت نفسه، استمرارها في

الحكم، في حالة من الشلل والغيبوبة، بينما القوة الوحيدة التي تسعى إلى وراثتها، وإلى الانفراد بالحكم هي القوة الكمبرادورية المتأسرلة الصريحة.

وفي الوضع العياني القائم، يلعب القصر دور الحكم. وهو يدرك، إدراكاً عميقاً، أنه ليس بصدد إقالة حكومة وتشكيل أخرى؛ ولكنه بصدد اتخاذ قرار نوعي، فإما يسلّم الحكم، نهائياً، إلى ممثلي "حزب (إسرائيل) في الأردن" أي إلى ممثلي الكمبرادور المتأسرل، ليشكلوا حكومة كمبرادورية صافية. وإما أن يصطفّ ضدّ الكمبرادور، ويشكّل حكومة ائتلافية تمثل قوى النظام التقليدية على أساس برنامج يتكوّن من نقطتين هما: الإنعاش الاقتصادي، والعودة إلى النظام العربي، مما يأذن بإعادة تكوين الحياة السياسية الديمقراطية.

والبديل؟

هناك بديلٌ. ولكنه يتطلب، أولاً، الاستعداد لتقديم تنازلات متقابلة من قوى الإجماع الوطني الذي لابد لقيامه مما يأتي:

(١) عزل الكمبرادور، وتصفيته سياسياً، مقدمة لتصفيته اقتصادياً.

(٢) مراجعة مجمل العلاقات مع «إسرائيل»، وتحجيمها، والسيطرة عليها (هذه العلاقات) بما يحمي الأمن الوطني، ويشكل أساساً للتفاهم الوطني الداخلي، وللتنسيق مع البلدان العربية، وبصورة خاصة الشقيقة سورية. والالتزام بالإجماع العربي في السياسة الخارجية.

(٣) مراجعة العلاقات الأردنية ـ الأميركية، والأردنية ـ التركية، وإعادة هيكلتها بما لا يتعارض مع الأمن الوطني والأمن القومي العربي.

(٤) إجراء مصالحة جذرية، وعلى مستوى القمة، مع العراق الشقيق، والانخراط الجذري في إعادة توطيد العلاقات بين البلدين، على جميع المستويات.

(٥) إجراء اصلاحات دستورية وسياسية، وفي مقدمها إلغاء قانون الصوت الواحد للانتخابات النيابية، وسحب مشروع قانون المطبوعات، وإطلاق حرية التعبير والعمل الحزبي والجماهيري والنقابي والطلابي.

(٦) التوافق، ديمقراطياً، على برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي.

البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي

أهمّ نقطة في هذا البرنامج هي التوافق الديمقراطي الوطني على اتجاهاته العامة. وهو ما لا يتطلب، فقط، إجراء حوارات ديمقراطية حوله، ولكن بناء آلية ديمقراطية لإقراره، بحيث يتحمل جميع المشاركين في إعداده، مسؤولية التنفيذ، ومسؤولية النتائج.

وكون البرنامج وطنياً لا يعني أنه سوف يقطع العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكنه يعني، على وجه التحديد، إدارة العلاقة مع هاتين المؤسستين بما لا يتعارض مع المصالح الوطنية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. على أن تكون هذه العلاقة علنية، ومدارة أردنياً، من قبل عناصر وطنية ملتزمة بالاتجاهات العامة للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي.

ولابد أن ينطلق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي من ضرورة إقامة دورة اقتصادية وطنية متحررة، في حركتها، من تأثير السياسات الإقليمية والدولية، بما في ذلك تحفيز الطلب المحلي والاستثمار المحلي.

ولعل تحقيق هذه الدورة الاقتصادية الوطنية غير ممكن بدون ثورة زراعية، تضع الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي في مركز عمليات الاقتصاد الوطني؛ وذلك من أجل:

(أ) تأمين القسم الرئيس من الاحتياجات الغذائية المحلية بالعملة المحلية.

(ب) تطوير الاقتصاد الريفي وتطوير القدرة الشرائية للريف وزيادة الطلب المحلي على السلع المصنعة والخدمات، بما يحقق، في النهاية، دورة اقتصادية وطنية.

إن الثورة الزراعية غير ممكنة بدون إصدار قانون لاستعمال الأراضي يضع حداً نهائياً للمضاربات العقارية وتسليع الأرض، ويستهدف وقف تحويل الأرض الزراعية إلى سلعة، ووقف البناء، بالتالي، نهائياً فيها. إن عزل

المضاربين العقاريين وتصفيتهم في الريف، ووقف الاتجار بالأراضي نهائياً، هو الأساس لتحقيق ثورة زراعية في البلاد؛ حيث لن يعود، هناك، أية قيمة مالية للأراضي الزراعية، سوى القيمة الناجمة عن زراعتها.

وفي السياق نفسه، لابد من إعادة بناء السياسة المائية على أسس جديدة، والتوصل إلى مصادر مائية أقل كلفة وأكثر إنتاجية.

وبدهي أن قسماً من القروض السهلة، والدعم الحكومي، يجب أن يتوجها نحو الريف، والإنتاج الزراعي؛ في إطار سياسة زراعية متكاملة هدفها تلبية الطلب المحلي بالدرجة الأولى؛ وإنشاء صناعات، على أساس التقانات الشعبية الرخيصة التكلفة، تنتج سلعاً غذائية بمدخلات وطنية. ولابد من حماية الزراعة والصناعات الزراعية، جمركياً، من المنافسة في السوق المحلي، ودعمها للمنافسة في الأسواق الخارجية.

إن بناء اقتصاد ريفي قوي ومستقل، نسبياً، عن مؤثرات السوق الدولية يمثل البنية التحتية التي لا غنى عنها لمجمل الاقتصاد الوطني. ولذلك، فلابد أن تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، بصورة ودية أو إجبارية، تنازلات لصالحه، طالما أن الاقتصاد الريفي هو الآلية الوطنية الوحيدة المتاحة لتأمين قدر من الطلب المحلي الثابت على السلع والخدمات.

ولعل تطوير الاقتصاد الريفي وزيادة كفاءته وانتاجيته، سيخفض الضغط على أجهزة الدولة لتوظيف الأيدي العاملة الفائضة في الريف؛ ويخفض ضغط الهجرة المستمرة إلى العاصمة والمدن بما يؤدي إلى تخفيض كلفة الخدمات فيها.

الإصلاح الضريبي

إن الاصلاح الضريبي الذي يستهدف زيادة الضرائب على الفئات البورجوازية، وعلى السكن الترفي والسلع والأنشطة الترفية، وعلى الودائع البنكية، وعلى الاستثمارات في الخارج، سوف يعمل على تعديل السلوك الاجتماعي والاستثماري للفئات البورجوازية، بحيث توجه مدخراتها نحو الاستثمار الإنتاجي في الوطن، بدلاً من الإنفاق الترفي والاستثمار في الخارج.

وبالمقابل، فإن تخفيض الضرائب على الأنشطة الإنتاجية، وإلغاءَها على الأموال المخصصة للبحث العلمي والأنشطة الاجتماعية والثقافية، وعلى أرباح البنوك من القروض الصغيرة الزراعية والحرفية، وغير ذلك من الإجراءات المماثلة، سيوجه الرأسمال وجهة انتاجية واجتماعية، تساهم في تطوير مجمل الاقتصاد الوطني.

نعم للتقشف.. ولكن ضد مَنْ؟

وبطبيعة الحال، لابدّ من التقشف، بل وشدّ الأحزمة على البطون. ولكن ذلك يمكن أن يكون مقبولاً، عدا عن كونه ضرورياً، في ضوء شرطين: الأول أن يكون هذا التقشف في إطار خطة محدّدة الأهداف والوقت؛ ثانياً: أن يكون موجهاً ضد الفئات البورجوازية، لا ضد الأغلبية الشعبية المتقشفة أصلاً.

.. والمديونية؟

المديونية قضية نضالية، ولا يمكن حلّها بالتفاهم مع صندوق النقد الدولي والدائنين، بل بالنضال ضدهما، وعلى كل صعيد: أثناء المفاوضات، وخارج المفاوضات.

ويتبلور، الآن، اتجاه عالمي يحض على ضرورة إلغاء مديونية العالم الثالث، أولاً: لأن الدائنين استردوا أموالهم على شكل امتيازات وعلى شكل فوائد. وثانياً: لأنه بدون إلغاء المديونية، فلن يتمكن العالم الثالث من إعادة تكوين قدرته على الطلب من البلدان الرأسمالية. وهو عامل حاسم في الركود العالمي الحاضر.

إن للأردن مصلحة في التفاوض على أساس الخصومة ـ وليس الخضوع ـ مع صندوق النقد الدولي والدائنين. كما أن له مصلحة أساسية في الانضمام إلى المطالبة الجماعية الدولية بإلغاء مديونية العالم الثالث.

.. والعجز؟

إننا نعتقد أنه من غير الممكن اتباع سياسات إنعاشية بدون تدخل حكومي. وهو ما يتطلب:

١ ـ إعادة هيكلة القطاع العام، بدلاً من الخصخصة الشاملة، وتفعيله ومقرطته.

٢ ـ خصخصة المؤسسات التي يتوفر الإجماع على ضرورة خصخصتها، وتوجيه العائد منها لإنشاء استثمارات حكومية جديدة.

٣ ـ الانتقال من سياسة هدفها إلغاء العجز إلى سياسة هدفها السيطرة على نسبة العجز. وهو ما يعني القبول بنسبة عجز معقولة في موازنة الدولة.

٤ ـ وذلك، بشرط أن يكون هذا العجز ناجماً عن إنفاق رأسمالي لا عن إنفاق متكرر، وفي حدود مرسومة.

وبعد،

فلابدّ من حكومة ائتلاف وطني قوية، تبلور برنامجها بوساطة حوار منهجي ديمقراطي مع ممثلي القوى الاجتماعية والاتجاهات السياسيّة؛ ولابد أن يحدث ذلك سريعاً، فإن استمرار التحلل الحكومي خطر على صحة الحياة السياسية بعامة.

الميثاق، ١٢ تموز ١٩٩٨

أراضينا .. هل «استعدناها» حقاً ؟

مما هو معلوم أن المفاوض الأردني تخلى عن الأرض الأردنية في العقبة (الخريطة رقم ١) بينما أعلنت الحكومة الأردنية أنها "استعادت" الأراضي المحتلة في (الباقورة) و(وادي عربة). وقد حاولنا، طيلة شهر كامل، أن نحصل من السادة "المركز الجغرافي الأردني" على إجابة عن هذا السؤال البسيط: هل انسحب "الإسرائيليون" من كامل المساحات التي حددها المركز الجغرافي الأردني نفسه عام ١٩٨٣؟ وهي، كالتالي: الباقورة (١٣٩٠) دونماً؛ ووادي عربة (٤ , ٣٨٧) كلم؟؟

وحار الأخوة المسؤولون في المركز الجغرافي الأردني في أمرهم. وطلبوا، أولاً، كتاباً رسمياً يتضمن السؤال بصورة محددة. وقد قمنا بإرسال هذا الكتاب الرسمي. ولكنهم في النهاية، اعتذروا عن الإجابة. وأحالوها إلى وزارة الخارجية! مع أن دور الخارجية انتهى، بانتهاء المفاوضات.. وصار ما يتصل بالأراضي الأردنية "المستعادة" عبارة عن معلومات.. مصدرها الطبيعي.. المركز الجغرافي الأردني.

قيل لنا فجأة إن لنا أرضاً محتلة. وكان ذلك، فيما سبق، من الممنوعات. ثم قيل لنا إننا استعدنا هذه الأراضي، بالرغم من أننا سمحنا لـ"الإسرائيليين" فيها بحقوق تملك وحقوق إيجار واستعمال تمسّ السيادة، وتخلق سابقة قانونية

لإقامة مستوطنات «إسرائيلية» على الأراضي الأردنية. ومع ذلك: لم يسأل أحد هذا السؤال البسيط: ما الذي استعدناه، بالضبط، من أراضينا؟ كلها؟ بعضها؟ وذلك بالمقارنة مع الخرائط الرسمية التي أصدرها المركز الجغرافي الأردني نفسه عام ١٩٨٣.

.. أردنية صميمة!

يقول النص المرفق بخريطة منطقة الاحتلال "الإسرائيلية" في العقبة (المركز الجغرافي الأردني ١٩٨٣) ما يلي:

«تبين الخريطة أن خط الهدنة عام ١٩٤٨ يقع في الطرف الشمالي الغربي من خليج العقبة، وقد ضمنت اتفاقية الهدنة هذا الخط، ولكن "إسرائيل" اندفعت إلى الموقع الحالي والمبين في الخريطة، بحجة أن الحد بين فلسطين وشرق الأردن في عهد الانتداب كان يمثله هذا الخط. وبذلك تكون "إسرائيل" قد خرقت اتفاقية الهدنة، ولم تكتف بذلك؛ إذ أن المنطقة المخصصة لرسو السفن في ميناء إيلات تتعدى حد التجاوز، لتشمل مياهاً إقليمية أردنية صميمة، وإذا اعتبرت العوامات التي تضعها "إسرائيل" في خليج العقبة فاصلاً بين المياه الإقليمية الأردنية الإسرائيلية فإن هذا يعني تقليص عرض المياه الإقليمية الأردنية باتجاه الجنوب ليصبح عرضها صفراً، كما هو مبين في الخريطة» (انتهى).

وقد تجاهل المفاوض الأردني، هذه الحقائق بحجة اعتماد خط الانتداب ـ وليس خط الهدنة ـ معياراً لتخطيط الحدود الأردنية ـ "الإسرائيلية". وسوف نتجاهل السؤال، هنا، عمّا إذا كانت الحقوق في الأرض تخضع للمعايير التفاوضية. ونسأل ماذا تم بالنسبة "للتجاوز على المياه الإقليمية الأردنية الصميمة"! لا جواب عند المركز الجغرافي الأردني ـ وهو صاحب القرار!!

والباقورة؟؟

يقول أطلس المركز الجغرافي الأردني (١٩٨٣) ما يلي: «عينت الحدود بين دولة شرق الأردن وفلسطين إبان الانتداب البريطاني، واعتبر نهر الأردن حداً

فاصلاً بين القطرين، ونهر اليرموك حداً فاصلاً بين الأردن وبين سوريا. إلاّ أن اليهود احتلوا المنطقة الواقعة في الجانب الأردني عند ملتقى نهر اليرموك بنهر الأردن في غرب الباقورة والتي بلغت مساحتها ١٣٩٠ دونماً. ويبدو واضحاً أن "إسرائيل" تهدف إلى السيطرة على ملتقى النهرين، واستغلال المياه من خزان اليرموك» (انتهى).

والسؤال: هل انسحبت "إسرائيل" من الـ ١٣٩٠ دونماً بالفعل؟ وهذا لا يغفل، بالطبع، عن حقيقة استعادة السيادة الأردنية في الباقورة التي لا يستطيع المواطن الأردني أن يدخلها إلاّ بتصريح، بينما تقوم فيها مستوطنة "إسرائيلية" ومزارع ومتنزهات مباحة لـ "الإسرائيليين"؟

وإذا كان نهر الأردن هو الحدّ الفاصل حسب خط الانتداب؛ فإن نهر الأردن لا يصل إلى العقبة، بحيث "نسترد" الباقورة وفقاً للانتداب، ونخسر الأهم؛ أراضينا ومياهنا الإقليمية على المنفذ البحري الوحيد للأردن في العقبة؟

لم يسأل أحد! ولم يتبرع أحد بالتوضيح!

التوسع والعدوان

ويقول أطلس المركز الجغرافي الأردني (١٩٨٣) ما يلي: «دأبت إسرائيل على التوسع والعدوان على البلاد العربية، حيثما وجدت أن ذلك يخدم مخططاتها، إذ قامت بتغيير خط الهدنة بعد عام ١٩٦٧ في وادي عربة، وزحزحت هذا الخط شرقاً لمسافات مختلفة، وصلت في بعض المناطق إلى ٨ كم، وبلغ طول المنطقة التي غيرت فيها خط الهدنة ١٢٤ كم، وأما مساحات الأراضي التي استولت عليها فقد بلغت ٤ ,٣٨٧ كم٢ تقريباً» (انتهى).

ونحن نسأل المركز الجغرافي الأردني، مرة أخرى وعلناً، هل استعدنا هذه الـ ٤ر٣٨٧ كم٢؟ بغض النظر عن "السيادة" التي يعرف الجميع أننا تنازلنا عنها حبّياً؟

الارض الأردنية المحتلة.. قضية نطرحها الآن للنقاش العام.

وسنظل نطرحها.. فليست المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية" نصاً

مقدساً . . وكل شيء ينبغي أن يوضع على الطاولة علناً . . وبدون كواليس ولفلفة وتنازلات مجانية .

ولن يهدأ شعبنا قبل أن يستعيد آخر ذرّة من التراب الأردني ، حراً سيداً متحرراً من "حقوق التملك" و"حقوق التأجير" . . وفي مقدمة هذه الأراضي . . أرضنا ومياهنا الإقليمية في العقبة الحبيبة .

وأخيراً

نسأل ضمير "نواب" الشعب الذين وافقوا على المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية" : هل اطّلعوا على هذه الخرائط؟ هل علموا بالتفاصيل قبل رفع الأيدي بالبصم على معاهدة الإذلال والتفريط؟

نسألهم وندعوهم إلى سحب تأييدهم لهذه المعاهدة . . فخير الخطّائين التوابون!

ونسأل نوابنا الحاليين . . متى سيجرؤون على طرح "قانون" معاهدة وادي عربة . . للإلغاء ، أو أقله للتعديل؟

الميثاق، ١٩ تموز ١٩٩٨

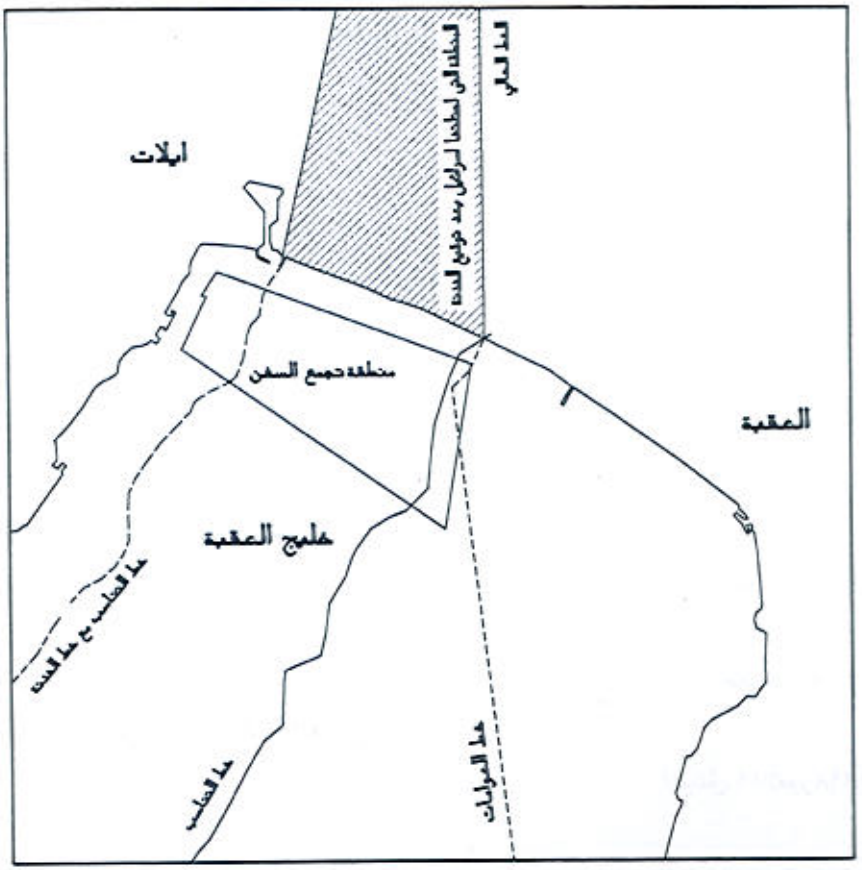

التجاوزات الإسرائيلية لخط الهدنة 1949 (منطقة خليج العقبة)

تبين الخريطة أن خط الهدنة عام 1948 يقع في الطرف الشمالي الغربي من خليج العقبة، وقد ضمنت اتفاقية الهدنة هذا الخط، ولكن إسرائيل اندفعت إلى الموقع الحالي والمبين في الخريطة، بحجة أن الحد بين فلسطين وشرق الأردن في عهد الانتداب كان يمثله هذا الخط، وبذلك تكون إسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة، و لم تكتفي بذلك إذ أن المنطقة المخصصة لرسو السفن في ميناء ايلات تتعدى حد التجاوز لتشمل مياها إقليمية أردنية صميمة، وإذا اعتبرت العوامات التي تضعها إسرائيل في خليج العقبة فاصلاً بين المياه الإقليمية الأردنية والإسرائيلية فان هذا يعني تقليص عرض المياه الإقليمية الأردنية باتجاه الجنوب ليصبح عرضها صفراً، كما هو مبين في الخريطة.

المرجع

المركز الجغرافي الاردني ـ مديرية المساحة العسكرية

قضية فلسطين في خرائط الطبعة الثالثة ـ حمادين لول ١٩٨٣

(٢)

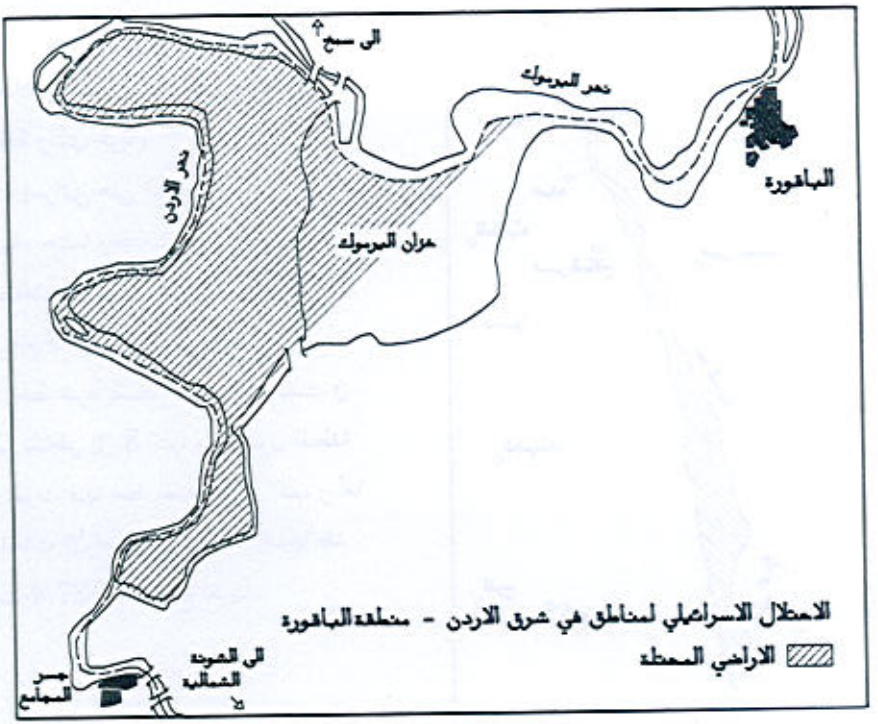

الاحتلال الإسرائيلي لمناطق في شرق الأردن (منطقة الباقورة)

عينت الحدود بين دولة شرق الأردن وفلسطين إبان الانتداب البريطاني، واعتبر نهر الأردن حداً فاصلاً بين الأردن من جهة وفلسطين وسوريا من جهة أخرى، ألا أن اليهود احتلوا المنطقة الواقعة في الجانب الأردني عند ملتقى نهر اليرموك بنهر الأردن في غرب الباقورة والتي بلغت مساحتها 1390 دونماً. ويبدو واضحاً أن إسرائيل تهدف إلى السيطرة على ملتقى النهرين، واستغلال المياه من خزان اليرموك.

المرجع

المركز الجغرافي الاردني - مديرية المساحة العسكرية

قضية فلسطين في خرائط الطبعة الثالثة - كانون اول ١٩٨٣

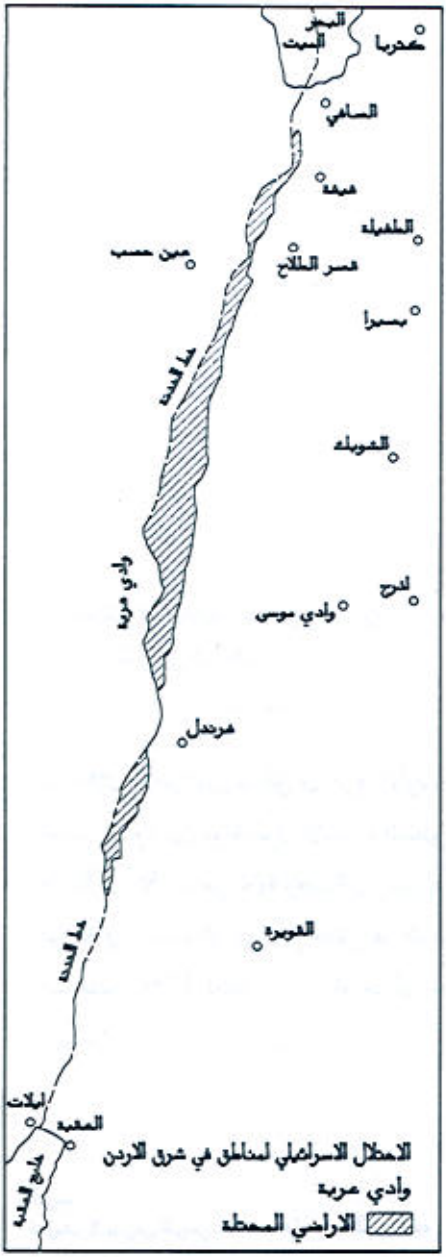

الاحتلال الإسرائيلي لمناطق في شرق الأردن (منطقة وادي عربة)

دأبت إسرائيل على التوسع والعدوان على البلاد العربية، حيثما وجدت أن ذلك يخدم مخططاتها،إذ قامت إسرائيل بتغيير خط الهدنة بعد عام 1967 في وادي عربة، وزحزحت هذا الخط شرقاً لمسافات مختلفة، وصلت في بعض المناطق إلى 8 كم، وبلغ طول المنطقة التي غيرت فيها خط الهدنة 124 كم، و أما مساحات الأراضي التي استولت عليها فقد بلغت 387.4 كم مربع تقريباً.

المرجع
المركز الجغرافي الأردني ـ مديرية المساحة العسكرية
قضية فلسطين في خرائط الطبعة الثالثة ـ عمان أول ١٩٨٣

سرابات الاتفاق المائي بين الأردن و«إسرائيل»

في الصحراء، يتوهم العطشان، السراب، ماء، وقد يقضي وهو يجد ركضاً نحو الوهم.

وفي الاتفاق المائي بين الأردن و"إسرائيل"، سرابات عديدة، ما تزال الحكومة الأردنية تجد في الركض نحوها، بينما الصيف الرابع على الوعد يأتي، والأردنيون عطشى.

في أعقاب التوقيع على المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية" في خريف ١٩٩٤، أعلن المسؤولون الأردنيون، مراراً، أنهم توصلوا، أخيراً، إلى حل مشاكل الأردن المائية، ولكن، سرعان ما تبددت هذه الإعلانات. فالأردن مايزال يعاني من أزمة مائية متصاعدة. وما تزال قضية المياه نقطة توتر رئيسة في العلاقات الأردنية ـ "الإسرائيلية".

ولا يعود السبب في ذلك، فقط، إلى أن "إسرائيل" لم تَفِ كالعادة، بالتزاماتها التعاهدية مع الأردن، بل، وبالأساس، لأن الاتفاق المائيَ الأردني ـ "الإسرائيلي" ملتبس وغير قابل للحياة.

أولاً: لأن الجانب الأردني، تنازل، بموجب هذا الاتفاق، عن حقوقه المائية في أعالي نهر الأردن ـ وهي حقوق لا يستلزم استخدامها سوى توقف "إسرائيل" عن حبس حصة الأردن المائية من بحيرة طبريا ـ وقَبِلَ، عوضاً عنها،

جملة معقدة من المشاريع المائية المشتركة التي تستلزم ليس فحسب تمويلاً ضخماً، ولكن، أيضاً، موافقات سياسية "إسرائيلية" ترافق كل خطوة، وقد اكتشفت الحكومة الأردنية، مؤخراً، أن الحصول على تمويل دولي لتلك المشاريع ليس سهلاً كما كانت تعتقد. وأكثر من ذلك، أن الحصول على الموافقات "الإسرائيلية" لا يتم بصورة ميكانيكية، وأن هذه الموافقات تحتاج، دائماً، إلى مفاوضات جديدة، وإلى الخضوع للآلية الداخلية للسياسة "الإسرائيلية".

وهكذا، تكاد تنتهي السنة الرابعة على المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية"، بدون أن تستطيع الحكومة الأردنية أن تؤمن ما كانت وعدت به مواطنيها من حل جذري لمشكلة المياه، وهي مشكلة المشاكل في الأردن، لا على المستوى الزراعي والتنموي فحسب، ولكن، كذلك، على مستوى تأمين مياه الشرب.

ثانياً: لأن الاتفاق المائي الأردني ـ "الإسرائيلي"، قام على تعهدات متبادلة تتصل بحقوق آخرين. فالجانب الأردني تجاهل، في مفاوضاته مع "الإسرائيليين"، الحقوق المائية الفلسطينية، بينما قام الجانب "الإسرائيلي" بالموافقة على أن يقوم الأردن بالحصول على حصته من نهر اليرموك، وهو نهر سوري ـ أردني مشترك. وتخضع استفادة الأردن من مياهه، لموافقة السوريين. وعليه، فقد استفادت "إسرائيل"، من تجاهل الجانب الأردني للحقوق المائية الفلسطينية، لأنها تسيطر، بالفعل، على الأراضي الفلسطينية، بينما لم يستفد الأردنيون من "التنازل" "الإسرائيلي" في اليرموك، لأنهم لا يستطيعون، وحدهم، أن يقرروا بشأنه.

وهكذا، وجدت الحكومة الأردنية أنها قد خرجت من اتفاقها المائي مع "الإسرائيليين"، خالية الوفاض، بل وبمشاكل جديدة مع الفلسطينيين وسوريا، وسنكتشف، تالياً، أن الاتفاق المائي الأردني ـ "الإسرائيلي"، ولد ميتاً، بالأساس: (١) لأنه اتفاق ثنائي على مشكلة جماعية. (٢) ولأن التفريط بالحقوق الفعلية لقاء وعود، يظل محفوفاً بالمخاطر. (٣) وأخيراً، لأنه من العبث حل المشاكل الفرعية والتقنية في المنطقة، قبل التوصل إلى حل سياسي دائم.

وسأحاول، فيما يلي، أن أوضح أبعاد المشكلة المائية في "حوض الأردن"، والطبيعة الملتبسة للاتفاق المائي الأردني ـ "الإسرائيلي"، والمشاكل الجديدة التي ولدها، لاسيما مشكلة السد التخزيني ـ التحويلي على اليرموك. وأرجو أن يكون القارىء صبوراً، لأن هدف هذا المقال ليس تقنياً، ولكن هدفه، عبر متابعة المسائل التقنية، الكشف عن العقلية التفاوضية العربية التي سادت على المسارين الفلسطيني والأردني منذ العام ١٩٩٣، وتسعى بعض الأوساط اللبنانية إلى تقليدها، وتنطلق هذه العقلية مما يلي: (١) إمكانية الحل المنفرد، أي الاتفاق، ثنائياً، مع «إسرائيل»، بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى. (٢) أولوية الاتفاق وثانوية الحقوق، بالتفريط بها أو استبدالها، أو تأجيلها. (٣) الاستناد في ذلك إلى الدعم والتمويل الدوليين.

■ حوض الأردن

يتألف حوض الأردن من المصادر التالية (سنوياً):

أولاً: الأنهار ـ روافد الأردن، وهي: "دان" في فلسطين (٢٤٥ مليون متر مكعب من المياه) و"الحاصباني" في لبنان (١٣٨ م.م.م) و"بانياس" في سوريا (١٢١ م.م.م) وبذلك يكون مجموع مياه أعالي نهر الأردن العذبة (٥٠٤ م.م.م) تستهلك "إسرائيل" منها، محلياً، حوالي (١٠٠ م.م.م) والباقي (٤٠٤ م.م.م) يذهب إلى بحيرة طبريا.

ثانياً: وتتغذى مياه نهر الأردن، قبل طبريا، بأودية من سوريا وفلسطين، حتى جسر بنات يعقوب، بكمية من المياه تقدر بـ (١٤٠ م.م.م) فيكون مجموع المياه الداخلة إلى بحيرة طبريا (٥٤٤ م.م.م)، ويضاف إليها، في بحيرة طبريا نفسها، من ينابيع وأودية محلية من سوريا وفلسطين حوالي (٢٠٠ م.م.م) فيكون مجموع المياه المخزنة في بحيرة طبريا (٧٤٤ م.م.م) يحذف منها التبخر (٢٧٠ م.م.م) فيظل هناك (٤٧٤ م.م.م) هي كمية المياه القابلة للاستخدام من بحيرة طبريا.

ثالثاً: يتغذى نهر الأردن، جنوبي بحيرة طبريا، بمياه أودية وينابيع من

ضفتي النهر، تبلغ كمياتها (٥٠٥ م.م.م).

رابعاً: نهر اليرموك، في سوريا والأردن، ويبلغ إجمالي مياهه حوالي (٤٩٢ م.م.م).

وبذلك يكون إجمالي كميات المياه في حوض الأردن (١٤٧١ م.م.م).

■ خطة جونستون

في العام ١٩٥٥، قدمت الولايات المتحدة الأميركية، بعد مفاوضات مع الأطراف، خطة اتفق عليها، فنياً، وعرفت بخطة جونستون، ووزعت مياه حوض الأردن كالتالي:

- لبنان (٣٥ م.م.م).
- سوريا (١٣٢ م.م.م).
- الأردن «والضفة الغربية» (٧٢٠ م.م.م).
- "إسرائيل" (٤٠٠ م.م.م).

المجموع = (١٢٨٧ م.م.م).

ويقل هذا المجموع عن مقدرات الحوض الفعلية بـ (١٨٤ م.م.م) وربما يكون ذلك ناجماً عن أن خطة جونستون، حذفت ملاحات نهر الأردن (الينابيع المالحة).

■ الاعتداءات «الإسرائيلية» على مياه حوض الأردن

(١) تستهلك "إسرائيل" محلياً (١٠ م.م.م) من مياه أعالي النهر.

(٢) من شمال طبريا، أقامت "إسرائيل"، محطات ضخ وناقلاً قطرياً لنقل مياه طبريا إلى صحراء النقب، بكميات ضخ غير معلنة.

(٣) بوساطة الضخ عبر الناقل القطري ومنشآت مائية منها محطة دجانيا، تتحكم "إسرائيل" بالمياه الخارجة من بحيرة طبريا، وتحبسها عن الجريان في النهر جنوبي طبريا.

(٤) تحول "إسرائيل" ما مجموعه (١٣٠ م.م.م) من مياه الينابيع المالحة عن بحيرة طبريا، لضمان عذوبة مياه البحيرة، وتلقيها في مجرى نهر الأردن، جنوبي طبريا، مما يرفع نسبة الملوحة في مياهه إلى درجة يستحيل معها استعمال هذه المياه لأغراض الري الزراعي.

(٥) أدى حبس تدفق المياه من طبريا في مجرى النهر، وتحويل المياه المالحة إليه إلى كارثة بيئية في أراضي الزور الأردنية (المحاذية للنهر) وتبلغ مساحتها (٦٠) ألف دونم من مزارع الحمضيات والموز، فلم تعد صالحة للزراعة، وتصل حقوق منطقة الزور الأردنية إلى (١٠٠ م.م.م) من مياه طبريا "إسرائيل" تمنع إسالة هذه الكمية من المياه قطعياً إلى مجرى النهر، وهو ما يؤدي، من جهة أخرى، إلى انخفاض منسوب البحر الميت.

(٦) تستخدم "إسرائيل" بالكامل مياه الأودية والينابيع على الضفة الغربية للنهر.

وبذلك تستأثر "إسرائيل" بكميات المياه التالية من حوض الأردن:

أ ـ كل المياه العذبة من أعالي نهر الأردن، حتى طبريا وتقدر بـ (٧٥٤ م.م.م).

ب ـ كل مياه الأودية على الضفة الغربية للنهر، وتقدر بـ (٢٣٠ م.م.م).

أي ما مجموعه (٩٠٤ م.م.م) بالإضافة إلى:

جـ ـ (٢٥ م.م.م) من مياه نهر اليرموك، منحتها إياها المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية".

وهكذا فإن "إسرائيل" تحصل على (٩٢٩ م.م.م) من مياه حوض الأردن، أي أكثر بـ (٥٢٩ م.م.م) مما قدرته لها خطة جونستون.

■ **الاتفاق المائي الأردني ـ «الإسرائيلي»**

انطلق الاتفاق المائي الأردني ـ "الإسرائيلي" مما يأتي:

١ ـ إقرار الجانب الأردني بالواقع القائم من استئثار "إسرائيل" بكل المياه

العذبة في أعالي النهر حتى بحيرة طبريا، وتنازل الجانب الأردني، بذلك، عن أية حقوق مائية عربية في بحيرة طبريا وفي المصادر المائية شمالها. وتبلغ الحقوق المائية العربية، هنا، حوالي (٢٠٠ م.م.م) منها (١٠٠ م.م.م) حقوق أراضي الزور الأردنية تنازل عنها الجانب الأردني نهائياً، ومنها (١٠٠ م.م.م) حقوق الضفة الغربية، ترك البحث النهائي فيها للمفاوضات الفلسطينية ـ "الإسرائيلية".

٢ ـ وبالمقابل، وافقت "إسرائيل" على الحصة المائية الأردنية الآتية من مصدرين: (أ) مياه الأودية في الضفة الشرقية للنهر، ومقدار تصريفها السنوي يبلغ (١٧٥ م.م.م). (ب) مياه نهر اليرموك، وحصة الأردن منها حوالي (٣٣٠ م.م.م). ويلاحظ أن "إسرائيل" لم تقر بأكثر من الوقائع التي هي خارج تصرفها.

٣ ـ بعد ذلك، انحصر التفاوض بين الجانبين على مياه نهر الأردن، جنوبي طبريا، وهي مياه مالحة ملوحة شديدة وشحيحة، فاتفق الجانبان على تقاسمها.

٤ ـ بمثابة التعويض، حصل الجانب الأردني على الحق في تحلية كمية من المياه المالحة "الإسرائيلية" تعطي (٦٠ م.م.م) من المياه الصالحة للاستخدام.

ينبغي التنبيه، هنا، إلى أن تحلية المياه المالحة على الجانب "الإسرائيلي" تمثل خدمة بيئية لـ"إسرائيل" وهي خدمة مكلفة للغاية، بالنظر إلى أنها تلزم الجانب الأردني على الأقل بنصف تكاليف محطات التحلية، وبكامل الكلفة التشغيلية لهذه المحطات، وبكلفة الضخ، وهي تكاليف باهظة بالنظر إلى ارتفاع أسعار الطاقة في "إسرائيل" ومسافات الضخ البعيدة، علماً بأن محطات التحلية، تتغير أجزاؤها خلال فترات قصيرة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات، مما يجعل كلفة إدامتها وتجديدها عالية جداً.

وإذا كنا نعرف أن هناك بديلاً أقل كلفة، ألا وهو تحلية المياه الجوفية الموجودة بكثرة بالقرب من المدن الأردنية، وهي ذات نوعية أفضل، وأقل ملوحة، لجاز لنا أن نسأل عن السبب الذي حدا بالجانب الأردني إلى الموافقة على المشاريع المشتركة لتحلية الملاحات "الإسرائيلية"؟ ويكمن السبب، في رأينا، في

الاعتقاد بأن "المشاريع المشتركة" مع "إسرائيل"، تحظى بأولوية تمويل دولية، لا تحظى بها المشاريع الأردنية الخالصة، مما تأكد أنه مجرد وهم، وحتى الآن، لم يجد المسؤولون الأردنيون مولاً دولياً لمشروع تحلية الملاحات "الإسرائيلية"، كما أن الجانب "الإسرائيلي؛ غير مهتم.

٤ ـ أسقط الجانب الأردني، نهائياً، الحقوق المائية لمليوني لاجىء ونازح فلسطيني يعيشون في الأردن، وقدموا إليه، أصلاً، بسبب العدوان "الإسرائيلي" عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وشكلوا عبئاً ديموغرافياً على مصادر المياه الأردنية، ليحل على أرضهم، ويسلب حقوقهم المائية فيها، مهاجرون يهود جاءوا من مناطق رطبة.

٥ ـ اتفق الجانبان الأردني و"الإسرائيلي"، على مبدأ الربط المائي الثنائي، وبموجبه يقوم الجانب الأردني بتخزين فائض المياه الشتوية وهي بحدود (٢٠ م.م.م) في بحيرة طبريا، يستعيدها صيفاً، وبالنظر إلى أن لـ"إسرائيل" مصلحة مباشرة في هذا المشروع، فقد تم إنجازه، حيث أقيم خط أنابيب لنقل المياه إلى ومن طبريا، على نفقة الجانب الأردني، وتستفيد "إسرائيل" من هذا المشروع بحصولها على مياه عذبة، شتاءً، تحسن نوعية المياه في بحيرة طبريا، بينما تتحكم هي بكميات ونوعية المياه التي تضخها صيفاً.

هذا، وقد تم اعتماد هذا المشروع، من الجانب الأردني، لأسباب سياسية، إذ أن إقامة خزان محلي لتخزين فائض المياه شتاءً، أقل كلفة من إقامة خط أنابيب النقل إلى ومن طبريا، كما أن كلفة الضخ والنقل من خزان محلي تقل بنسبة ٨٠٪ عن كلفة الضخ والنقل عبر خط أنابيب طبريا، بالإضافة إلى أنّ التخزين، محلياً، يحافظ على نوعية المياه، ويعطي للإدارة الأردنية، القدرة على التحكم في مواعيد وكميات الضخ.

٦ ـ بالرغم من أن نهر اليرموك، هو نهر سوري ـ أردني وليس للأراضي الفلسطينية "الإسرائيلية"، حقوق عليه، باستثناء حقوق مثلث اليرموك، ومقدارها (١٧ م.م.م) إلا أن الجانب الأردني، وبدون موافقة سوريا، اتفق مع "الإسرائيليين" على ما يلي:

أ ـ إقرار حقوق مائية أردنية لدى سوريا، في اتفاق مع طرف ثالث: "إسرائيل".

ب ـ تخصيص ما مقداره (٢٥ م.م.م) من مياه اليرموك لـ"إسرائيل".

جـ ـ إقامة سد تخزيني ـ تحويلي أردني ـ "إسرائيلي" مشترك على اليرموك.

وقد أدى ذلك إلى نشوب مشكلة مائية بين الأردن وسوريا، حيث لم تعد الأخيرة تعترف، واقعياً، بالحقوق الأردنية في اليرموك ومقدارها (٣٣٠ م.م.م). وتتلخص وجهة النظر السورية بأن قيام سورية بالسحب فوق حصتها من مياه اليرموك وتخزينها في سدود محلية، هو ضمانة لعدم تسرب هذه المياه إلى «إسرائيل»، عن طريق الأردن.

٧ ـ اعترافاً بواقع الحال، تنازل الجانب الأردني عمّا مقداره (٤٠٥ م.م.م) من المياه العذبة لإرواء أراضي "الباقورة" التي نصت المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية" على أن لـ"الإسرائيليين" فيها حقوق تملك، وعمّا مقداره (١٠ م.م.م) من المياه الجوفية العذبة لإرواء منطقة "الغمر" في "وادي عربة"، التي لـ"الإسرائيليين" فيها، حسب المعاهدة "حقوق إيجار"، وهكذا نلاحظ أن تنازل الجانب الأردني عن أراضي (الباقورة) و(الغمر) لـ"الإسرائيليين"، استتبع التنازل عن حصصهما المائية.

بالنظر إلى انكشاف الاتفاق المائي الأردني ـ "الإسرائيلي"، وتأخر إنشاء المشاريع المائية المتضمنة في هذا الاتفاق، خصوصاً محطات التحلية والسد التخزيني ـ التحويلي على اليرموك، وافقت "إسرائيل؛ على تقديم "منحة" مائية مقطوعة (غير متجددة) إلى الأردن بحدود (٩٠ م.م.م) تضخ، على ثلاث سنوات، بواقع (٣٠ م.م.م) سنوياً.

■ السد على اليرموك

أولاً: نصت المادة (٢) من الملحق المائي للمعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية" على ما يلي:

١ ـ يتعاون الأردن و "إسرائيل" ـ لبناء سد تحويلي ـ تخزيني على نهر اليرموك يقع مباشرة إلى الغرب من تحويلة العدسية ـ النقطة ١٢١ . (والهدف هو تحسين كفاءة تحويل المياه من مخصصات المملكة الأردنية الهاشمية إلى قناة الملك عبدالله، وربما إلى تحويل مخصصات "إسرائيل" من مياه النهر) ويمكن الاتفاق بين الطرفين على أية أهداف أخرى.

٢ ـ يتعاون الأردن و "إسرائيل" لبناء نظام لتخزين المياه على نهر الأردن على حدودهما المشتركة وذلك بين نقطة التقاء نهر اليرموك به ونقطة التقاء وادي اليابس ـ طيرات تسقي به، وذلك لتنفيذ ما ورد في الفقرة (٢ ـ ب) من المادة (١) أعلاه. ويمكن لنظام التخزين أن يخزن فيضانات أكبر، ويجوز لـ "إسرائيل" أن تستخدم ما سقفه (٣ م.م.م) / السنة من الطاقة التخزينية.

٣ ـ ويمكن مناقشة خزانات أخرى والاتفاق عليها بين الطرفين.

ثانياً : وبناء عليه، قامت الحكومة الأردنية، بإجراء دراسات وتنفيذ تصاميم وإعداد وثائق العطاءات الخاصة بسد العدسية، وبدأت بالبحث عن مصادر دولية لتمويل المشروع، باعتباره أحد "مشاريع السلام".

ثالثاً : قررت الحكومة "الإسرائيلية" في تموز ١٩٩٧، وبدون العودة إلى الحكومة الأردنية، الموافقة على توصية تقدم بها وزير البنى التحتية "الإسرائيلي"، أرئيل شارون، لنقل موقع السد على اليرموك من الموقع المتفق عليه في المعاهدة الأردنية ـ "الإسرائيلية"، إلى موقع جديد في الحمة السورية المحتلة.

رابعاً: وبالنظر إلى ما يثيره الموقع الذي اقترحه أرئيل شارون وأقرته الحكومة "الإسرائيلية"، من مشاكل مع سوريا، وبالنظر إلى الرفض الحاسم الذي أعلنته الإدارة الأميركية لإقامة السد "في أراض متنازع عليها"، أعلنت الحكومة الأردنية، أنها، بدورها، لا توافق على اقتراح أرئيل شارون، وأنها تتمسك بالموقع الذي حددته المعاهدة لإنشاء السد، أي إلى الغرب من تحويلة العدسية ـ النقطة ١٢١.

ويؤكد المسؤولون الأردنيون، إصرارهم على بناء السد من جانب واحد،

باعتباره مشروعاً أردنياً خالصاً، ولكن، من غير المعروف كيف سيواصلون ذلك بدون موافقة "إسرائيل"، طالما أن الموقع الذي يلح عليه المسؤولون الأردنيون، يقع داخل الحدود "الإسرائيلية"، وطالما أن الحصول على تمويل دولي للمشروع يحتاج إلى موافقة "إسرائيلية".

خامساً: وتتمسك الحكومة "الإسرائيلية"، من جهتها، باقتراحها إنشاء السد على اليرموك في الأراضي السورية المحتلة، وهي ماتزال تصر على الموقع الذي تقترحه، حتى لو أدى الأمر إلى قيامها بإنشائه بصورة منفردة.

وقد تلجأ "إسرائيل" إلى إقامة سد على اليرموك في الموقع الذي تقترحه، بدون مشاركة الأردن، كما أنها قد توافق على أن يقيم الأردنيون السد، في الموقع الذي نصت عليه المعاهدة، بدون مشاركتها، فيكون لدينا، في النهاية مشروعان وسدان.

ويبدو أن الأمور تسير، بالفعل، في هذا الاتجاه، وهذا هو السبب في أن الحكومتين، الأردنية و"الإسرائيلية"، تصدران تصريحات متناقضة حول مشروع السد على اليرموك، كما أن "الإسرائيليين" يحاولون، بالفعل، عرقلة جهود الملك حسين، للحصول على تمويل أوروبي لهذا المشروع، بصفته "مشروعاً مشتركاً". ولكن، إذا ما انتهى الجدال إلى إقامة سدين في الآن نفسه، فسيكونان "متكاملين" عملياً: حيث يقوم السد "الإسرائيلي" في الحمة بوظيفة تخزين مياه اليرموك والتحكم بها، بينما يبقى للسد الأردني، وظيفة واحدة، هي وظيفة التحويل والتنظيم. وباختصار، فإن ترتيباً كهذا سيضع مياه اليرموك الخارجة من الأراضي السورية تحت رحمة "الإسرائيليين"، وهو ما سيدفع بالسوريين إلى الاستمرار في مشاريع التخزين المحلي من مياه اليرموك، مما سيؤثر، جدياً، على حصة الأردن المائية من اليرموك، ويفتح، المجال، أمام توسيع شقة الخلاف السوري ـ الأردني في المجال المائي.

من العرض السابق ـ نستطيع أن نستنتج ما يأتي:

أولاً: إن استراتيجية الصلح المنفرد بين أي من أقطار بلاد الشام و"إسرائيل"، هي استراتيجية مآلها الفشل، وتؤدي، عملياً، إلى تعقيد المشاكل

القائمة وخلق المزيد منها وذلك لأن حجم تشابك المصالح الفعلية بين الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان، لا يسمح، واقعياً، لأي من هذه الأقطار بأن ينجز اتفاقاً ثنائياً مع "إسرائيل"، غير مجحف (أو متعلق) بحق قطر آخر، ويكون بالتالي قابلاً للحياة. وقضية المياه في حوض الأردن هي مثال ساطع، وهو ما نستطيع أن نلاحظه، أيضاً، في قضايا أخرى مثل قضية اللاجئين والنازحين، والنقل، والسياحة، والتبادل التجاري . . . إلخ، عدا عن القضايا الكبرى مثل الأمن والدفاع والوحدة.

ثانياً: إن الخطة التفاوضية التي اعتمدها الفلسطينيون ثم الأردنيون والقائمة على تحقيق أهداف آنية، على رأسها إنجاز اتفاق سياسي بأي ثمن، بما في ذلك التفريط بالحقوق الأساسية أو تأجيلها أو القبول بالتعويض عنها في إطار إقليمي أو دولي. لا تقوم على أساس واقعي، وسرعان ما تنكشف الاتفاقات الناجمة عنها، بصفتها نوعاً من التورط في خديعة.

ثالثاً: إن الأفكار التي روجها الأميركيون و"الإسرائيليون"، والداعية إلى الفصل بين التعاون الاقتصادي والإنمائي والبيئي والمائي . . . وبين الإطار العام للحل السياسي في المنطقة، ليس لها أي أساس واقعي، فهذا التعاون لا يخدم قضية السلام، ولا يفتح الباب أمام الحل السياسي، ولكنه يخدم المصالح "الإسرائيلية" ويؤدي، فعلياً، إلى تأزيم الحل السياسي.

الميثاق، ٢٦ تموز ١٩٩٨

مستوطنة إسرائيلية .. على الأراضي الأردنية؟

مع إطلاق المزايدات الانتخابية لليمين الإسرائيلي، قام مستوطنون من حركة "كاخ" اليمينية المتطرفة، بتجاوز الحدود، ودق أوتاد مستوطنة جديدة على الأرض الأردنية في منطقة الباقورة التي تقع على ملتقى نهري الأردن واليرموك، أقصى شمال البلاد.

وقالت صحيفة "الحدث" الأسبوعية الأردنية التي كشفت النبأ، أن الحكومة الأردنية بذلت، بصمت، جهوداً دبلوماسية حثيثة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، انتهت بقيام الشرطة الإسرائيلية بتفكيك المخيم الاستيطاني وطرد المستوطنين الذين أرادوا تأكيد معارضتهم للمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، عملياً، في ظل وقف الحكومة الليكودية للاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، وأجواء الاندفاعية اليمينية في إسرائيل ضد التنازلات التي قدمها "اليسار" الإسرائيلي أو يريد تقديمها إلى العرب.

وإذا كانت الحكومة الأردنية قد نجحت، هذه المرة، في تجاوز المحنة، فهي ابتلعت الإهانة، واضطرت إلى الدبلوماسية السرية، مادام أن المواطن الأردني لن يلوم حركة "كاخ" الإسرائيلية بقدر ما سيلوم حكومته التي قبلت بتسوية قضية الأراضي الأردنية المحتلة في صيغة تبقي الإسرائيليين فيها، وتبقيها مفتوحة أمام الإسرائيليين وشرطتهم وقوانينهم، بينما لا يستطيع المواطن الأردني

الدخول إليها (إذا سمح له) إلا بتصريح!

صحيح أن المعاهدة الأردنية الإسرائيلية للعام ١٩٩٤، نصت على أن القسم المحتل من أراضي الباقورة، يقع "تحت السيادة الأردنية" وسمحت، بالتالي، للجيش الأردني بالانتشار فيها، ولكنها نصت، في الملحق (١/ ب) منها على أن في "منطقة الباقورة/ نهاريم، حقوق ملكية أراض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية (المتصرفين بالأرض)" ويتعهد الجانب الأردني، بناءً على ذلك، بما يلي:

"أ ـ أن يمنح، من دون استيفاء رسوم، حرية غير مقيدة للمتصرفين الإسرائيليين وضيوفهم أو مستخدميهم، بالدخول إليها والخروج منها واستعمالها والحركة ضمن حدودها...".

"ب ـ ألا يطبق تشريعاته الجمركية أو المتعلقة بالهجرة على المتصرفين بالأرض أو ضيوفهم أو مستخدميهم الذين يعبرون من إسرائيل إلى المنطقة بهدف الوصول إلى الأرض لغرضي الزراعة أو السياحة أو أي غرض آخر يتفق عليه".

"ج ـ ألا يفرض ضرائب تمييزية أو رسوماً تمييزية على الأرض أو الأنشطة ضمنها".

"د ـ أن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية أي شخص يدخل المنطقة حسب هذا الملحق والحيلولة دون مضايقته أو إيذائه".

"هـ ـ أن يسمح بدخول رجال الشرطة الإسرائيلية بلباسهم الرسمي، بالحد الأدنى من الشكليات، إلى المنطقة لغرض التحقيق في جرائم أو معالجة الحوادث الأخرى المتعلقة حصراً بالمتصرفين بالأرض أو ضيوفهم أو مستخدميهم".

ومع أن الملحق يؤكد خضوع هذه المنطقة للقانون الأردني فإنه يؤكد، بالمقابل، على مايلي:

«القوانين الإسرائيلية التي تنطبق على أنشطة إسرائيليين خارج حدودها يمكن أن تنطبق على الإسرائيليين وأنشطتهم في المنطقة، ويجوز لإسرائيل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق مثل هذه القوانين».

بالنظر إلى هذا الملحق، لايطبق الأردن قوانينه الجنائية على "الأنشطة في المنطقة المحصورة بأشخاص من التابعية الإسرائيلية".

والآن، وبعد كل هذه الاشتراطات والقيود الإسرائيلية التي تفرغ الانسحاب من "الأرض الأردنية المستعادة" من كل معنى، وتخضعها، عملياً وتعاهدياً، للسيادة الإسرائيلية ينطرح السؤال: ألا يعتبر هذا "النظام الخاص" بالباقورة/ "نهاريم" سابقة خطيرة بالنسبة للأرض الأردنية كلها، مادام أنه أصبح مباحاً قيام الإسرائيليين بتملك الأراضي الأردنية، وما دام أن الأساس في النظام الخاص بالباقورة هو وجود "حقوق تملك إسرائيلية" فيها؟!

يقول المدافعون عن المعاهدة إن هذا "النظام الخاص" بالباقورة/ "نهاريم" الذي يخترق السيادة الأردنية اختراقاً شاملاً، هو مؤقت بخمس وعشرين سنة؟؟ والحقيقة أن "النظام الخاص" بالباقورة/ "نهاريم" غير موقوف، فالمادة السادسة من الملحق (١/ ب) تقول: "من دون المساس بالحقوق الخاصة بالتصرف بالأرض في المنطقة يستمر هذا الملحق نافذ المفعول لمدة خمس وعشرين سنة ويجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين، الطرف الآخر بنيته بإنهاء العمل بهذا الملحق قبل سنة من انتهائه. وفي هذه الحالة يدخل الطرفان في مشاورات حيالها بناءً على طلب أي منهما".

وهذا يعني:

١ـ إن الاتفاقية حول تنظيم الوجود والسيادة الإسرائيليين هي الموقوتة بخمس وعشرين سنة، ولكن ليس الوجود الإسرائيلي نفسه الذي يظل "بدون مساس" على الإطلاق. فحقوق التملك الإسرائيلية دائمة وإنما شكل تنظيمها هو المؤقت.

٢ـ إن الأردن ملتزم بعد خمس وعشرين سنة بالتفاوض ثانية مع الإسرائيليين بالاستناد إلى الأسس نفسها وهي: "عدم المساس بالحقوق الخاصة بالتصرف بالأرض" وهي حقوق التملك الإسرائيلية.

بل إن إسرائيل، أكدت على ضرورة "تعديل" هذا الملحق ـ من وجهة

نظرها بالطبع - في "حالة إقامة أي مشاريع مشتركة"! في المنطقة.

مما سبق نستنتج أن الجانب الأردني قام بما يلي:

١- أعطى للإسرائيليين، خلافاً لمبدأ السيادة وللقانون الأردني، ليس فحسب حق تملك أراض أردنية خارج الأراضي البلدية، ولكن حق تملكها بصورة دائمة بحيث لا تستطيع الحكومة الأردنية استملاكها لأغراض النفع العام حسب القانون الأردني.

٢- أعطى للإسرائيليين "حرية غير مقيدة" بالدخول والخروج والحركة، وسيادة شرطية، وسيادة قانونية، وامتيازات مالية.. إلخ، وهي كلها تمثل خرقاً للسيادة الأردنية، بصورة دائمة وتعاهدية.

ماهي حدود منطقة النظام الخاص؟

إن الأخطر في الملحق (١/ ب) الخاص بمنطقة الباقورة/ "نهاريم" هو غموض حدود هذه المنطقة "الموضحة تفصيلاتها في الذيل (١٧)" الذي لم نعثر على نصه منشوراً وضاعت جهودنا، على مدار أربع سنوات، للحصول عليه، عبثاً.

وعلى كل حال، فإن السؤال المطروح هو: لماذا كان الملحق (١/ ب) تحت عنوان (منطقة الباقورة/ "نهاريم") ولم يكن تحت عنوان واضح محدد هو "الأراضي الأردنية المستعادة في الباقورة"؟ فالموقع الذي يسميه الإسرائيليون "نهاريم" (ملتقى النهرين) يقع داخل الأراضي الأردنية وخارج "الأرض المستعادة" (حسب التعبير الرسمي) بينما تبعد قرية الباقورة عنه مسافة أخرى. فهل يشمل "النظام الخاص" للوجود الإسرائيلي في (الباقورة/ "نهاريم") الذي قررته المعاهدة:

١- الأرض الأردنية "المستعادة" فقط وتبلغ مساحتها ٨٥٠ دونماً من أصل القسم المحتل البالغة مساحته ١٣٩٠ دونمًا (وتنازل المفاوض الأردني عن ٥٤٠ دونماً منها)؟

٢- أم يتسع ذلك "النظام الخاص" الاستيطاني بمضمونه، ليشمل الأراضي

التي كانت مخصصة، قبل قيام إسرائيل، لشركة كهرباء فلسطين (مشروع روتنبرغ) في الموقع الذي يسميه الإسرائيليون "نهاريم" وهي أراض لم تكن محتلة، وتبلغ مساحتها ٥٣٨٠ دونماً؟

٣ـ أم يتسع ليشمل كل الأراضي الواقعة بين "نهاريم" وقرية الباقورة، وتقدر بآلاف الدونمات؟

لقد أكدت الحركة الوطنية الأردنية، مراراً، أن المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، تخرق الدستور والقانون الأردنيين ومبدأ السيادة، من حيث أن الأول يحظر التنازل عن الأراضي الأردنية، ومن حيث أن الثاني يحظر على الأجانب تملك أراض خارج التنظيم البلدي، ومن حيث أن الأخير، لايسمح بتطبيق قوانين أجنبية على الأراضي الوطنية.

ومع أهمية هذا النقد الدستوري ـ القانوني، فإنه ينبغي التنبيه، هنا، إلى الآتي:

١ـ إن السيادة على "بضعة" دونمات في المنطقة الضيقة عند ملتقى نهري الأردن واليرموك، قد ترتب أو تفتح سجالاً حول الحقوق المائية للأطراف.

٢ـ إن "النظام الخاص" لوجود إسرائيليين على الأراضي الأردنية وخارج القانون الأردني، هو سابقة قانونية خطيرة للغاية، خصوصاً في ظل تطورات إقليمية مواتية، علما بأن الإسرائيليين يدّعون ملكيات أراض، ويشترون، منذ العام ١٩٩٤، بوساطة طرف ثالث، أراضي في مناطق مختلفة من الأردن.

٣ـ إن "النظام الخاص" هذا، هو الذي أتاح لمستوطني حركة "كاخ" الشروع ببناء مستوطنة على الأراضي الأردنية، بدون أن يكون للشرطة الأردنية، الحق في اتخاذ أي إجراء ضدهم، مادام أن هؤلاء لايخضعون للقانون الأردني بل للقانون الإسرائيلي، ما استلزم اتصالات دبلوماسية، على أعلى المستويات، لإقناع الحكومة الإسرائيلية بإرسال شرطتها لتفكيك المخيم الاستيطاني الجديد في الباقورة!؟

٤ـ إن استجابة الحكومة الإسرائيلية للطلب الأردني، بترحيل مستوطني "كاخ" عن الباقورة، هي، في النهاية، مجرد "مبادرة ودية"، فليس في

القانون الإسرائيلي أو في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وخصوصاً الملحق (١/ ب) الخاص بمنطقة (الباقورة/ "نهاريم")، مايمنع أنصار حركة "كاخ" أو غيرهم، من إنشاء المستوطنات في الأراضي الأردنية "المستعادة"!؟.

السفير، ١٣ كانون الثاني ١٩٩٩

صحيفة الميثاق

المؤسسون والمساهمون :

حمد الفرحان، محمد سعيد أبو نوار، ملحم التل، د. عبد الرحمن شقير، د. يعقوب زيادين، طاهر المصري، ذوقان الهنداوي، مريود التل، ليث شبيلات، جميعة مناهضة الصهيونية، واصف عازر، د. هاني الخصاونة، د. عبد الرحيم ملحس، توجان فيصل، د. نبيه معمر، علي حتر، مسلم بسيسو، وهدان عويس، خليل حدادين، عوني حجازي، كمال جريسات، هاني قاقيش، فايز العبادي، أحمد خيط، د. محمد النوباني، فيصل البطاينة، عبد الرحمن القطارنة، علي اللوزي، لطفي أبو حميدان، نايف ابو عبيد، د. نامق التل، صالح كنيعان الفايز، أمجد مدانات، هدى ابو غنيمة، د. محمد بني هاني، سامي زريقات، ليلى فيصل، حيدر الزبن، مازن الناصر، حسين الناصر، نعمة الناصر، د. خليل اللوباني، د. رفعت الزغول، فوزي الطعاني، سميح الطيبي، رشراش رشراش، محمد الطراونة، د. عبد الرحمن منكو، د. مصطفى علاوي، ثيوليت حتر، إخلاص حتر، سمعان حتر، فؤاد حتر، حورية أبو حمدان، سفيان التل، د. شاهر الرواشدة، ميرندا التل، طارق مريود التل، زايد الردايدة، سلطان حتر، ناهض حتر، خالد حتر.

المحررون :

عبد الله أبو رمان، عبد الله مياس، ربى كراسنة، حسن عبابنة، ربيعة الناصر، منال أبو حمور، نهاد الزعبي، راكان السعايدة، ياسر قبيلات، جمال الشواهين، خالد الشبول.

الكاريكاتير والإخراج الفني :

خلدون غرايبة .

الإداريون :

خالد حتر ، محمود الحياري ، ماريا مشربش ، تغريد التويمي ، لورنس دبابنة .

الفنيون :

أيمن أبو حجلة ، محمود الشلبي ، محمد أبو شام .

المحامون :

سلطان حتر ، فيصل البطاينة ، زايد الردايدة ، شاهر الرواشدة .

الكتّاب :

د. هشام غصيب ، د. عبد الرحيم ملحس ، د. نامق التل ، ملحم التل ، سعود قبيلات ، توجان فيصل ، د. خالد خريس ، واصف عازر ، أمجد مدانات ، فيصل البطاينة ، د. يعقوب زيادين ، محمود المعايطة ، زهرة عمر ، محمد باجس المجالي ، د. سلطان أبو تايه ، هاني الدحلة ، زايد الردايدة ، صالح كنيعان الفايز ، د. سلطان الطراونة ، د. هاني الخصاونة ، حنان هلسه ، عبد الرزاق أبو العثم ، نواف شديفات ، د. شاهر الرواشدة ، عكرمة غرايبة ، هاشم غرايبة ، د. سمير قطامي ، حمزة الفقير ، سلطان حتر ، عصام التل ، موسى العدوان ، د. عبد الرحمن شقير ، هدى أبو غنيمة ، ناهض حتر .